كتاب الاقتصادي الأهرام

232

التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة



د. فؤاد ابو ستيت

كتاب الأهرام الاقتصادى

يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام

رئيس مجلس الإدارة

صلاح الغمرى

رئيس التحرير

عصام رفعت

مدير التحرير

شهيرة الرافعى

نائب رئيس التحرير للشئون الفنية

فائزة فهمى

الاشتراكات السنوية:

جمهورية مصر العربية ٦٠ جنيها

الدول العربية ٢٥ $ أمريكى

دول أوروبا وأفريقيا ٤٠ $ أمريكى

باقى دول العالم ٦٠ $ أمريكى

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام

العنوان: مؤسسة الأهرام - القاهرة - شارع الجلاء

تليفون: ٥٧٨٦١٠٠ - ٧٧٠٤٤٤٤

فاكس: ٥٧٨٦٨٣٣ الرقم البريدى: ١١٥١١

البريد الالكترونى: ik@ahram.org.eg

سعر بيع النسخة الواحدة للجمهور بالبلاد العربية والاجنبية

لبنان ٣٠٠٠ ليرة. الاردن ١٠٠٠ دينار. الكويت ٠٫٧٥٠ دينار. السعودية ٨٫٠٠ ريال. المغرب ٢٠٫٠٠ درهم. البحرين ١٫٠٠٠ دينار. قطر ١٠٫٠٠ ريال. الامارات ١٠٫٠٠ درهم. فلسطين ١٫٥٠ دولار. المانيا ٢٫٠٠ يورو.

التكتلات الاقتصادية
فى عصر العولمة

مقدمة

ظاهرتان هامتان يشهدهما العالم حاليا أولاهما: العولمة. وثانيتهما: التكتلات الاقتصادية الاقليمية الضخمة. والظاهرتان تؤثر كل منهما في الاخرى وتتأثر بها، وفي النهاية فأنهما تضيفان علي العالم من حولنا ملامح جديدة وتجعله يمر بمتغيرات جديدة سريعة ومتلاحقة.

حول هذه القضايا وغيرها يدور كتابنا هذا الشهر والذي يتناول المؤلف فيه مزايا ومعوقات التكتلات الاقتصادية والاقليمية والعالمية ومدي مساهماتها في خلق وتمويل التجارة بين اعضائها، وكذلك يتناول الابعاد السياسية للتكامل الاقتصادي. مع تأثير وتأثر كل ذلك بالعولمة.

إنها قضايا مهمة ومثيرة تشكل في مجموعها الخطوط العريضة لعالم الغد.

والله الموفق

رئيس التحرير



الفصل الاول

التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية

مقدمة :

يشهد العالم ومنذ فترة لجوء العديد من الدول النامية والمتقدمة إلى الدخول فى التكتلات الاقليمية وغير الاقليمية ، والدخول فى الاتفاقيات التجارية الاقليمية ، بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية ، حيث بلغ عدد الدول الأعضاء المنضمين لهذه المنظمة ١٣٦ دولة ، وهناك العديد من الهداف التى تسعى الدول لتحقيقها ، فهناك الأهداف الاقتصادية، وهناك أيضا الأهداف السياسية ، كما تلجأ الدول لهذه الاتفاقيات لمحاولة تجنب الآثار السلبية من العولمة ، يتكون هذا البحث من تعريف لمفهوم التكامل الاقتصادى ومراحله المختلفة ، المزايا المتوقعة من التكامل الاقتصادى ، أساليب التكامل الاقتصادى ، مبررات أخرى للتكامل بين الدول النامية ، معوقات التكامل ، وأخيرا نظرة عامة عن التكتلات الاقليمية فى الدول النامية وخاصة أفريقيا.

التكامل لغة تعنى تجميع أجزاء متناثرة فى كل واحد ، ويختلف استخدام فروع المعرفة لهذا المفهوم حسب طبيعة التخصص ، فعالم الرياضيات يتعامل مع التكامل الذى هو نقيض عملية التفاضل ، وعالم الاجدتماع يستخدم اصطلاح التكامل بمعنى الاندماج الاجتماعى ، وعالم السياسة يستخدم المصطلح لدراسة اندماج النظم السياسية ،وعالم النفس يستخدم المصطلح بمعنى درجة اندماج

الفرد فى حياة الجماعة ، وعالم الاقتصاد يستخدم اصطلاح التكامل الاقتصادى للتعبير عن اندماج وحدات اقتصادية أو سياسية.(١) ، أن مفهوم التعاون الاقليمى يتكون من كلمتين تشير الأولى إلى المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين أو أكثر ، أشخاص ، دول ، أجهزة ، مؤسسات ، بغرض العمل المشترك الذى من شأنه أن يؤدى إلى تحقيق منافع مشتركة ، ولا يشترط بالضرورة أن يكونوا متقاربين جغرافيا ، أما الكلمة الثانية فإنها بالإضافة إلى الكلمة الأولى فهى تعنى تخصيص النطاق المكانى للتعاون بين أطرافه ، كما يلزم التفرقة بين التكامل الاقتصادى بين الدول الصناعية ، والتكامل بين الدول النامية كوسيلة للتعاون من أجل تحقيق التنمية. وهذا يرجع إلى أن ما يعنيه الاقتصاديون بالتكامل الاقتصادى يختلف عن الذى يعنيه رجل السياسة أو رجل الأعمال ، كما يتأثر تعريف التكامل الاقتصادى بالأهداف المرجوة تحقيقها ، وفيما يلى عرضا موجزا لأهم هذه التعاريف:

(أ) تعريف مفهوم التكامل الاقتصادى :

- يرى Myrdal أن مفهوم التكامل الاقتصادى عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التى بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة ، وتؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطنى بل أيضا على المستوى الاقليمى. ويشير إلى أنه من الأمثل للبلاد النامية أن تسعى إلى إيجاد التكامل الاقتصادى الكامل – الوحدة الاقتصادية – كما يجب على الدول الصناعية والمتقدمة

(١) على الشرعة ، الانسان وتجربة التعاون ، دراسة فى مقومات التجربة وإمكانات الاستفادة منها.

أن تفتح أسواقها وتزيل الحواجز والقيود على صادرات الدول النامية وتعطى لها الحق فى حماية صناعاتها الوليدة ، ولقد نصح Myrdal إلى وجوب التنسيق والتجانس فى السياسات الاقتصادية بين الدول النامية لتحقيق التكامل الاقتصادى.(١)

- يرى Balassa مفهوم التكامل الاقتصادى أكثر تحديدا ، إذ يرى أنه من الممكن تحقيق التكامل الاقليمى بسهولة أكثر فى ظل التكامل الدولى ومن ثم فإنه يستبعد من تعريفه للتكامل الاقتصادى ، التكامل الاجتماعى والذى يشمل المساواة فى مكافأة عناصر الإنتاج ، ويرى Balassa أيضا التكامل الاقتصادى كعملية Process وكواقع أو حالة قائمة State of Affairs ، فالتكامل الاقتصادى كعملية يعنى أنه يشمل كافة الاجراءات الكفيلة بإزالة أسباب التمييز بين الوحدات أو المنشآت الاقتصادية التابعة لدول المجموعة ، أما كونه دافعا فإنه يعنى أن لا يبقى أى تمييز بين اقتصاديات الدول التابعة للمجموع.(٢)

- أما Tinbergen فيرى أن التكامل الاقتصادى كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التى ذكرها Balassa ، فيرى أن التكامل الاقتصادى عبارة عن إيجاد أحسن السبل " الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعى لإزالة كافة العقبات " المعوقات" أمام هذا التعاون.(٣)

---

(1) Gummor Myrdal 1963, " An Introduction Economy", New York, 1963.
(2) Bela Balassa 1970, " The Theory of Economic Integration", 1970.
(3) Peter Robson 1968, " Economic Integration in Africa", 1968.

- يـــرى Our salvation أن الانـــدماج الاقتصـــادى مـــن المنظـــور الاقليمى يحمل العديد من المعانى ولكن هناك اتفـــاق علـــى أن يأخـــذ صورة من صور التعاون الاقتصادى على مســـتوى الـــدول ويـــدخل ضمنه على الأقـــل منطقـــة التجـــارة الحـــرة ، الاتحـــاد الجمركـــى ، السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادى. وتشـــترك هـــذه الأشـــكال مـــن التكامل الاقتصادى فى خاصـــتين هـــامتين همـــا : المســـاعدة علـــى زيادة التخصص ومن ثم زيادة حجم التبادل بـــين الـــدول مـــن خـــلال إلغاء القيود على التجارة ، أما الخاصـــية الثانيـــة فهـــى تقـــوم علـــى التمييز فى العلاقات التجارية مع الدول الأخـــرى(1). ويـــرى الكاتـــب أن الاندماج الاقتصادى ليس هـــدفا فـــى حـــد ذاتـــه ، وإنمـــا وســـيلة لتحقيق الأهداف التـــى تســـعى إليهـــا دول الاتحـــاد ، وتجمـــع الأراء بين معظم الاقتصاديين بأن التكتلات تـــؤدى إلـــى زيـــادة التخصـــص فى الإنتاج حسب المميزات النسبية ، التغيـــر فـــى حجـــم التجـــارة ، زيادة الكفاءة الإنتاجية نتيجة لزيـــادة المنافســـة ، وتحقيـــق معـــدلات نمو مرتفعة(2).
- الخلاصة أنه يمكن القـــول بـــأن التكامـــل الاقتصـــادى عبـــارة عـــن جميع الإجراءات التى تتفق عليهـــا دولتـــان أو أكثـــر لإزالـــة القيـــود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتـــاج فيمـــا بينهـــا وللتنســـيق بين مختلـــف سياســـاتها الإقتصـــادية بغـــرض تحقيـــق معـــدل نمـــو

(1) Our Salvation 1968: Economic Integration in Africa 1968.
(2) Our Salvation 1961: Is Economic – Co – Operation with this free trade idea African Units is her?

مرتفع[٣].

ب- مراحل التكامل الاقتصادى :

يمر التكامل الاقتصادى بين دولتين أو أكثر بمراحل عديدة حيث يبدأ بالتفضيل الجزئى ، ثم منطقة التجارة الحرة " Free trade " فالاتحاد الجمركى " Custom Union " ثم السوق المشتركة "Common Market" " ويعتمد هذا التصنيف لمراحل التكامل الاقتصادى على الاجراءات والسياسات الاقتصادية المتبعة بين دول التكامل ، وذلك حسب النظرية " النيوكلاسيك " التى ترى أن اندماج الأسواق لابد وأن يكون تدريجيا من خلال خمس مراحل هى :

(١) اتفاقية التجارة التفضيلية Preferential Trade Agreement (PTA)

تعنى اتفاقية التجارة التفضيلية مجموع الإجراءات التى تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التى تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها ، كأن تتفق مثلا دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذى تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم ، أو تتفق دول معينة على أن تعطى بعضها بعضا امتيازات جمركية متبادلة[١] ، بمعنى آخر : هناك تفضيلات جمركية بين دول منطقة معينة ، وتنصب هذه التفضيلات أساسا على تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها ، وقد تمتد

---

(٣) تيسير عبد الجابر ١٩٧٣ ، التكامل الاقتصادى العربى.

(١) مصطفى الكفرى ١٩٩٧ ، السوق العربية المشتركة ، وتفعيل العمل الاقتصادى المشترك.

هذه الدول فيما بينها ، ويعد هـذا الشـكل أبسـط درجـات التكامـل الاقتصادى، ومن أمثلة ذلك : النظام التفضيلى بـين دول الكومنولـث البريطانى الذى أنشئ عام ١٩٣٦ بـين بريطانيـا ودول مسـتعمراتها السابقة.

(٢) منطقة التجارة الحرة "Free Trade Area "

تمثل منطقة التجـارة الحـرة شـكلا آخـر مـن أشـكال الانـدماج الاقتصادى وهى عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثـر يـتم بموجبـة تحرير التجارة الخارجيـة وإلغـاء الرسـوم الجمركيـة المفروضـة على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها فـى فـرض القيـود أو الرسـوم الجمركية فى علاقتها التجارية مع بقية دول العـالم غيـر الأعضـاء فى اتفاقية منطقة التجـارة الحـرة ؛ بمعنـى آخـر تهـدف منطقـة التجارة الحرة إلى إزالة القيود على التجـارة بـين الـدول الأعضـاء ، ولكن تعطى دول المجموعة الحـق فـى أن تحـافظ علـى القيـود والتعريفة الجمركية المفروضة على التجارة مع بـاقى الـدول الغيـر منضمة لمنطقة التجارة الحرة ومـن أمثلـة ذلـك ، منطقـة التجـارة الحرة لدول غرب أوربا عـام ١٩٦٠ ، والتـى ألغيـت فـى ١٩٧٠، منطقـة التجـارة الحـرة الأوربيـة (EFTA) ، ومنطقـة التجـارة الحـرة بـين أمريكـا وكنـدا والمكسـيك (NAFTA) ، ومنطقـة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسـيا ، ومنطقـة التجـارة الحـرة لدول مجلس التعاون الخليجى.

وتعتبـر منطقـة التجـارة الحـرة أساسـا لإقامـة تجمـع

اقتصادى يساهم فى دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى ، وتهدف اتفاقية التجارة إلى دفع عجلة التنمية وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود ، مما يؤدى إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية فى هذه الدول ، كما تساهم منطقة التجارة الحرة فى دعم الاستثمار الوطنى وخلق فرص عمل داخل المنطقة ، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية يتم من خلالها إزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية وتتراوح هذه الفترة ما بين ١٠ سنوات فى حالة اتحاد التجارة الأوربية ، و١٥ سنة فى حالة تكتل نافتا[١].

أما عن أهمية المنطقة الحرة للدول العربية [٢] ، فهناك العديد من الدراسات والمؤتمرات التى خصصت لدراسة أهمية دور التجارة الحرة بين الدول العربية ، وتعتبر إقامة منطقة حرة بين الدول العربية أحد المحاور الرئيسية التى تستطيع الدول عن طريقها مواجهة تحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية الأخرى ، وبالرغم من وجود العديد من العوامل التى تساعد على قيام منطقة التجارة الحرة العربية مثل وحدة الدين واللغة والثقافة ، نجد أن هناك العديد من المعوقات التى تقف أمامها من : مثل عدم توافر بنية أساسية جيدة تربط بين الدول العربية ،

---

[١] ممدوح محمد المصرى " دور التجارة العربية البينية فى تنمية الاستثمار والتكامل الاقتصادى فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى فى الدول العربية ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية "

[٢] حمدى عبد العظيم ١٩٩٧ " جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية ".

تماثل هياكل الانتاج ، عدم وجود الادارة السياسية بالاضافة الى القيود النسبية على التجارة الخارجية.

(٣) الاتحاد الجمركى : Custom union

وهى مرحلة أعلى من مرحلة ايجاد منطقة حرة ، فهو اتفاق بين دولتين أو أكثر حول إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء ، وهذا أيضا يعنى أن الدول الأعضاء تقوم بإزالة كافة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها ، وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة والمشتركة على السلع التى ترد الى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء ، ويساعد الاتحاد الجمركى على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الداخلة فى الاتحاد الجمركى ، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التى تتمتع بها فى انتاج السلع والخدمات ومن أمثلة الاتحاد الجمركى السوق الأوربية المشتركة [1] قبل الدخول فى مراحل الوحدة ، اتحاد البنلوكس بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورج فى عام ١٩٤٤، ونظرا لأهميته فقد تناولته نظريات التجارة الدولية فيما يعرف بآثار الاتحاد الجمركى :

الآثر الإنشائى " Trade Creation " ، الآثر التمويلى " Trade Diversion " وسوف نتناول تحليل هذه الآثار[2]

---

(١) خالد سعد زغلول ١٩٩٧ " منطقة التجارة الحرة : صور أولوية للتعاون الاقتصادى العربى "

(٢) Herbet G. Grabel 1977 , International Economics Richard- Irwin , INC ,

وتجدر الإشارة هنا أن منطقة التجارة الحــرة تختلــف عــن الاتحــاد الجمركى ، حيث أن الأخير تتواجد فيه المعاملة الجمركية للدول الأعضاء لدى تعاملها مع الدول الأخرى غير الأعضاء ، وهى أن يصبح لها حائط جمركى فى تعاملاتها مع الغير ، وهو ما لا يوجد فى حالة منطقة التجارة الحرة التى تمــنح الدول الأعضاء فيها بعضها البعض تخفيضات جمركية أو اعفاءات مــن كافــة الرسوم والضرائب الجمركية وإزالة التعريفة وغير التعريفة [١]

(٤) السوق المشتركة : " Common Market "

تعتبر السوق المشتركة مرحلة أكثر تقدما من المراحــل الســابقة فــى التكامل أو التكتلات الإقتصادية ، وهى عبارة عن اتفاق بين مجموعــة من الدول الذى يتم على أساسه إلغاء القيود على نقل عناصر الإنتــاج ، ورأس المال والعمل ، علاوة على حرية انتقال السلع فيمــا بــين دول السوق ، وبذلك تكون الدول الأعضاء فى الاتفاقية سوقا موحــدة ومــن أمثلة ذلك السوق الأوربية المشتركة ، فيما لم تــنجح معظــم الجهــود الداعية لتنفيذ السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) ، بالرغم من توافر أهم ركائزها ، والتى تتمثل فى تباين توافر الثروات الطبيعية والقوى العاملة المتمكنة ، الموقع الجغرافى المتميز ، كبر حجم السوق المحلى.

تهدف مرحلة التكتلات الأقليمية بين الدول النامية إلى الوصول إلى مرحلة السوق المشتركة بعد تطبيق الإجراءات المتعلقة بها تدريجا

USA , 1977.

[١] حمدى عبد العظيم ١٩٩٧ – جدوى اقامة منطقة حرة عربية.

خلال فترة زمنية معينة مثل السوق المشتركة لأمريكيا الوسطى " Central American Common Market " والسوق المشتركة لشرق أفريقيا " East African Common Market " والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى كوميسا " COMESA ".

(٥) الاتحاد الاقتصادى : " Economic Union "

يعتبر الاتحاد فى حد ذاته غاية ، إذ يهدف إلى توحيد الإجراءات المتعلقة بالتنسيق التام للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية ومواجهة التقلبات التى تتعرض لها الدول الأعضاء ، ولقد أخذت دول السوق الأوربية مرحلة تسير خلالها فى هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات وذلك من خلال تنسيق السياسات الزراعية والنقدية وخلافه.

ويعد الاندماج الاقتصادى أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى ، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادى والسوق المشتركة تعاونا إقليميا يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمى إلى حيز جغرافى محدد ويطلق عليها التفاعلات الأقليمية " Regionalism " والتى تسعى لتحقيق جهود التعاون الاقتصادى والأمنى بين ثلاث دول أو أكثر فى منطقة جغرافية معينة ، ويمكن القول هنا بأن الإقليمية يمكن أن تنقسم إلى قسمين ، الإقليمية المفتوحة " Open Regionalism " ويقصد بها تلك الجهود التى تهدف إلى تشجيع التعاون فى مجالات التجارة والاستثمار ، أما الإقليمية الرخوة " Soft Regionalism" فهى التى تسعى إلى تحقيق الاتفاقيات المشتركة فى إطار التعاون الأمنى.

كما أنه قد يكون مفيدا أن نفرق بين التعاون الاقتصادى والتكامل ،

فالتعاون يعنى إزالة بعض العقبات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، والاتفاقيات التجارية وإجراءات التنسيق بين الدول من قبيل التعــاون الاقتصــادى. بينمــا التكامل يعنى إزالة هذه العقبات أمام الوحدة الاقتصادية ، باتباع مراحل محــددة تنتهى بإنشاء سلطة فوق قومية [1].

السلطة العليا " Supra-national " تكون قراراتها ملزمة لكــل الــدول الأعضاء وعليه فإن " التكامل الاقتصادى " يقصد به درجة أعلى من التعــاون الاقتصادى [2] ، وخلاصة القول أن مراحل التكامل الاقتصــادى فــى نظريــة التكامل الغربى التى حددها بلاسا "Balassa " تمر بمراحــل محــددة وهــى : منطقة التجارة الحرة التى تلغى فيها الضرائب بين الدول الأعضاء ، والاتحــاد الجمركى حيث تزال العوائق أمام انتقال السلع وتحيد التعريفة الجمركيــة فــى مواجهة الدول خارج هذا الاتحاد ، والسوق المشتركة وفيها تلغى بالاضافة إلى التعريفة الجمركية كافة العوائق أمام حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، والاتحاد الاقتصادى له خصائص السوق المشــتركة بالإضــافة إلــى تنســيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتلك هى المرحلة التى تعيشها حاليا دول الاتحاد الأوربى بعد اتفاقية ماستريخت ، ثم التكامل الاقتصادى التام الذى يشمل وحدة نقدية ، وتوحيد السياسة التجارية والاجتماعية وسياسة التوزيــع ، وذلــك يتطلب انشاء مؤسسات فوق قومية " Supra-national " تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء وتلك المرحلة لم يصل إليها أى تكتل اقتصادى بعد بما فيها

(1) صلاح محمد زين الدين " آثر المشروعات العربية المشتركة فى تدعيم التعاون الاقتصادى العربى "

(2) على الشرعه ١٩٩٧ ، الاسبان وتجربة التعاون الأقليمى : دراسة فى مقومــات التجربــة وامكانات الاستفادة منها.

الاتحاد الأوربى. وبالنسبة للدول النامية فإن التكامل الاقتصادى بينها ليس هدفا بحد ذاته وإنما أداة ووسيلة لتحقيق أهداف تتمثل أساسا فى تنمية اقتصادياتها وتطويرها أى التكامل من أجل التنمية. لذلك فإن مجرد إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول النامية ليس هو الأسلوب الأمثل للتكامل اللازم لتحقيق التنمية. ولتحقيق هذا التكامل بين الدول النامية لابد من اصلاح هياكلها الاقتصادية أولا وتنسيق الاستثمارات وتوزيعها بين الدول المشتركة فى التكامل بما يحقق الكفاءة والعدالة.

ولا يمكن إغفال الجانب السياسى فى التكامل وتفاعله مع الجانب الاقتصادى ، ويجدر بنا هنا التفرقة بين التكامل التنموى والتكامل التبادلى ، فالتكامل فى البلدان الصناعية جاء متوجا للتطور الاقتصادى والاجتماعى لهذه البلدان ، فيحدث حينذاك اندماج لاقتصاديات متطورة من أجل الحفاظ على مستويات الرفاهية المرتفعة بها. لذا كان التكامل الاقتصادى التبادلى حصيلة التصنيع وارتفاع مستوى المعيشة والقوة الشرائية. أما بالنسبة للدول النامية فيمثل التكامل الاقتصادى فيما بينها بداية الطريق لرفع مستويات المعيشة ، فيكون التكامل بين الدول النامية من أجل التنمية بمعنى أخر قبل أن تندمج هذه الدول لابد من تنميتها أولا. فالتكامل بين الدول الصناعية نتيجة لنموها الاقتصادى والتكامل فى الدول النامية سبب ، أو وسيلة للنمو الاقتصادى. وتقليد النموذج الغربى للتكامل القائم على حرية التجارة يفشل فى الدول النامية حيث لا تتوافر الشروط الموضوعية لنجاحه ، فالهياكل الإنتاجية متخلفة ، والتكامل التبادلى فيما بينها ليس من شأنه زيادة المبادلات التجارية.

جـ - المزايا المتوقعة من التكامل ا لاقتصادي :

هناك العديد من المزايا المتوقعة من التكامل الاقتصـادى بـين الـدول النامية [١] :

١- تمكن التكتلات الاقليمية الدول الناميـة مـن تحقيـق الانتـاج ذى الوفورات الاقتصادية " Economic 's of scale " وذلك لأن التنوع فى اقتصاديات الدول النامية لا يتآتى إلا من خلال التنوع الصناعى ، حيث أن الصناعة سوف تؤدى إلى زيادة الصادرات من السـلع تامة الصنع وتقليل الاعتماد علـى المـواد الخـام ، وأن تحقيـق الوفورات الاقتصادية ، يتوقف بدوره على طبيعة الإنتاج ، فعلـى سبيل المثال فإن السلع غير المعمرة والاستهلاكية تتطلب تكنولوجيا أقل ورأس مال أقل من السلع الرأسمالية.

٢- التكامل الاقتصادى وسيلة للاسـتفادة مـن المواقـع والتخصـص " Location and specialization " [٢] ، يشـير تقريـر الانكتاد إلى أن التصنيع علـى المسـتوى الـوطنى يـؤدى إلـى خلق قاعدة صناعية فى معظم التخصصـات وفـى حالـة الأخـذ بساسيات إحلال الواردات والتصنيع علـى المسـتوى الإقليميـى فإن هذا بدوره يؤدى إلـى تعميـق التخصـص علـى المسـتوى الإقليمى ويساعد فى ذلك كبر حجم السوق. ولمـا كانـت الـدول

(١) UN UNCTAD " 1967 " Trade expansion and economic integration among developing countries.

(٢) UN UNCTAD " 1971 " Current problems of economic integration

النامية تختلف فيما بينها في الموارد الطبيعية والطاقة بالإضافة إلى المدخلات الأخرى للإنتاج لذلك فإنه من الأمثل أن تتخصص كل دولة من الدول النامية في سلعة معينة تتميز فيها بالمميزات النسبية مما يؤدى إلى الاستفادة المثلى من المواد الخام والطاقة ويؤدى هذا بدوره إلى تقليل تكلفة الإنتاج.

٣- يعتبر التكامل الاقتصادى وسيلة لزيادة كفاءة القطاع الصناعى ، ولما كانت معظم أسواق الدول النامية أسواقا صغيرة بالإضافة إلى أن الحماية التى تتميز بها هذه الصناعات من الأمور التى تؤدى إلى ضعف مستوى الكفاءة، ويتطلب رفع كفاءة هذا القطاع التنسيق بين السياسات الاقتصادية والخاصة بالتعريفات الجمركية وسياسة التجارة الخارجية " تجاه العالم الآخر " ، والتنسيق أيضا فى السياسات المالية والنقدية وسياسات تشجيع الاستثمار ، وتحقيق التنسيق المطلوب بين السياسات ليس بالعمل السهل حيث يتأثر بالقوانين الداخلية للدول ودرجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، كما أن توحيد الأسواق يتطلب توحيد القوانين المنظمة ويحتاج أيضا نوعا من التنسيق فى سياسات التخطيط الوطنى خاصة فيما يتعلق بالسياسات العليا والتى تؤثر على الاستثمارات وموازين المدفوعات والموازنة بين القطاعات المختلفة.

إن وضع السياسات المتكاملة والمتشابهة لا يكون دفعة واحدة، وإنما لابد أن يمر بمراحله المختلفة لخلق ما يسمى بالسوق المشتركة ويتطلب خلق السوق المشتركة ضرورة توحيد القوانين المنظمة وضرورة مواءمة هذه السياسات للتغيرات الاقتصادية.

٤- تؤدى التكتلات الاقليمية إلى تحقيق الوفورات الاقتصادية والذى يستلزم توافر البنية الأساسية الجيدة مثل توافر شبكة المواصلات والاتصالات والتى من شأنها المساعدة على انتقال السلع من سوق إلى آخر داخل الدول المشتركة ، وتفتقر معظم الدول النامية إلى وجود بنية أساسية جيدة وذلك لأن التجارة الخارجية لمعظم الدول النامية وخاصة أفريقيا موجهة نحو الدول الصناعية وليست موجهة إلى زيادة التعاون التجارى على المستوى الاقليمى ، إضافة إلى ارتفاع تكلفة النقل والشحن للبضائع ، ويذهب تقرير الأمم المتحدة (١٩٧٥) إلى أن وجود شبكة للبنية الأساسية أهم بكثير من إزالة القيود على التجارة ، ونخلص من ذلك بأن التكامل الاقتصادى بين الدول النامية سواء على مستوى القارة الإفريقية أو على مستوى آسيا ، أو أمريكا اللاتينية يتطلب توافر البنية الأساسية الجيدة التى تساعد على انتقال السلع بين هذه الدول بتكلفة أقل ، علاوة على ضرورة توافر وسائل الاتصال وتوافر المعلومات والخدمات الأخرى.

٥- من أجل الأسرع لتحقيق مستوى عال فى القطاع الصناعى ، فإن الخطوة التالية هى ضرورة تنمية وتطوير القطاع الزراعى وذلك لعدة أسباب من أهمها : أن معظم السكان فى الدول النامية يعملون فى الزراعة والصناعة ، كما أن التقدم الصناعى تؤدى أيضا إلى زيادة التكامل بين قطاعى الزراعة والصناعة ، كما أن التقدم الصناعى يؤدى إلى زيادة الطلب على الطعام ومن ثم فإن لم يتوافر الطلب داخليا فسوف يؤدى هذا إلى زيادة الاستيراد من الخارج ، ويشير تقرير الأمم المتحدة الانكتاد ١٩٧٧ إلى أن القطاع الزراعى فى الدول النامية لا يقل أهمية عن القطاع الصناعى ومن ثم فإن التكامل الاقتصادى بين الدول النامية لابد وأن يأخذ فى اعتباره تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة.

٦- إن المفاوضات التى تؤدى إلى خلق ما يسمى بالسوق المشتركة لابد وأن تأخذ فى اعتبارها مصالح الدول الأخرى ومقارنة ذلك بما يعود عليها أيضا من منافع ، ومن ثم فإن هذا سيؤدى إلى التضحية ببعض المصالح الوطنية من أجل تحقيق مصالح أفضل على المستوى الإقليمى ، ويتطلب تحقيق التكامل الاقتصادى وجود حد أدنى للثقة المتبادلة بين الحكومات المنضمة للاتحاد وهذا لايتأتى إلا باتفاق القطاعات المختلفة لدولة والرأى العام على ضرورة وأهمية الانضمام لهذا الاتحاد الإقليمى. ان التوافق السياسى يتطلب أيضا توافر

بعض المقومات الأساسية مثل الموقع الجغرافي ، ومدى تشابه الثقافة بين شعوب الدول ومدى الحاجة إلى تكوين مثل هذا الاتحاد.

- هناك حاجة إلى أن يكون تحقيق التكامل الاقتصادى بمعناه الصحيح تدريجيا. إن تحقيق التكامل الاقتصادى المنشود يصادفه العديد من العقبات والتحديات ، كما أن هذه التحديات والعقبات تكون بصورة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، حيث تتسم اقتصاديات الدول النامية بانها غير متجانسة ، كما أن معدلات المبادلة التجارية ليست موجهة تجاه دول المنطقة وإنما موجهة تجاه الدول المتقدمة.

د- أساليب التكامل الاقتصادى :

إن أهم ملامح نجاح التكتلات الاقتصادية فى صورها المختلفة يتوقف على التنسيق الجماعى لدول المجموعة لتحقيق الأهداف المنشودة من مثل هذه التكتلات ، ولعل أهم ما يثار فى هذا الصدد هو كيفية تنفيذ هذه الاتفاقيات ، وكيفية إدارة السياسات المشتركة كأحد أهم ملامح السوق المشتركة ونظرا لزيادة إتجاه العديد من دول العالم النامية منها والمتقدمة إلى فكرة تكوين تكتلات اقليمية ، فلابد من تواجد أسلوب معين تستطيع الدول من خلاله تنفيذ التكامل فيما بينها على أن يأخذ هذا الأسلوب فى الاعتبار الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول التى تريد تكوين الاندماج الاقتصادى.

وهناك أسلوبان رئيسيان للتكامل بالرغم من أن هذين الأسلوبين

يتفقان فى المضمون بينما يختلفان فـــى الأســلوب ، ويعتمــد الأســلوب الأول على إزالة العقبات أمام حركة الســلع والخــدمات وعناصــر الانتــاج ويــتم ذلك إما من خلال إطلاق قوى السوق بين أرجــاء الــدول لتســتطيع ترتيــب هياكلها الاقتصادية بعد إزالة العقبات أو مــن خــلال إطــار مخطــط ينســق السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلــى التنســيق فــى إزالــة هــذه العقبـــات ويســمى بالإطـــار المنهجـــى ، أمـــا الأســلوب الثـــانى للتكامـــل الاقتصادى فهو يعتمــد علـــى تنســيق وتخطــيط قطاعـــات أو مشـــروعات محددة [1] ، [2]

ويقوم الأسلوب الأول " **الأطـــار المنهجـــى** " علـــى الإعتمـــاد علـــى قوى السوق أو الإعتماد علـــى التنســيق والتخطــيط ، فالبالنســبة للاعتمـــاد على قوى السوق فيرى " weiller " أنه من غيـــر المنطقـــى الإعتمـــاد علـــى قوى السوق وحدها دون التنسيق ، أى لابد من وجـــود آليـــات تعمـــل علـــى إحداث تنمية متوازنة بـــين الـــدول الأعضـــاء ، إذ لا يصـــح تطبيـــق هـــذا الأسلوب علـــى الـــدول الناميـــة علـــى الســـواء ، وذلـــك لضـــرورة وجـــود سياسات داخلية تعمل على ملاءمة ذلك بين أرجاء دول الاتحاد [3]

ويهدف الإطـــار المنهجـــى إلـــى تحقيـــق التنســـيق والتجـــانس بـــين

---

[1] محمد كمال صابر – مرجع سابق.

[2] UN. UNCTAD 1967 Main Problems of Trade. Expansion and Economic Integration.

[3] (2) UN. UNCTAD 1972 Main Problems of Trade. Expansion and Economic Integration.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم أداء الاقتصاد الكلى فى دول المجموعة ، وتجدر الإشارة هنا ، إلى أن إطلاق حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج والتنسيق بين هذه السياسات لا يعنى بالضرورة توحيدها ، وإنما يعنى المساعدة على خلق ظروف متشابهة بين دول الاتحاد ، دون تمييز ، ومن ثم فإن السياسات المالية والنقدية هى الكفيلة بإحداث فرص التكافؤ ، تتوقف فاعلية هذا الإطار على مدى التشابه بين الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء ، وعليه فإن إزالة كافة القيود على حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج والتوافق فى السياسات الاقتصادية يعتبر من أهم العوامل التى تؤدى إلى انجاح تجربة التكامل الاقتصادى ، ولعل من أهم النماذج التكاملية والتى طبقت المنهج الإطارى تجربة السوق الأوربية المشتركة المؤسسة على اتحاد جمركى.[1]

أما الأسلوب الثانى لتحقيق التكامل الاقتصادى فيقوم على أساس التنسيق بين قطاعات محددة أو مشروعات اقتصادية بعينها ، يهدف هذا الأسلوب إلى محاولة التنسيق بين **المشروعات المتشابهة بهدف إدخالها كمشروعات مشتركة** ، ويشير (Mead (1964 " بأن التنسيق على مستوى الاقتصاد الجزئى يعتبر من أفضل الأساليب المتاحة أمام الدول النامية كوسيلة لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادى فيما بين هذه الدول "Sectoral Integration" ويعتبر التكامل على المستوى القطاعى أفضل

(1) محمد كمال صابر- مرجع سابق.

السبل لتحقيق مرحلة التكامل الاقتصادى فى الدول النامية نظرا لأن معظم هذه الدول تعانى من الاختلال الهيكلى وخاصة فى القطاعات الانتاجية التى هى السبب الرئيسى وراء انخفاض التبادل التجارى بين الدول النامية.

وبهذا الصدد وخاصة تحقيق التعاون من خلال المشروعات يرى سعيدد النجار (١٩٩٤) ، سعيد المنذرى (١٩٩٥) ، خالد محمد خالد (١٩٨٣) ، ابراهيم ابراهيم (١٩٨٣) ، وصلاح زين الدين (١٩٩٧) ، أن فكرة البدء فى المشروعات المشتركة إلى تحقيق نوع من التكامل الجزئى لايمس جزءا من الاقتصاد القومى ، مما يجعل الدول العربية لا تتردد فى قبولها ، أما السبب الثانى فإن المشروعات المشتركة صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف ، فالبلدان الغنية لا تكون مجرد ممولة لهذه المشروعات ، وإنما مساهمة فى الاشراف والإدارة ، والجدير بالذكر أن المشروعات فى الدول الفقيرة تساهم فى سد العجز فى موازين مدفوعات هذه الدول وبالتالى فهى تؤدى إلى توفير عدد من فرص العمل [١] [٢] [٣] [٤]

---

[١] ابراهيم ابراهيم ١٩٨٣ " مزايا ومنافع المشاريع الصناعية المشتركة ومشاكل تحليلها ، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة.

[٢] خالد محمد خالد ١٩٨٣ " المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادى " ندوة فى منهجية التخطيط القومى وإعداد المشروعات العربية المشتركة.

[٣] سعيد النجار ١٩٦٤ " التعاون الأقتصادى بين الدول النامية : مصر المعاصرة عدد أكتوبر.

[٤] سليمان المنزى ١٩٩٥ " الفرص الضائعة فى مسار التكامل الاقتصادى والتنمية العربية ، مكتبة مدبولى.

هـ - مبررات وفرص التكامل بين الدول النامية :

تعانى معظم الدول النامية من اختلالات هيكلية فى اقتصادها الوطنى ويرجع ذلك للعديد من الأسباب أهمها : عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، انخفاض الانتاجية الحديثة للعامل ورأس المال ، عدم توافر التكنولوجيا المناسبة ومراكز البحوث المساندة ، التركيز على سياسة إحلال الواردات وغيرها من السياسات الأقتصادية.

ويتفق العديد من المفكرين الاقتصاديين مثل Viner , Mead, Balassa وغيرهم على ضرورة توافر عدة معايير تجعل التكامل الاقتصادى مرغوبا فيه اقتصاديا وتتمثل أهم هذه المعايير فى تشجيع درجة المنافسة واستغلال الطاقات المتكاملة فى المستقبل ، ضرورة زيادة نصيب التجارة البينية بين الدول الأعضاء بالنسبة لتجارتهم مع العالم مع انخفاض مساهمة التجارة للناتج المحلى الاجمالى ، الأمر الذى يمكن الاعتماد عليه كمؤشر على مدى الاندماج فى الاقتصاد العالمى ، والاستفادة من مزايا اقتصاديات النطاق والتى ترجع إلى الاختلاف فى أنماط السلع ولاختلاف الأسواق بالنسبة للسلع المنتجة وخاصة فى قطاع الصناعة ، مع ضرورة الاستمرار فى تخفيض الرسوم الجمركية ، مما يؤدى بدوره إلى زيادة الرفاهية.

ولبقاء واستمرار الإطارات التكاملية يجب العناية بأمرين : أولهما التركيز على الدور الهام والفاعل الذى تلعبه المنافسة ويجب التركيز على تضمينها فى كل الاتفاقيات ، ثانيهما ضرورة توافر آليات للتوزيع العادل للمزايا والتكاليف الناجمة عن الدخول فى التحالفات

الاقتصادية والاقليمية ، فقد تظهر بعض الآثار السلبية فى المدى القصير والمتوسط ويدخل ضمن هذه الآليات مشكلة تسوية المدفوعات.

ويشير كل من " Viner " " Mead " وغيرهما إلى أن فرض نجاح التكامل الاقتصادى يعززها الأثر الإنشائى نتيجة لزيادة حدة المنافسة بين الدول الداخلة فى نطاق الاتحاد ، ومن ثم الوصول إلى مرحلة أكثر تقدما من مراحل التقدم الاقتصادى مثل الاتحاد الجمركى أو الوصول إلى صورة أعلى بين دولة نامية أو أكثر مع إحدى أو بعض الدول الصناعية ، وذلك لأن طبيعة هذه الاقتصاديات تكون ذات طبيعة تكميلية وليست تكاملية ، حيث تعتمد الدول الصناعية على استيراد المواد الخام من الدول النامية وتعتمد الدول النامية على الدول الصناعية فى سد حاجتها من السلع المصنعة. ولايؤثر قيام التكامل فيما بينها إلى تغيير فى نمط توزيع الموارد ، حيث أن فرص الاستفادة من التجارة قد استنفذت فيما بينها قبل قيام الاتحاد. (١)

أهم مبررات التكامل الأقتصادي بين الدول النامية :

١) ضعف نطاق الأسواق المحلية لمعظم الدول النامية مما يؤدى إلى عرقلة قيام المشروعات الحديثة فى المجالات الاقتصادية المختلفة ، وهناك العديد من الأسباب وراء ضعف نطاق السوق مثل انخفاض دخل الفرد ، ومن ثم القوة الشرائية ، تدنى وسائل الاتصال والنقل ، وعدم وجود الأنتاج المحلى من السلع مما يجعل تبعية هذه

---

(١) محمد كمال صابر– مرجع سابق.

المشروعات للخارج ، ولذا فإن الاخذ بصورة أو أخرى من صـــور التكامل الاقتصادى سوف يسهم إلى حد كبير فى التغلب على معظم هذه العقبات.

٢) عدم مقدرة الدول النامية منفردة على القيام بالمشـــروعات الحديثـــة والذى يتصف معظمها بعدم التجزئة من الناحية الفنية والاقتصـــادية وذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل من جهة ولاعتبارات تتعلــق بالتكنولوجيا الخاصة بمثل هذه المشروعات من جهة أخرى.

ويرجع ذلك للأسباب التالية :

أ- قلة رؤوس الأموال اللازمة لبناء مثل هذه المشروعات.

ب- ضيق نطاق الأسواق المحلية.

جـــ- ندرة الكفاءات العلمية والفنية لإنشاء وإدارة هذه المشروعات.

إن تأثير هذه العوامل كلها أوبعضها يكون أكثر حدة على مستوى كـــل دولة منفردة ، ولكن يمكن التغلب على هذه العوامل فى حالة التكامل الاقتصادى بين الدول النامية.

٣) ضعف المركز التنافسي والتفاوضى للـــدول الناميـــة فـــى مجـــال المعاملات الاقتصادية ، ويرجع السبب وراء ذلك إلى اعتماد معظم الدول النامية فى صادراتها على المواد الأولية سواء كانت زراعية أو تعدينية أو خلافه والتى تتميز بانخفاض الطلب عليها ، كما تمثل التجارة مع الدول الصناعية الجزء الأعظم منها ، بينما تمثل التجارة البينية نسبة ضئيلة ، وأخيرا اعتماد معظم الـــدول الناميـــة علـــى

استيراد معظم مستلزمات الانتاج والآلات والمعـدات مـن الـدول الصناعية مما أدى إلى اتباع سياسات اقتصادية خاصة مثل سياسـة إحلال الواردات " Import-substitution " أو التصدير من أجـل الاستيراد بدلا من أن يكون التصدير هدفه الأساسى هو تصـريف المنتجات.

كل هذه العوامل أدت إلى عدم تحمل اقتصاديات الدول الناميـة للتقلبات الاقتصادية العالمية مثل : إنهيار الأسواق المالية فـى دول آسيا ١٩٩٧ ، وما كان له من آثار سلبية على معظـم اقتصـاديات الدول النامية.

ويمكن القول هنا أن أهداف أو مبررات التكامل الاقتصادى تختلف فيما بين الدول النامية والدول الصناعية ، فتسعى الدول الصناعية إلـى الاستفادة من عوائد الكفاءة " Efficiency Gains " الناتجة عن إزالـة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية ، كما تتسم الهياكل الصناعية لهذه الدول بالاستقرار ، وعليه فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتـل وبرامجه يكون له أثر ايجابى على الأداء الاقتصـادى بوجـه عـام ، ويكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية ، فإذا ما أدت الكفاءة المرجـوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار الذى يؤدى بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادى فإن ذلك يجعل من التكامل أمر ايجابيـا واختيـار مناسـبا للتكامل.

أما بالنسبة للدول النامية فهى عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس

القدر من الفاعلية والديناميكية التى يفرزها التكتل ، كما أن عوائد الكفاءة ليست فى حجم الدول الصناعية ، ذلك لأن الهياكل الصناعية فى الدول النامية هياكل صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد ، كما أن المكاسب الساكنة Static Gains من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا [١]

ومن هنا نستطيع القول بأن الأهداف التى تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من التكتل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ماهى أهداف هيكلية تشمل على تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير Economic of scale نظرا لاتساع السوق وتنوع الامكانات وهى الأهداف التى تسعى التكتلات الاقتصادية فى الدول النامية إلى تحقيقها.

و- معقوقات التكامل الاقتصادى :

مازال التكامل والتعاون وخاصة بين الدول الافريقية والدول العربية ضعيفا ، ويرجع ذلك لثلاث أسباب : سياسية ، تاريخية ، اقتصادية ، فالأسباب التاريخية ترجع إلى ارتباط أسواق هذه الدول بأسواق الدول المستقرة ، ولبقاء السياسات الاقتصادية المستقرة والسياسية والتجارية بالدول المستقرة ، وأصبح هناك اعتقاد لدى معظم الدول بأنه من الأهمية بمكان وجود شبكة مواصلات بين أوربا ويعدون ذلك أهم من وجودها بين الدول الافريقية.

---

[١] أسامة المجذوب ١٩٩٩ ، العولمة والاقليمية.

أما السبب الثانى وهو سياسى فيرجع إلى الاندماج وهو قرار سياسى بالدرجة الأولى فى حين أن معظم الدول مازالت تحاول رسم حدود بلادها ، الأمر الذى يجعل من الصعب تحقيق هذا التكامل ، بالاضافة إلى أن معظم شعوب هذه الدول ليس لها رأى فى تحقيق مثل هذا النوع من التعاون ، وإنما مرجعه للحكام.

أما السبب الثالث فهو سبب اقتصادى ، ويرجع إلى أن معدلات النمو الاقتصادى فى هذه الدول تقترب من الصفر ، تدهور موازين المدفوعات ، ضعف القطاعات الصناعية ، تدنى الانتاجية ، ارتفاع المديونيات الخارجية لمعظم دول القارة ، ضعف وتدنى شبكات البنية الأساسية التى تربط بين هذه الدول ، بالإضافة إلى تدنى النظام المصرفى ، كل هذه العوامل تؤدى إلى صعوبة تحقيق التكامل بين هذه الدول وتجعله محل تساؤل ، وهنا يشير الكاتب ، هل من المفيد تحقيق تكامل اقتصادى بين دول شبه الصحراء الإفريقية فى حين أن حجم الناتج المحلى لهذه الدول يساوى الناتج المحلى للمكسيك [١] ، علاوة على عدم استقرار سياسات الاصلاح الاقتصادى وسياسات تحرير التجارة مما يؤدى إلى تقليص نصيب أفريقيا من المنافع التى يمكن أن تحصل عليها.

أما السبب الأخير فيرجع إلى ضعف المؤسسات " Instlitutions " ويشمل ذلك وجود عدد كبير من منظمات التكامل الإقليمى ، عدم وفاء معظم الدول بالتزاماتها للمنظمات الإقليمية ، ضعف هذه المنظمات فى الإعداد

---

[١] هيئة المعونة الكندية ١٩٩١.

الصحيح للمؤتمرات ، بالإضافة إلى قلة التعاون والمشاورة بين هذه المنظمات.

فالهياكل الانتاجية متخلفة ، والتكامل التبادلى فيما بينها ليس من شأنه زيادة المبادلات التجارية.

وفى محاولة استعراض أهم المعوقات التى تواجه التكتلات الاقتصادية فى الدول النامية وتطبيقها العملى على دول الكوميسا يرى العديد من الكتاب فى بحث اشترك فيه العديد من المفكرين (٢) ، يرون أن العقبات التى تواجه تحقيق التكامل بين دول الكوميسا يمكن تقسيمها إلى نوعين من المعقوقات :

أ- مجموعة المعوقات الهيكلية وتتلخص فى الآتى :

١) الاعتماد على عدد محدود من المواد الخام للتصدير ، حيث أشار التقرير إلى أن صادرات المواد الأولية تمثل حوالى ٨٢,٦% من اجمالى صادرات ١٥ دولة من دول الكوميسا ، إضافة إلى أن معظم هذه الدول تعتمد على سلعة واحدة للتصدير:

٢) العامل الثانى من العقبات الهيكلية التى تواجه هذه الدول هى اعتماد اقتصادياتها على أسلوب كثيف رأس المال فى الانتاج ، وهذا يرجعه الكثير إلى علاقته بسياسة إحلال الواردات التى إتبعتها هذه الدول ، وأشار التقرير نقلا عن Donges and Heimenz بأن سياسة إحلال الواردات قد أدت إلى انتاج السلع التى تعتمد على

(1) Donges and Heimenz (1991) " Export Liberalization " Gerry Nkombo al 1998 Impediments to Economic integration in Africa : The case of COMESA journal of business in developing nation valume

أسلوب كثيف راس المال وخاصة فى قطاع الصناعة والـذى أدى إلى التنوع على المستوى الأفقى من خلال تطبيق التقنيات الخاصة بهذا الأسلوب ، كل هذه العوامل كانت على حساب الانتاج الكثيف العمل.

٣) عدم تنمية الموارد البشرية ، حيث أشار التقرير إلى أنه فى عام ١٩٩٣ بلغ عدد سكان هذه الدول حوالى ٢٩٠ مليون نسمة ، معظمهم لم يلق التعليم والعناية الصحية المناسبين والنتيجة هى تدنى مستوى الانتاجية وعدم المقدرة على المنافسة.

٤) ضيق الافق وترجع أصول هذه المشكلة إلى فشل حكومات دول الكوميسا أن تأخذ اتفاقيات التعاون فى الاعتبار عند إعداد الخطة القومية ، ومن ثم لاتتعدى اتفاقية التعاون بين هذه الدول سوى التوقيع على الاتفاقية ، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الإدارية.

٥) الاعتماد الكبير من معظم دول الكوميسا على الدول الصناعية ، تشير الورقة إلى الاعتماد الكبير من معظم دول الكوميسا على الغرب فى استيراد المواد الخام والسلع المصنعة ، وان الاعتماد الكبير على الاستيراد من هذه الدول يجعل اقتصاديات دول الكوميسا أكثر تعرضا للهزات نتيجة تغير أسعار الصرف ، وأشارت الدراسة نقلا عن Nomvetel 1993 ، بأن هناك سببين رئيسيين وراء اعتماد دول الكوميسا على الاستيراد من الغرب ، الأول أنها عادة لدى المستهلكين والمنتجين حيث يفضلون المنتجات الغربية ، أما السبب الثانى فهو أن كثيرا من الواردات مرتبط بالمعونات من هذه الدول ، كما أشارت الدراسة إلى أن ما يوازى ٥ مليار دولار من صادرات

من دول الكوميسا إلى الدول المتقدمة يعاد استيرادها مرة أخرى بواسطة بعض الدول الأخرى.

٦) وجود العديد من التجمعات داخل أفريقيا ، تثير الورقة تساولاً هاما : هل غرب وجنوب أفريقيا يحتاجون إلى كل هذه التجمعات ؟ الكوميسا ، سادك SADC ، ساكو SACU ، حيث نجد أن نصف دول مجموعة الكوميسا أعضاء فى مجموعة سادك ، الأمر الذى يؤدى إلى إضعاف التجمعات ، كما أنها تؤدى إلى المنافسة ، الاختلاف الكثير ، عدم التوافق فى رسم السياسات وتنفيذها وتجزيئ السوق.

٧) العقبات السياسية حيث لاتوجد الرغبة لدى معظم حكومات دول أفريقيا فى التحرك الجدى نحو تحقيق التكتل القوى الذى يخدم مصالح القارة وأن الدعم السياسى لمثل هذه التكتلات يمثل أهم العوامل التى تساعد على إنجاحها.

٨) الديون الخارجية حيث تعتبر القارة الافريقية أكثر القارات نصيبا فى الديون الخارجية ، هذا بالإضافة إلى أعباء خدمة الديون ، الأمر الذى أدى إلى تحويل جزء كبير من موارد النقد الأجنبى إلى سد خدمة هذه الديون ، وتشير الدراسة إلى أن نقص موارد النقد الأجنبى وعدم القدرة على الاستيراد يمثلان أهم المشاكل التى تواجه القارة الافريقية ، ومن ثم فإن الديون الخارجية تمثل عبئا كبيرا على اقتصاديات هذه الدول ، ومن ثم على تحقيق التكامل فيما بين هذه الدول.

٩) ضعف شبكة المواصلات والمعلومات وعدم توافر البنية الأساسية

يمثلون أيضا أهم العقبات التى تواجه هذه القارة.

١٠) عدم استقرار الأحوال الاقتصادية العالمية واختلاف مستويات التنمية بين دول الكوميسا ، وتشير الدراسة إلى أن بعض الدول من الكوميسا أكثر تقدما من الدول الأخرى ، وعليه فإن الاعتماد على التوزيع العادل للمنافع من التكتلات الإقليمية قد لا يمكن تطبيقها التطبيق العملى ، فمثلا إزالة القيود على التجارة وتطبيق نفس سياسات تشجيع وحماية الاستثمار لن تؤدى بالضروة إلى توزيع عادل للمنافع ، وذلك لأن الاستثمارات سوف تذهب إلى الدول الأكثر تقدما ، هذا بالإضافة إلى أنه لاتوجد سياسة محددة لتوزيع المنافع داخل الكوميسا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن عدم استقرار الظروف الاقتصادية العالمية تنعكس آثاره على الدول النامية من خلال انخفاض الطلب على المواد الأولية.

ب- العقبات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادى فى هذه الدول :

إن معظم دول الكوميسا يقومون بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى بواسطة صندوق النقد والبنك الدوليين ، وإن التطبيق الفعال لسياسات الاصلاح الاقتصادى من شأنه أن يدعم جهود التكامل الإقليمى بين هذه الدول ، وتشير الورقة أنه بالرغم من أن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى قد يؤدى إلى التغلب على المشاكل التى تواجه هذه الدول ، إلا أن بعض هذه السياسات قد تقف عقبة أمام تحقيق التعاون الإقليمى ، حيث يشير Killick 1992 بأن الاصلاح الاقتصادى الذى يتبناه الصندوق يركز على سياسة إدارة الطلب Demand

Mangement والتى تهدف إلى تقليل الواردات والتحكم فى الانفاق الحكومى ، بينما يقوم البنك الدولى بالتركيز على سياسة جانب العـرض ، حيـث تهـدف السياسة إلى إعطاء دفعة لسياسات التصدير ، ومن ثم فإن هاتين السياستين قـد تتعارضان ، فمثلا سياسة تقليل الواردات قد تؤدى إلى التأثير علـى اسـتجابة العرض ، كما أن تقليل الإنفاق الحكومى سوف يؤثر بالتبعية على الإنفاق على التعليم والصحة والذى يؤثر على مقدرات العمالة والثروات البشرية ، كمـا أن سياسات الإصلاح لاتعطى اهتماما لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول القارة.

ويتفق مع هذا الرأى كل من Fredrik & Oumderddaum حيث يشير الكاتبان بأن سياسات الإصلاح الاقتصادى تركـز علـى الاقتصـاد الـوطنى ولاتعطى اهتماما لتحقيق الاندماج فى الاقتصاديات الإقليمية المختلفة ، هذا مـن ناحية ، ومن ناحية أخرى فيما يتعلق بالقارة الإفريقية فهناك اختلاف واضح بين المثقفين الأفارقة حول تحقيق الوحدة الإفريقية ، ويشير " Geert La Porte " أن هناك ثلاثة آراء حول التكامل والتعاون الإقليمى للـدول الإفريقيـة ، فـالرأى المتفائل يقول : أن معظم الدول الإفريقية خرجت من فترة الأزمات إلـى فتـرة التحول ، وعليه فإن التكامل بينها سـوف يـؤدى إلـى الفائـدة لجميـع دول المجموعة[1].

ويـرى : " Cheikh Amra Diop, Modibo Keita, Kwame N Krumah " " Panna Fricamists " أن الاندماج السياسى ضـرورة مهمـة لتحقيق الاندماج الاقتصادى بين الدول الإفريقية ، وإن تحقيق الوحدة الإفريقيـة

[1] هيئة المعونة الكندية ١٩٩١.

يكون من خلال حكومة واحدة مع ضرورة توحيد للمؤسسات ، وترى مجموعة أخرى من الكتاب ومنهم " Fleix , Houp houel-Boigny , Jomo " أنه مــن الأفضل الاعتماد على مبدأ التدرج وذلك من خلال تحقيق الاندماج الاقتصــادى أولا ثم الاندماج السياسى.

بينما يذهب الرأى الآخر : أنه بغض النظر عن الأحــوال الاقتصــادية للقارة وعن مدى توافر الظروف السياسية لتحقيــق التكامــل ، فــإن التكامــل والتعاون الاقليمى لدول القارة ضرورة لتحقيق التنمية المســتدامة فــى المــدى الطويل ، وهذه الحكمة مستمدة من تجارب الدول الأوربيــة والمنطقــة الحــرة لشمال أفريقيا (NAFTA) ، وتقوم هذه الافتراضية على أنه مــن الضــرورة الاسراع فى تحقيق التعاون والتكامل بين دول القارة الإفريقية إذ كانــت لــدى دولها الرغبة فى اللحاق بدول العالم الأخرى.

أما الرأى الثالث فيرى أنه بالرغم من أهمية تحقيق التعاون والتكامل بين دول القارة إلا أنه من غير المحتمل أن يعود ذلك بالنفع على دول القارة حتــى تستطيع هذه الدول أولا اصلاح اقتصادياتها حتى تصبح اقتصــادياتها قويــة ، وتقوم هذه الحجة على : أنه فى وقت تدنى أو ضعف الاقتصاد ، فإنه يصــعب معه وضع خطة لدعم التعاون التجارى بين دول المجموعة ، تحرير الاقتصــاد القومى ، تحقيق اندماج بين القطاعات المختلفة وتجانس السياسات الاقتصــادية الكلية على المستوى الاقليمى.

ز- نظرة عامة عن التكتلات فى الدول النامية :

وهناك اختلاف واضح بين مثقفى القارة الأفريقية ومتخذى القرار فيهــا

على مستوى الوحدة والاستراتيجية والهدف النهائى من التكامل الاقتصادى علاوة على نوعية استراتيجية التكامل بين هذه الدول [١]

وبالرغم من إنشاء العديد من المنظمات والهيئات المهتمة بالتعاون الإقليمى بالقارة إلا أن التقدم نحو تحقيق التعاون الإقليمى مازال محدودا للغاية مما يثير كثيرا من التساؤلات عن أهم الأسباب وراء فشل معظم الجهود الساعية لتحقيق ما يسمى بالتعاون " التكامل بين دول القارة الإفريقية ". والجدير بالإشارة أن القارة الأفريقية تعتبر أكثر القارات فقرا والأكثر تخلفا علاوة على عدم التجانس بين دولها ، ويشير تقرير البنك الدولى ١٩٨٩ ، وتقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP بأنه من بين الـ ٥٠ دولة التى تقع فى أفريقيا فإن ٣٢ دولة عدد سكانها أقل من ٨ مليون نسمة و ٣٤ دولة تعتبر من أقل الدول انخفاضا فى الدخل ، حيث بلغ متوسط دخل الفرد حوالى ٣٣٥ دولار سنويا. كما أن حجم التجارة البينية بين دول القارة بلغ حوالى ٤% من إجمالى حجم تجارتها الدولية خلال عقد الثمانينات ، كما بلغ حجم الديون الخارجية لدول شبه الصحراء الأفريقية Sub. Saharan حوالى ١٤٢ بليون دولار فى عام ١٩٨٨ ، أى حوالى ١١% من إجمالى ديون العالم الثالث ، ذلك حسب التقرير الاقتصادى للمجموعة الأوربية " OECD ".

ويشير[٢] Guy Mortin بأن أفريقيا تعتبر أكثر القارات اعتمادا على التجارة الخارجية وعلى الأسواق العالمية وأقل القارات سعيا وراء التكامل

(1) Guy Martin 1992 " African Regional cooperation and integration : Achievement problems and prospects.

(٢) نفس المرجع السابق.

الإقليمى ، وفى ظل هذه المعطيات فإن الاعتقاد السائد بين معظم المفكرين ومتخذى القرار فى القارة السوداء يعتقدون أن الاندماج الإقليمى هو الوسيلة الوحيدة لتقليل الاعتماد على العالم الخارجى وتحقيق التنمية المستدامة والتى تسعى إليها معظم دول القارة ، ويشير التقرير إلى أن إنشاء السوق الأفريقية يستلزم الإسراع بعملية الاندماج ، وسوف يؤدى بدوره إلى إيصال حلقات الاندماج بعضها لبعض ، كما أشارت خطة لاجوس عام ١٩٨٠ " Lagos plan" بأن إنشاء السوق الأفريقية المشتركة (ACM) يعتبر الخطوة الأولى نحو إنشاء الوحدة الأفريقية (AEC) " African Economic Common " ، كما أشار مؤتمر الأولويات الاقتصادية لرؤساء الحكومات والذى عقد فى لاجوس ١٩٨١ بأن من ضمن الأولويات التى يجب أن تعظمها الدولة هو تحقيق الاندماج الإقليمى بين دول القارة والتى من شأنها تأهيل القارة الأفريقية لتأخذ دورها فى الاقتصاد العالمى ، وتهدف خطة لاجوس والمقترحة من لجنة الوحدة الاقتصادية الأفريقية " African Economic communit " إلى دعم وتشجع التكامل والتعاون ومحاولة الاعتماد على الذات مع تحقيق التنمية المستدامة بين دول المجموعة علاوة على تشجيع التعاون فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفيما يلى عرض سريع للمنظمات والهيئات المهتمة بتحقيق الاندماج والتعاون الاقتصادى بين دول أفريقيا خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ ، ١٩٩٠.

يشير Gay Martin إلى وجود الكثير من المؤسسات الخاصة بالتعاون الإقليمى والاندماج والتى أنشئ معظمها بعد استقلال دول أفريقيا وهناك ما يزيد

عن ٢٠٠ منظمة فى القارة الأفريقية منها ١٦٠ بين الحكومات ويوجد فى جنوب القارة الأفريقية وحدها حوالى ٣٢ منظمة ، وهنا تقييم جيد لهذه المنظمات يقوم على أساس أهداف المنظمات ومن ثم فيمكن تقسيم هذه المنظمات إلى[١] :

١- المنظمات الاقتصادية Economic communities وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق الاندماج الكامل مرورا بمرحلة التجارة الحرة ، ثم الاتحاد الجمركى والسوق المشتركة ، ثم الاندماج الاقتصادى.

٢- منظمات التنمية وتهدف إلى تنسيق السياسات فى مختلف القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الزراعة ، النقل والطاقة.

٣- منظمات تقديم الخدمات الفنية وهى تهدف إلى تنسيق السياسات الخاصة بالقطاع أو المشروع.

٤- الهيئات المالية والنقدية وتهدف إلى تقديم الخدمات الفنية المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية.

٥- الهيئات المتخصصة ، ويوضح الجدول رقم (١) نبذة مختصرة عن هذه المنظمات.

وفيما يلى نبذة مختصرة عن التكتلات الاقتصادية فى العالم مع التركيز على أفريقيا وجدول يوضح التكتلات الأخرى فى العالم :

١- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا NAFTA) :

تمثل هذه المنطقة أكبر تجمع تجارى ثلاثى الأطراف فى العالم، حيث تضم ٣٧٠ مليون نسمة ، وإجمالى الناتج المحلى لدولها ٦,٢

---

[١] مصدر سابق Guy Martin

تريلليون دولار أمريكى ، وعليه فإن منطقة التجارة الحـــرة – نافتـــا – أكبر من الاتحاد الأوربى الذى يضم ١٥ دولة بإجمـــالى نـــاتج محلـــى حوالى ٤ تريلليون ، وعدد سكان ٣٢٥ نسمة.

والجدير بالذكر هنا بأن هذه الاتفاقية تتعدى النطـــاق التقليـــدى للاتفاقيات الإقليمية ، وذلك لتركيزها على إجراءات الحدود لتشمل نطاقا أوسع من السياسات مثل البنية والعمالة ، إضافة إلى دمـــج السياســـات على المستوى الإقليمى [١] ، وبالرغم مما تحققه المنطقـــة مـــن مزايـــا لأعضائها إلا أنها تثير الكثير من المخاوف لذى غير أعضـــائها حـــول آثارها المتوقعة فى تحويل التجارة والاستثمار بعيدا عـــنهم ، كمـــا أن هناك مخاوف لاتينية وآسيوية من أن تجذب المكسيك علـــى حســـابهم كميات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية ، وذلك من خلال تحقيق الانتاج ذى التكلفة الأقل ، علاوة على إمكانية وصولها لأسواق أمريكا اللاتينية الأخرى من خلال الـــ MFN .

٢- اتحاد المغرب العربى (UAM) :

والذى أنشئ فى ١٩٨٩ ويضم كـــلا مـــن الجزائـــر ، ليبيـــا ، موريتانيا ، المغرب ، تونس وتمثل هذه البلاد حوالى ٥٧٨٤ كيلـــومتر مربع ويبلغ عدد سكانها حوالى ٦٠ مليون ، فيما يبلغ متوسط دخل الفرد حوالى ١٨٧٤ دولار ، وتهدف منظمة الاتحاد المغاربى إلـــى تحقيـــق

---

(١) أسامة المجذوب ١٩٩٩ ، العولمة والاقليمية.

التكامل أو الاندماج الاقتصادى والاجتماعية والثقافية. ومن المتوقع عدم نجاح هذه التجربة وذلك لضآلة العائد المتوقع من الاندماج ، إضافة إلى زيادة العقبات الاقتصادية التى تواجه معظم هذه البلاد مما يـؤدى إلـى إثارة النزعة القومية [1].

٣- **التجمع الاقتصادى لجنوب أفريقيا (CEAO) :**

وهى المنطقة الحرة للدول الناطقة بالفرنسـية لـدول جنـوب أفريقيا، وقد أنشئ ما يسمى " Organized trade zone " منطقة تجارة حرة من خلال توحيد للتعريفات الجمركية وتنظيم للقواعـد الجمركيـة وتهدف هذه المنظمة إلى خلق اتحاد جمركى خلال ١٢ سنة من إنشائها من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة كهدف نهائى ، كمـا تهـدف مجموعة التجمع الفرنسى إلى تشجيع التعاون فى مجـالات الزراعـة والصيد والأسماك ، الصناعة والمواصـلات والاتصـالات ، وتعتبـر خريطة التعاون الإقليمى " Trade Cooperation Regional " والتـى تستخدم كأداة لتحرير تجارة السلع والصناعة بين دول المجموعة وكذلك صندوق التنمية : " Communally Development Fund (CDF) " بغرض تعويض الدول الأقل تقدما والدول ذات الموقع غير المتميز فى التجمع عن الخسائر التـى لحقـت بهـا ، أمـا الأداة الثالثـة وهـى Community Development and Fund لضـمان القـروض والاستثمارات فى هذه الدول سواء كانت شركات قطاع عام أو خاص.

(١) مصدر سابق Gay Martin

ولقد حقق التجمع الافريقى العديد من الانجازات تتمثل فى زيادة نسبة التجارة لهذه الدول ، كما زاد عدد السلع المتبادلة ، فقد ارتفعت قيمة التجارة البينية بين هذه المجموعة من ٧٣ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ إلى ٣٩٦ مليون دولار فى ١٩٨١ ، ولقد نتج عن ذلك ارتفاع نسبة الصادرات لمجموعة دول الجنوب الأفريقى لإجمالى صادرات هذه الدول لتصل إلى حوالى ١١% فى عام ١٩٨٣ ، ثم انخفضت لتصل إلى ٦,٥% فى عام ١٩٨٦ [(١)] ، ولقد أشار تقرير البنك الدولى لعام ١٩٨٩بأن التجمع الجنوب الأفريقى يعتبر من أنجح التجمعات الأفريقية ولكن هناك أيضا بعض العقبات والصعوبات التى تواجه هذا التجمع (CEAO) فمثلا لا يوجد أى تقدم نحو تنفيذ الإجراءات الإيجابية التى من شأنها إنشاء السوق الاقتصادية المشتركة ، كما أن هناك بعض الدول التى مازالت تفرض القيود على التجارة مخالفة بذلك الاتفاقية ، كما لا يوجد سياسة صناعة موحدة للأقليم أو للتجمع ، الأمر الذى أدى إلى تعدد الجهود.

٤- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا :

The Economic Community of Central African States (ECCAS)

أنشئت فى عام ١٩٨٠ من عدة دول وتهدف إلى انشاء السوق المشتركة لدول أفريقيا الوسطى وفى خلال ١٢ سنة تحقق هذه الوحدة الاقتصادية ويمكن تحقيق الوحدة الاقتصادية من خلال استقرار وتجانس معدلات الجمارك

---

(١) مرجع سابق.

والسياسات المالية ، وإنشاء صندوقين للتوزيع العادل للمكاتب والتكاليف الناجمة عن الاندماج الاقتصادى وهناك العديد من الصعوبات التى تواجه هذه المنظمة ، وتتمثل أهمها فى العقبات المالية والتى أدت إلى تأجيل الاجتماع السنوى فى عام ١٩٨٨ ، علاوة على عدم توحيد للسياسات المالية.

٥- اليوداك (UDEAC) :

حيث تم التوقيع عليها فى ١٩٦٤ من خمس دول من وسط أفريقيا ، وتهدف إلى أقامة السوق المشتركة تدريجيا من خلال المراحل الطبيعية للتكامل ، ويلاحظ أنه منذ ذلك الحين لم تتخذ أى خطوات لإنشاء الاتحاد الجمركى أو الاتفاق على السياسات الخاصة بالمواصلات والاتصالات ، كما أن هناك العديد من القيود المتعلقة بسهولة حركة السلع ورؤوس الأموال ، عدم وجود نظام للصرف وتحويل العملات ، ويشير تقرير UNCTAD ١٩٨٦ بأن التجارة البينية بين دول هذه المجموعة فى تناقص ، علاوة على العديد من المعوقات المتعلقة بتوحيد الأساليب الأحصائية المتبعة.

٦- المنظمة المالية والنقدية – النظام الفرنسى :

Monetary and Financial Institutions the Franc-Zone system.

تهدف هذه المؤسسة إلى تعميق التعاون المالى بين فرنسا ودول غرب ووسط أفريقيا والتى كانت مستعمرة من فرنسا وتمتاز هذه المنظمة بأنها تعتمد على مركزية القرار الإدارى وتقوم على أربعة مبادئ أساسية هى :

١- حرية التحويل من العملة الوطنية إلى العملة الفرنسية والعكس.

٢- حرية انتقال رؤوس الأموال داخل المنظمة.

٣- تخصيص الاحتياطى المشترك من العملة الفرنسية.

٤- توحيد القرارات والقوانين المنظمة للتحويلات التجارية والمالية للخارج.

٧- مجموعة شرق أفريقيا The East African Community (EAC)

أنشئت مجموعة شرق أفريقيا فى ١٩٦٧ من خلال توقيع اتفاقية التعاون المشترك بين ثلاث دول فى شرق أفريقيا وهى كينيا وتنزانيا وأوغندا. وتقوم هذه المنظمة على تحقيق التعاون من خلال الاتحاد الجمركى مع توحيد للتعريفة الجمركية ومنطقة التجارة الحرة بين هذه الدول ، توحيد الجمارك ، توحيد طريقة الدخل ، توحيد خدمات النقل والاتصالات علاوة على توحيد خدمات البحوث ووحدة النقود وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق التعاون والاستفادة المثلى منه ، كما تهدف إلى توحيد المؤسسات والإجراءات التى تتضمن التوزيع العادل للقوانين الناجمة عن الاتحاد الاقتصادى.

ومن أهم المشاكل التى واجهت هذه المنظمة ، عدم عدالة توزيع الفوائد ، علاوة على وجود العقبات الدستورية ، بالإضافة إلى الاختلاف فى المعتقدات السياسة.

٨- اتفاقية التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا :

The Preferential Trade Area For Eastern and Southern Africa (PTA)

تقوم اتفاقية التجارة التفضيلية على خطة طويلة الأجل لانشاء مجموعتين كبيرتين ، واحدة فى شرق أفريقيا والأخرى فى جنوب أفريقيا وقد قامت هذه

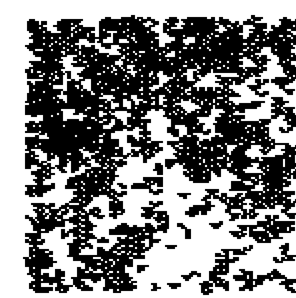
الاتفاقية نتيجة فشل منظمة شرق أفريقيا فى عام ١٩٧٧ وتم التوقيع على هـذه الاتفاقية فى ١٩٨١ وتهدف اتفاقية التجارة الاقليمية (PTA) إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية من خلال مراحل التعاون المختلفة مثل منطقـة التجـارة الحـرة ، الاتحاد الجمركى ، الوحدة الاقتصادية ، ان اتفاقية التجارة التفضيلية تقوم علـى عاملين هامين همـا : اسـتراتيجية انـدماج الأسـواق Approach Market Integration والتى تشمل بدورها إجراءات تحرير التجارة ، مثـل تخفـيض التعريفة الجمركية وغير الجمركية والقضـاء علـى عوائـق التجـارة ، أمـا الاستراتيجية الثانية فهى اندماج الانتاج Production Integration Approach وتشمل توحيد المشروعات الزراعية والصناعية والمشروعات المختلفة بالنقـل والاتصالات.

وتهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة التفضيلية إلى دعم التجارة البينيـة بين الدول الأعضاء من خلال إزالة الإجراءات التدريجية للقيود على التجارة.

أهم التكتلات الأقليمية :

المنظمة	تاريخ أنشائها	الدول الأعضاء	الهدف منها
دول الاتحاد المغربي العربي UAM	أكتوبر ١٩٨٩	تتكون من أربعة دول	السوق المشتركة
التجمع الاقتصادى لجنوب أفريقيا CEAO	١٩٦٥	يتكون من ٩ دول	التعاون الاقتصادى والفنى
المجموعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا ECOWAS	أبريل ١٩٧٣	تضم (١٦) دولة	السوق المشتركة ثم الوحدة الاقتصادية الكاملة
الاتحاد الجمركي الاقتصادى في أفريقيا الوسطى UDEAC	ديسمبر ١٩٦٤	يتكون من (٦) دول	السوق المشتركة
المجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا ECCAS	أكتوبر ١٩٨٣	تتكون من (١٠) دول	السوق المشتركة
مجموعة دول شرق أفريقيا EAC	ديسمبر ١٩٦٧	تتكون من (٣) دول	السوق المشتركة
منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا PTA	ديسمبر ١٩٨١	تتكون من (١٦) دولة	السوق المشتركة / ثم الاتحاد الاقتصادى
مؤتمر تنسيق التنمية لدول شرق أفريقيا SADCC	أبريل ١٩٨٠	يتكون من (٩) دول	تنسيق المشروعات والتعاون الاقتصادى
منطقة التجارة الحرة بين الشرق والجنوب الأفريقى	١٩٩٤	تتكون من ٣٤ دولة	التنسيق فى الإجراءات التى تضمن التسهيلات الأخرى لرجال الأعمال ، بعد الانتهاء من هذه الاتفاقية ستمثل ٣٤ دولة نامية وصناعية وسوف يكون لها تأثيرا مباشرا على العلاقات التجارية للأقليم حيث من المتوقع أن يبلغ عدد سكان هذه الدول ٧٥٠ مليون نسمة ، باجمالى ناتج محلى حوالى ٩ تريليون دولار.

لمنظمة	تاريخ أنشائها	الدول الأعضاء	الهدف منها
منطقة الباسفيك التعاون (APEC) أبيسك التكتلات عبر الأقليمية	يناير ١٩٨٩	تتكون من (١٨) دولة	تنسيق التعاون بين دول أسيا والباسفيك وتحويل إلى منطقة حرة للتجارة والاستثمارات فى عام ١٩٩٥ بلغ اجمالى الناتج المحلى العالمى وحوالى ٥٠% من التجارة الدولية ، ٣٨% من اجمالي سكان العالم.
انديال باك " Andean Pact "	١٩٦٩	٥ دول	توسيع نطاق السوق لهذه الدول وتشجيع دعم القيمة الصناعية.
مجموعة أمريكا اللاتينية للتكامل	١٩٦٠	١١ دولة	تسهيل التجارة والتعاون بين هذه الدول ودعم التنمية الصناعية مع إزالة العوائق الحمائية.
السوق المشتركة للجنوب MERCOSUR	مارس ١٩٩١	٣٧ دولة من الكاريبى وأمريكا الوسطى	بدأت الفكرة بتطوير التعاون بين القطاعات ثم تحولت إلى فكرة الاتحاد الجمركى بين ٤ دول وهى بوليفيا ، البرازيل ، تشيلي ، الأرجنتين.
مجموعة التعاون لدول شمال شرق أسيا ASEAN	أغسطس ١٩٦٧	٩ دول	بدأت فركتها بأن منطقة تجارة تفضيلية ، ثم منطقة تجارة حرة ١٩٩١ ، كان الهدف الأساسى هو تخفيض معدل التعريفة الجمركية بحوالي ٥% في حوالي ١٥ سنة.
منظمة التعاون الخليجى GCC	١٩٨١	٦ دول	تنسيق التعاون الاقتصادى المشترك ، ثم تحولت إلى منطقة اتحاد جمركى بوجود تعريفة مشتركة على السلع الخارجية وحرية انتقال لجميع السلع المنتجة في هذه الدول..



الفصل الثانى

الدراسات التطبيقية للتكامل الاقتصادى

أولا : الخلفية النظرية للتكامل الاقتصادي :

يهدف هذا المبحث إلى تناول نظرية التكامل الاقتصادى من خلال تحليل للمفهومين الاستاتيكى والديناميكى واستعراض أهم الدراسات التطبيقيـــة التـــى حاولت دراسة تأثير التكتلات الأقليمية على اقتصاديات لا يعتبر غاية فى حـــد ذاته ، وإنما وسيلة لتحقيق أهداف [١] اقتصادية تتمثل فى الآتى :

١- الأثر الانتاجى للتكامل والذى أشار إليه فاينر " Viner " بأنه أثر خلـــق التجارة " Trade creation Effect " ومؤداه أن زيادة رفاهية الـــدول الأعضاء كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العاليـــة على حساب المشروعات الأقل كفاءة [٢] .

٢- الأثر الاستهلاكى للتكامل الاقتصادى ، حيث يؤدى التكامل الاقتصادى إلى زيادة رفاهية المستهلكين ، عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن ، وزيادة عدد السلع المتاحـــة مـــع تحســـين جودتها.

---

(1) United Nations 1975 : Current problems of economic integration.
(2) B. Balassa 1960 : The Theory of Economic Integration.

٣- يساهم التكامل الاقتصادى فى زيادة معدلات التبادل التجارى Term of trade للدول الأعضاء ، كما يؤدى إلى زيادة القوة التفاوضية ، لأنه كلما زاد عدد الأعضاء ، كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجى سيكون فى وضع أفضل ، أى أن التكامل الاقتصادى يحسن معدل التبادل التجارى[١].

٤- يؤدى التكامل الاقتصادى إلى تحقيق الوفورات الاقتصادية " Economic of scale " نتيجة اتساع نطاق السوق الذى يؤدى إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره المشروعات من استغلال أكبر طاقة انتاجية ممكنة ، ومن ثم يؤدى إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية [٢].

٥- الوفورات الخارجية " External Economics " نتيجة انتقال عناصر الانتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة مما يؤدى إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التى يهدف التكامل الاقتصادى بين الدول لتحقيقها.

(1) United Nations : 1967 : Trade expansion and economic Inrgration amage developing countries.

[٢] تيسير عبد الجابر ١٩٧٢ " التكامل الاقتصادى العربى " المنظمة العربية للتربية والثقافة.

٦- يؤدى التكامل الاقتصادى إلى زيادة المنافسة بين مختلف المشـروعات القائمة ومختلف عناصر الانتاج فى الدول الأعضاء ، الأمر الذى يؤدى إلى انسحاب المنتجين ذوى الكفاءة الأقل مما يؤدى فـى النهايـة إلـى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المواطنين [١].

٧- من الأهداف التى يسعى التكامل الاقتصادى أيضا إلى تحقيقهـا زيـادة معدلات النمو الاقتصادى للدول الأعضاء وذلك كنتيجة طبيعية لزيـادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعد ما أصبح فى الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية ، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، ويؤدى التكامل الاقتصـادى إلـى زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت قيودا جمركية أو إدارية أو أى معوقات أخـرى ، عـلاوة على أن التكامل الاقتصادى يحد من قيام أى دولـة بتغييـر سياسـتها التجارية فجأة.

أ- التحليل الأستاتيكى لنظرية التكامل :

إن موضوع تنميـة العلاقـات الدوليـة التجاريـة ودراسـة تأثيرهـا على الدول المنضمة بهدف تحقيق مزايا تفضـيلية بـين الـدول الأعضـاء أو حتى تحقيق شكل أكثر تفوقا من أشـكال التكامـل الاقتصـادى ، يعـد مـن أقدم الموضـوعات التـى طرحـت للدراسـة فـى إطـار نظريـة التكامـل

---

[١] مصدر سابق UNUNCTAD 1975 Trade Direction

الاقتصادى [٢] ، ويعتبر الاتحاد الجمركى أحد أشكال التكامل الاقتصادى ويمثل الأساس فى قيام السوق المشتركة ويعرف الاتحاد الجمركى بأنه يتكون من منطقة اقتصادية تشمل الأعضاء الذين يقومون فيما بينهم بالامتناع عن فرض ضرائب جمركية بين بعضهم البعض ، أو فرض أى نوع من الضرائب له نفس الآثار أو أى موانع كمية ، كما أنهم يطبقون ضرائب جمركية مشتركة عند تعاملهم مع الدول غير الواقعة فى نطاق الاتحاد بتشريع جمركى [١] ، وعليه فإن الاتحاد الجمركى حسب تعريف اتفاقية الجات لابد أن يأخذ فى الاعتبار إلغاء جميع القيود على التجارة الخارجية سواء كانت قيود جمركية أو خلافه بين جميع الدول الأعضاء، وأن يقوم بتوحيد التعريفة الجمركية والتنظيمات الأخرى الخاصة بالتجارة الخارجية مع الدول غير الأعضاء.

يمثل الاتحاد الجمركى أساسا نظرية التكامل الاقتصادى، ولقد كان أول من تناول الاتحاد الجمركى بالبحث والتحليل هو Viner بالصيغة المطلوبة فى بداية الخمسينات ، كما تناوله بالبحث الكثير ، حيث قام كل من : Maurice, Bye, Herbert, Gierch and Jacob بدراسة تأثير الاتحاد الجمركى على تدفق التجارة من خلال .Vine دراسة عاملين هامين هما الأثر الإنشائى (Creation Effect) والأثر التحويلى(Diversion Effect) ، وذلك من خلال دراسةى تأثير قيام

---

[٢] فرج عبد الفتاح فرج العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى كوميسا.

[١] B.Balassa : 1961 The Theory of Economic integration.

الاتحاد الجمركى على توزيع الموارد وهل يؤدى قيام الاتحاد الجمركى إلى انتاج السلع ذات الكفاءة العالية(٢) .

فى حالة قيام الاتحاد الجمركى فإن الأثر الإنشائى أو عملية خلق التجارة يؤدى إلى نقل انتاج السلع من المصدر الأقل كفاءة إلى المصدر الأكثر كفاءة حيث يؤدى ذلك أيضا إلى الاستخدام الأمثل للموارد ، أما الأثر التحويلى فيؤدى إلى نقل سلعة من مصدر أكثر كفاءة إلى مصدر أقل كفاءة ، مما يؤدى إلى سوء توزيع الموارد أو بمعنى آخر : إذا أدى قيام الاتحاد الجمركى إلى نقل انتاج السلعة من البلد ذى النفقة الأعلى إلى البلد ذى النفقة الأقل فإنه بذلك يؤدى إلى ما يسمى خلق التجارة وإلى الاقتراب أو التطابق مع توزيع الإنتاج فى ظل حرية التجارة ، أما إذا أدى قيام الاتحاد إلى نقل السلعة من البلد ذى النفقة النقدية الأعلى ، فإنه يؤدى إلى تحويل التجارة وإلى ابتعادها عن الوضع الأمثل للإنتاج فى ظل حرية التجارة(١،٢)، يتمثل الأثر الإنشائى فى حصول المستهلك فى حالة التكامل الاقتصادى على سلعة ما بسعر أقل ، فيما يعنى الأثر التحويلى أن المستهلك يحصل على سلعة ما بسعر أعلى مما كان وذلك عن طريق الاستيراد من دولة عضو فى التكامل بدلا من استيرادها من دولة خارج نطاق التكامل.

إن التحليل السابق للأثر الانشائى والأثر التحويلى والذى تناولهما .B "

(2) Viner Jacob 1950 " The Custom Union issue. New York

(١) أحمد الغندور ١٩٧٠ " الاندماج الاقتصادى العربى ".

(٢) محمد كمال السيد صابر ١٩٩٥ ، تأثير قيام السوق الأوربية المشتركة على مستقبل ارتباطاته مع مجموعة دول الاتفاق – رسالة دكتوراه.

" Balassa فى كتاباته يغطيان جانبا واحدا فقط من الأثر على الإنتاج " " Production Effect ولابد هنا من التفرقة بين الأثر الإيجابى والأثر السلبى للاندماج ويعرف الأثر الايجابى بأنه الفرق فى التكلفة نتيجة التحول من شراء الموارد ذات التكلفة العالية إلى الموارد ذات التكلفة المنخفضة.

يؤدى الأثر الإنشائى إلى التوزيع الأكفأ للموارد الاقتصادية ، أما الأثر التحويلى فيؤدى إلى توزيع أقل للموارد ، أما بالنسبة لحساب الأثر الإيجابى والسلبى للتجارة على كفاءة توزيع الموارد ، فيقترح Meade الأثر الايجابى أن نضرب حجم التجارة البينية فى الفرق بين نفقة إنتاج السلع فى المركز الأكثر كفاءة ونفقة إنتاجها فى المركز الأقل كفاءة ، أما لحساب الأثر السلبى فنضرب حجم التجارة المحولة فى الفرق بين نفقة الإنتاج فى المركزين ويتوقف الأثر الصافى للاتحاد على ما إذا كانت قيمة الأثر الإيجابى تفوق الأثر السلبى أو العكس ، وفى الحقيقة أنه من الصعب مسبقا تحديد الأثر الصافى للاتحاد الجمركى عموما على الانتاج (١) .

وتحت فروض ساكنة Static Assumption كما هو الحال فى النظرية التقليدية للتجارة الدولية أشار Viner أن عملية خلق التجارة Trade Creation يمكن الاستدلال عليها بانخفاض التجارة مع الدول الأخرى غير الأعضاء فى التكامل ، ويرى مؤيدو النظرية التقليدية أن عملية خلق التجارة تؤدى إلى زيادة عوائد عوامل الانتاج ، نظرا لتحسين إنتاجياتهم كنتيجة للتخصص وتقسيم العمل

(1) Vener Jacob 1950 " The Customs Union assue, New York.

والإنتاج وفقا للميزات النسبية [٢].

فيما يرى نيركسيه Nurkse ، ميـــردال Myrdal ، بـــريش Prebisch وسيرز Seers بضرورة إدخال عنصر الـــزمن واســـقاط عنصـــر الافتـــراض الساكن، حيث يرى هؤلاء الكتاب أن على الدول النامية أن تأخذ ببعض أساليب الحماية حيث قد يكون مبعثا فى إعطاء دفعات تنموية لبعض الصناعات ومـــن ناحية أخرى عبر عديد من الكتاب عن ميزة أخرى للأثر الإنشائى تتمثـــل فـــى الفائض الذى يمكن أن يعود على المستهلك كأثر ناجم عن خلق التجارة ، كمـــا سبق وأن أشرنا إليه ويمثل هذا الأثر الإنشائى الفرق بين مـــا كـــان المســـتهلك مستعدا لدفعه وما دفعه فعلا فى سبيل الحصول على الســـلعة وهـــو مايســـمى بفائض المستهلك [١].

ويعد Husted and Melvin مرجعية للتعبير عن فائض المستهلك فـــى البلد المستورد نتيجة لرغبة دولة ما للدخول فى إقامة منطقة تجارة حرة ، ولقد عبر الكاتبان بأن فكرة الزيادة فى فائض المستهلك هى نتيجة خفـــض التعريفـــة الجمركية ولقد ربط الكاتبان التغيرات التى تحدث فى فائض المنتج مـــن هـــذه السلعة وهى تغيرات سلبية من أجل الوصول إلى صـــافى الرفاهيـــة المتحقـــق للمجتمع عن تأثير خلق التجارة ويشير الكاتبان أن الزيادة فى فائض المســـتهلك والناجمة عن عملية خلق التجارة تأتى من مصدرين رئيسيين أحـــدهما داخلـــى

(2) B.Balassa 1961 " The Theory of Economic Integration " London

(١) فرج عبد الفتاح فرج ١٩٩٩ العلاقات التجارية بين مصر ودول الشرق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى / الكوميسا.

ويتمثل فى الانخفاض الذى حدث فى فائض المنتج المحلـــى ، أمـــا المصـــدر الخارجى فهو نتيجة الاستيراد من أسواق ذات ميزة نسبية أعلى [٢] .

ولقد تعرض الكاتبان أيضا إلى الفائض فى البلد المصدر حيث أشار إلى أن صافى الرفاهية فى الدول المصدرة يتزايد بأثر خلق التجارة كنتيجة لحاصل تفاعل قوتين ، الأولى هى تغيرات فائض المستهلك فى البلد المصدر حيث تكون تغيرات سالبة بفرض أن السعر العالمى يزيد عن السعر المحلى فى بلد التصدير والثانية هى تغيرات فائض المنتج والتى تكون موجبة بحيث تغطـــى تغيـــرات فائض المستهلك [١].

يفرق Robson بين أثر قيام المنطقة الحرة وأثر الاتحاد الجمركى على سوق الدول المنظمة للاتحاد ، فهو يفترض أن هناك دولتان يقومان بإنتاج ذات المنتج ويفترض تشابه دالة الطلب فى كلتا الدولتين ، فيما أن دالة العرض فهى أكثر مرونة فى الدولة الأولى عنها فى الدولة الثانية ، علاوة على أن ظـــروف الإنتاج فى الدولة الأولى أفضل من الدولة الثانية ، وتفرض الدولة الأولى تعريفة جمركية أقل من الدولة الثانية[٢]،[٣].

ويشير روبسون فى كتابه الصادر عام ١٩٩٦ تحت عنوان اقتصاديات

---

(2) Peter Robson 1968 " Economic integration in Africa.

[١] فرج عبد الفتاح فرج ١٩٩٩ العلاقات التجارية بين مصر ودول الشوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى – الكوميسا.

(2) Peter Robson 1968 " Economic integration in Africa

[٣] مصـــدر ســـابق Peter Robson 1968 " Economic integration in Africa Husted steven & Melvin.

التكامل الدولى ، أثر قيام منطقة التجارة الحرة على أسواق دولتين ، مميزا تلك الأثار عنها فى حالة الاتحاد الجمركى ، ينطلق روبسون من فرض وجود دولتين تنتجان ذات المنتج ، ويفترض تشابه دالة الطلب فى كل من الدولتين غير أن الدالة العرض أكثر مرونة فى الدولة الأولى ، عنها فى الدولة الثانية ، كما أن ظروف الإنتاج فى الدولة الأولى أفضل منها فى الدولة الثانية ، تفرض الدولة الأولى تعريفة جمركية تقل فئتها عن الفئة المطبقة فى الدولة الثانية ، قبل قيام منطقة التجارة الحرة ، تقوم الدولة الثانية بإنتاج السلعة تحت ظل الحماية الجمركية الأكبر ، وبالتالى فإن الكمية المستوردة من الخارج تكون أقل نسبيا ، تحصل الدولة الثانية على حصيلة جمركية بالفئة المرتفعة ، حيث أن فرض التعريفة بالسعر المنخفض يجعل منتجيها يزيدون من إنتاجهم لمستوى التوازن مع الكميات المطلوبة بعد قيام منطقة التجارة الحرة فإن الدولة الأولى لا تستطيع أن تمد الدولة الثانية بكامل طلبها ، ويرغب مستهلكو الدولة الثانية فى الحصول على السلعة بمستوى سعر مكافئ للمستوى السائد داخل حدود الأولى هنا تقوم الدولة الأولى : باستيراد السلعة من الخارج وتعاملها جمركيا بالفئة التعريفية المنخفضة لكى تتيح السلعة لمستهلكى الدولة الثانية ويتحقق التوازن داخل السوق الواحد الناجم عن إنشاء منطقة التجارة الحرة ، يترتب على هذه العملية زيادة فى فائض المستهلك للدولة الثانية ، وانخفاض فى دخلها الحكومى (خفض فى حصيلتها الضريبية) غير أن الدولة الأولى تحصل على حصيلة جمركية نتيجة الاستيراد من الخارج بفئة ضريبية منخفضة لسد حاجة مستهلكى الدولة الثانية ، ويلاحظ من خلال هذا التحليل أن روبسون قد أغفل فكرة شهادة المنشأ كأساس لانسياب السلع فيما بين الدول التى تطبق اتفاقيات تجارة تفضيلية أو إقامة مناطق تجارة حرة ولم تصل بعد لمرحلة تطبيق الاتحاد الجمركى.

يقارن روبسون النتائج التى توصل إليها فى حالة إنشاء منطقة تجـارة حرة مع ذات النتائج التى يمكن أن تحقق حال إنشاء الاتحاد الجمركى ، ويصل فى تحليله إلى أن نتيجة قيام الاتحاد الجمركى وما يستلزمه من توحيد التعريفـة الجمركية بكلتا الدولتين أمام العالم الخارجى ، وإزالتها فيما بينهما ، وبفرض أن التعريفة المشتركة تقع فى موقع يتوسط التعريفة فى الدولة الأولى والتعريفة فى الدولة الثانية بأنه سوف يكون هناك أثر إنشائى لعملية التجارة بين الـدولتين ، غير أن هذا الأثر كما أوضحه بيانيا سوف يكون أقل مما كان عليه فـى حـال إنشاء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى يكمن فى الأثر الناجم على الدولة الأولى حيث يتأثر مستهلكو هذه الدولة بخفض الفائض الخاص بهم حالة الاتحاد الجمركى أكثر مما يتأثرون به حال قيام منطقة تجارة حرة ، بينما يكون منتجو هذه الدولة أفضل حالا ، حيث يتحقق لهم زيادة صافية فى الفـائض المحقـق ، كذلك فإن الإيرادات الجمركية فى الدولة الأولى تكون أعلى فى حال قيام منطقة التجارة الحرة عنها فى حال الاتحاد الجمركى (١) .

فضلا عن ذلك فإن التجارة مع العالم الخارجى سوف تكون أكبـر فـى حالة قيام منطقة التجارة الحرة عنها فى حالة قيام الاتحـاد الجمركـى ، لـذلك يفضل روبسون قيام منطقة التجارة الحرة عن قيام الاتحاد الجمركى ، وبطبيعة الحال فإن ما توصل إليه روبسون يتوقف على مدى تحقق فروضه. والجـدير بالذكر أن كروجر توصل (Krueger 1979) لـذات النتيجـة ، وإن اختلفـت طريقة تحليله عن طريقة تحليل روبسون ، حيث نرى أن منطقة التجارة الحرة

(1) Peter Robson 1996 " Economic of International integration 4th edition.

فى مفهوم كروجر هى شكل من أشكال التفضيلات التى تصل فيها نسبة الإعفاء بين الدول المتعاقدة إلى ١٠٠% أى الضريبة الجمركيـــة فيمـــا بينهمـــا تكـــون صفر% ، ويرى كروجر مستخدما شرط " بريتو " تأتى أفضـــل البـــدائل " أن اتفاقيات إنشاء مناطق التجارة الحرة هى أفضل من الاتحادات الجمركية لتعمـــيم حرية التجارة على المستوى العالمى.

مما سبق نستطيع القول بأن هناك اتفاقا بين معظم الاقتصاديين على أن الآثار الناجمة عن الاتحاد الجمركى أو السوق تتوقف على العديد من العوامـــل أهمها :(١)،(٢)،(٣).

١- درجة التنافس والتكامل

Complementary and Competitiveness

تشير التحليلات أن الاتحاد بين اقتصاديات الدول المتنافسة تتيح إلى حد كبير سلعا من نفس النوع قبل تكوين الاتحاد. أما الاقتصاديات المتكاملة فتـــدل على وجود اختلافات كبيرة فى المنتجات الصناعية ، ويشير " B.Ballasa " أن الأثر الأنشائى يزيد كلما أرتفعت درجة المنافسة بين اقتصاديات دول الاتحاد مع الأخذ فى الاعتبار الطاقات الكامنة لهذه الدول فى المستقبل ، ولقد أشار Viner بأن الاتحاد بين دول متنافسة أكثر فائدة من الاتحاد بين دول ذات اقتصـــاديات

(١) محمد كما السيد صابر ، ١٩٩٥ تأثير السوق الأوربية الموحدة على مستقبل ارتباطاته مع مجموع دول الاتفاقيات رسالة دكتوراه.

(2) B.Balassa 1961 " The Theory of Economic integration ".

(3) J. Viner 1950 " The Custom Union issue. New York.

متكاملة قبل الاتحاد ، فإن هذا التكامل معناه أن نفقة إنتاج السلع المختلفة تختلف اختلاف كبيرا فيما بين البلاد المتحدة ، لذا فإن قيام الاتحاد الجمركى بين البلاد المتكاملة من المتوقع ألا ينتج عنه زيادة حجم التجارة فيما بينهم نتيجة للأثر الإنشائى ، بل نتيجة للأثر التحويلى.(٤)

وعلى العكس فإن الاتحاد بين اقتصاديات الدول المتنافسة يكون ذا أثر إنشائى وذلك لأن هذه الدول قبل الاندماج كانت تتنافس فيما بينها بإنتاج نفس السلع مع حماية المنتج المحلى ، ومن ثم فإن قيام الاتحاد بين الدول ذات الاقتصاديات المتنافسة مع إزالة كافة الرسوم الجمركية وعوائق التجارة سوف يؤدى إلى الاستخدام الأمثل من توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج فى كل من البلاد المنظمة للاتحاد ويؤدى هذا بدوره إلى تخصص كل دولة فى السلع التى تتميز بها بميزة نسبية.(١)

٣- نطاق الأتحاد Size of the Union

تشير آراء كل من Viner, Meade, Tinbergen بأنه كلما كبر حجم الاتحاد كلما أدى ذلك إلى زيادة الأثر الإنشائى نتيجة تقسيم العمل الذى يؤدى بدوره إلى زيادة كفاءة توزيع الموارد والإنتاج ، ومن ثم زيادة الناتج الكلى الإجمالى والرفاهية ، حيث أن الزيادات المتتالية فى حجم الاتحاد تقلل من امكانيات تحويل التجارة ، ومن هنا يمكن القول بأنه كلما زاد نطاق الاتحاد كلما أدى ذلك إلى زيادة الأسواق ، أما

(٤) أحمد الغندور ١٩٧٠ مرجع سابق.
(١) نفس المرجع السابق.

Hawtrey Seems فإنه يرفض فكرة الأثر الايجابى لزيادة الانتاج الناجم عن الاتحاد ويقول أنه كلما زادت الأعمال الاقتصادية وكانت هناك حماية جمركية ذات تعريفة عالية فإن ذلك يؤدى إلى استبعاد السلع المنتجة فى البلاد الأخرى وعليه فإنه كلما كبر نطاق الاتحاد أدى ذلك إلى زيادة الأثر التحويلى للتجارة فى بعض المجالات(٢)

٣- الفجوة الاقتصادية : " Economic Gap "

الفجوة الاقتصادية يعبر عنها بمدى التباين أو التجانس فى درجة النمو الاقتصادى بين دول الاتحاد وذلك لأن تأثير إزالة العوائق أمام التجارة سوف يؤدى إلى اختلاف تأثيره على مستوى الدخل ومن ثم على الرفاهية بين الدول الأعضاء ، كما أن حرية انتقال عنصرى العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء سوف يؤثر على موازين المدفوعات فى هذه الدول ، وتشير بعض التحليلات إلى الأمر الذى قد يثير مشكلة الاستقطاب والتمييز بين دول الاتحاد على أثر انتقال عناصر الانتاج بين أرجاء السوق من مراكز التكلفة الأعلى إلى مراكز التكلفة الأقل ، وكذا تمييز عناصر الإنتاج فى اتجاه الاستخدام الأكثر كفاءة من وجهة نظر العوائد وعلى ذلك فإنه كلما قل الفارق الاقتصادى وزاد التجانس بين الدول الأعضاء كلما زاد مستوى العدالة فى توزيع المنافع والتكاليف بين الدول ، علاوة على زيادة مستوى الاتصال والتوافق الاقتصادى فيما بينها وذلك وفق معايير الناتج المحلى ، نصيب الفرد ، نسبة التجارة الدولية للناتج المحلى الإجمالى كمؤشرات يمكن الاستدلال

---

(٢) مرجع سابق. B.Balassa 1961 " The Theory of Economic integration ".

بها عن مدى التوافق الاقتصادى ولقد وجد NKombo 1998 وآخـــرون أن الفوارق بين مستويات التنمية فى منطقة الكوميسا تمثل إحدى العقبات أمام التكامل ، وذلك لأنه بالرغم مـــن إزالـــة القيـــود علـــى التجـــارة والاستثمارات فنجد أن الاستثمارات تذهب إلى الدول الأكثـــر تقـــدما ، ومن ثم فإنه من الصعب التوزيع العادل للمنافع [١]

٤- مستوى الرسوم الجمركية والتجارة النسبية :

Height of Tariffs

إن إزالة الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على التجارة بـــين الـــدول تعتبر من الأهداف التى يسعى إليها أى نوع من أشكال التكامل الاقتصادى وليس من شك أن إزالة الرسوم الجمركية له تأثير مباشر على أسعار السلع والخدمات وكلما كان مستوى الرسوم الجمركية مرتفعا قبل قيام الاتحاد كلمـــا زاد الأثـــر الإيجابى على التكاليف ، ويشير Swann 1992 أن الاتحاد الجمركى يزيد مـــن الرفاهية الاقتصادية كلما زادت درجة الاستفادة من التجارة النسبية [١].

وهنا قد يتبادر إلى الأذهان السؤال التالى : هل قيام الاتحاد الجمركى له أثر تحويلى أو أثر إنشائى ؟ يرى بعض كتاب الفكر الاقتصادى مثل Caves و Ronald وآخرون أن زيادة التجارة البينية بين دول الاتحاد نتيجة إزالة الرسوم الجمركية وانخفاض أسعار السلع عن بديلاتها المستوردة من دول العالم الأخرى

(1) Gerry Nkombo al 1998 " impediments to Economic integration, the case of Africa.

[١] Dennis Swann 1992 " the Economics of the common market ".

– غير المنضمة لدول الاتحاد – ولقد أوضح بعض الكتاب أنه يمكن أن يكون الأثر إيجابيا عندما تفرض الحكومة تعريفة جمركية تهدف إلى تخفيض الطلب على الواردات والذى يؤدى إلى انخفاض أسعار الواردات طبقا لمرونتها السعرية ، الأمر الذى يطلق عليه تخفيض الأسعار المقارنة لورادات العالم وهو يؤدى لتحسين شروط التبادل التجارى لصالح الدولة الفارضة للتعريفة الجمركية[٢].

ويمكن الإشارة هنا للسياسات التجارية والمتعلقة بالتعريفة الجمركية وما لها من تأثيرات متباينة سلبية وإيجابية – غير أن هناك اتفاقا بين المفكرين الاقتصاديين على أن التعريفة الجمركية لها تأثيرات ضارة على الإنتاج والاستهلاك ، ومن ثم على الرفاهية العامة وذلك من خلال تأثيرها على أسعار الواردات وهى أيضا تؤثر على الطلب والعرض والذى بدوره يؤدى إلى التأثير على معدل التبادل التجارى. ومما لاشك فيه أن فرض الرسوم المتحركة بغرض الحماية يؤدى إلى تخفيض الاستهلاك المحلى والعالمى والذى يؤدى بدوره إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد على المستوى الكلى للعالم ، وهذا يؤدى أيضا إلى تدنى مستوى رفاهية العالم[١]

إن العوائق الأخرى للتجارة الدولية غير الرسوم الجمركية ذات الأثر الحمائى لها أيضا تأثير مباشر على كل من الإنتاج والاستهلاك والأسعار وأيضا

---

[٢] محمد كما صابر – تاثير قيام السوق الأوربية الموحدة على مستقبل ارتباطاته مع مجموعة دول الاتفاقيات.

[١] Richard E. Caves. Jeffeny A. Frankel and R.W. Jons 1992 " World trade and Pagnent ".

على مستوى الرفاهية لدول الاتحاد ، ومن ثم فإنه يمكن القول : إن إزالة كافة العقبات والمعوقات أمام التجارة بين دول الاتحاد تعكس حجم المزايا الاقتصادية التى يمكن الحصول عليها من جراء الدخول فى التكامل الاقتصادى والذى يمثل الهدف من الدخول فى مثل هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية منها والدولية.

٥- فوارق التكاليف Propinquity and Transportation

يمثل اختلاف فوارق التكاليف أحد الشروط التى يمكن توافرها للاستفادة من التكامل الاقتصادى " Economic Integration " حيث يمثل اختلاف تكاليف الإنتاج للسلع المنتجة قبل قيام الاتحاد أحد الآثار الإيجابية على الدخل والاستهلاك والرفاهية بعد قيام الاتحاد ، علاوة على زيادة الاستخدام الأمثل للموارد نتيجة زيادة التخصص وتقسيم العمل فى الدول الأعضاء ، وحيث أن فارق التكاليف لكونه يمثل عنصرا عند بيان مزايا قيام الاتحاد فإنه يمثل أيضا جانبا أكثر أهمية من خلال تضمين عنصر التكاليف كافة المعايير السابق التعرض لها فى نطاق التحليل الاستاتيكى من خلال التغيرات فى تكلفة عناصر الإنتاج وانتقالاتها فى الاتجاه الأمثل وكأحد النتائج المعبرة عن مدى الكسب الذى يعبر عنه بما يسمى بالمزايا النسبية الظاهرة للسلع المنتجة فى دول الاتحاد [١].

---

[١] محمد كمال السيد صابر مرجع سابق ، وتيسير عبد الجابر ، مرجع سابق.

ب- التحليل الديناميكى [٢] The dynamics of Economic

يقوم التحليل الديناميكى للتكامل الاقتصادى بين الدول النامية على الافتراض بأنه من الأفضل النظر إلى ما بعد أنماط الإنتاج الموجودة حاليا إلى ما يحمله المستقبل فى ظل اختلاف المميزات النسبية والعلاقات التجارية وتقوم هذه الافتراضية على أن التكامل الاقتصادى بين الدول يؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادى وإحداث التغيرات الهيكلية فى اقتصاديات الدول النامية ، ويقوم التحليل الديناميكى على افتراض ان عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال يتميزان بصفة التغير والفاعلية أو الكفاءة [١] ، أى أن التحليل الديناميكى ينظر إلى الآثار الديناميكية وليس الآثار الاستاتيكية عند الحكم على التكامل الاقتصادى بين الدول ، وتجمع معظم التحليلات على المزايا التى يمكن تحقيقها من جراء التكامل الاقتصادى وتتلخص فى الآتى :

١- تحقيق المزايا الاقتصادية الناجمة عن اقتصاديات النطاق :

" Economic Of Scale "

تتلخص مزايا اقتصاديات الناجمة عن اقتصاديات النطاق فى أنها تؤدى إلى زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة الإنتاج نتيجة انخفاض التكاليف والاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة والناجمة عن اتساع نطاق السوق ، حيث يمكن الاستفادة القصوى من الموارد الناجمة عن الإنتاج الكبير والتى لا تناسبها الأسواق المحلية لصغرها ، ومن ثم فإن زيادة الإنتاج تتطلب أسواقا

---

(٢) مرجع سابق. B.Balassa

(١) مرجع سابق. P. Robson 1960 " Economic Integration in Africa "

كبيرة الأمر الذى يؤدى إلى زيادة أبحاث السوق وتطوير الوحدات الإنتاجيـــة. على ذلك يمكن القول إلى زيادة أبحاث السوق وتطوير الوحدات الإنتاجية. على ذلك يمكن القول أن اتساع السوق وتطوير الوحدات الإنتاجية. على ذلك يمكـــن القول أن اتساع السوق سوف يؤدى إلى تحقيق مزايا اقتصاديات النطاق.

٢- زيادة المنافسة :

تؤدى زيادة الأسواق إلى زيادة حدة المنافسة لتصبح أكثر تواجـــدا وأكثر واقعية داخل نطاق دول الاتحاد ، الأمر الذى يؤدى بدوره إلـــى تغيير الهياكل الإنتاجية ، فعلى سبيل المثال يتم انتهاء واحتكار القـــوى لبعض المنتجات وسرعان ما تحول هذه المنتجات إلى احتكار قلة فـــى السوق ، ويصبح الأمر أكثر ايجابية كلما زاد الوعى المتبادل بالنســبة للمراكز الإنتاجية فى السوق ، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض احتكـــار القلة حيث يسود التكامل فى السوق فى ظل حقيقة هى : أن كل مشروع لابد أن يتنافس من أجل الحصول على نسبة معينة من المبيعات ومن ثم تصبح المنافسة أكثر تحفيزا [١].

٣- الاستثمارات :

لاشك أن التكامل الاقتصادى يؤدى إلى كبر حجم السوق ، كما يـــؤدى إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الأمر الذى يؤدى إلى خلق العديد من الفـــرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية .. كما يؤدى تشجيع الاســـتثمار

---

[١] مرجع سابق Dennis Swann 1994 " The Economics of Common Market.

إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التى تعتمد على التصدير ، وقد يؤدى ذلك إلى تشجيع الاستثمارات فى الدول الأقل نموا حتى يمكن تحقيق توازن فى الاستثمارات بين دول الاتحاد [٢].

٤- تشجيع التقدم التكنولوجى :

إن زيادة المنافسة الناجمة عن كبر حجم السوق وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات يتطلب تغيرات جوهرية فى الأسلوب التكنولوجى المستخدم ، ومن ثم نجد أن أحد المميزات الناجمة عن التكامل الاقتصادى هو اتباع التقدم التكنولوجى فى الإنتاج والذى يؤدى بدوره إلى تخفيض التكلفة وزيادة (الربحية) وهذا يتطلب دعم وتطوير مراكز البحوث.

الخلاصة :

١- هناك اتجاهان مختلفان لنظرية التكامل الاقتصادى ، الأول وهو ما يطلق عليه مؤيدى فينر حيث تقوم نظرية فينر بأن تحقيق التكتلات الاقليمية يؤدى إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية إذا كان الأثر الانشائى يفوق الأثر التحويلى للتجارة ، والأثر التحويلى للتكتلات الاقليمية يكون نتيجة تحول الموارد الأنشطة أو القطاعات التى يكون فيها ميزة نسبية للدول ، الأمر الذى يؤدى إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما يؤدى إلى تخفيض أسعار السلع فى دول الاتحاد ، أما الأثر التحويلى فيكون نتيجة

---

[٢] نفس المرجع السابق.

أن تحل السلع ذات التكلفة المرتفعة والمنتجة من الدول داخل الاتحاد محل السلع ذات التكلفة المنخفضة من خارج دول الاتحاد ، مما يؤدى إلى تخفيض مستوى الرفاهية نتيجة تحول الموارد من الأنشطة أو القطاعات التى لا يكون فيها ميزة نسبية، ويقول فينر أيضا أن نظرية الاتحاد الجمركى تعتبر هى الأساس لنظرية التكامل الاقليمى ، ويكون التعاون الاقليمى ذا فائدة إيجابية عندما يفوق الأثر الانشائى الأثر التحويلى للتجارة.

ولقد أشار فينر أن أكثر المفاهيم تعقيدا هى عند مقارنة الأثر الانشائى والأثر التحويلى للتجارة ، وذلك أنه فى حالة الدول ذات الاقتصاديات المتنافسة- أى الدول التى تقوم بانتاج نفس السلع بتكلفة مختلفة – فإن التكامل سيؤدى إلى زيادة الأثر الانشائى والعكس يكون صحيحا ، أما فى حالة الدول ذات الاقتصاديات المتشابهة فإن الأثر التحويلى سيكون أكبر من الأثر الانشائى ، وخلاصة القول فإن نظرية فينر تقوم على أساس أن الدول الكبيرة وذات الموارد المتشابهة وتقوم باتباع سياسات حمائية عالية وتكون متقاربة جغرافيا فإن التكامل بين هذه الدول سيؤدى إلى زيادة مستوى الرفاهية.

أما الرأى الآخر والذى يتزعمه Johnson 1965 فيرى بأن نظرية فينر والتى تقوم على مقارنة التكلفة والمنافع من التكامل قد تروق للعديد من الاقتصاديين ، ولكنها لاتخلو من الانتقادات ، ومن أهم هذه الانتقادات أن معيار التكلفة والمنفعة ليس هو أهم العوامل التى تؤدى بالدول للانضمام لتكوين اتحاد اقليمى معين ، ولابد من توافر الحوافز المشتركة للدول ويعتبر هدف التصنيع من أهم هذه الحوافز ، كما يرى أن التعاون الاقتصادى يؤدى إلى تحقيق

الاقتصاديات ذات النطاق الواسع وتشجيع الاستثمارات ، وتشجيع المنافسة بالاضافة إلى العديد من الحوافز الأخرى التى سبق الاشارة إليها ، وعليه فطبقا لنظرية Johnson فإن الدول النامية تسعى لتحقيق الاندماج فى الاتحاد الجمركى لتحقيق الأهداف المشتركة التى تسعى إليها[(1)،(2)] ، ويشير أنه عند تقييم التكامل فى البلاد النامية يجب أن ينصب الاهتمام على الآثار الديناميكية وليس الاستاتيكية وذلك لأن البنيان الاقتصادى فى الدول النامية غير مقبول ولابد من تغييره ، كما يجب أن يعالج التكامل الاقتصادى فى الدول النامية على أساس أنه وسيلة ومنهج لتحقيق التنمية الاقتصادية وليس كمجرد مسألة تتعلق بالتعريفة الجمركية ، إن المنافع الاستاتيكية المترتبة على التكامل الاقتصادى للدول النامية غالبا ما تكون أقل عند مقارنتها بالدول الصناعية ويرجع السبب وراء ذلك إلى تدنى حجم التجارة البينية بين الدول النامية علاوة على تواضع البنيان الاقتصادى ، هذا بالاضافة إلى أنه لابد من توحيد كافة السياسيات الاقتصادية وإيجاد سلطة إقليمية عليا وجهاز إدارى مسئول ليعتمد هذه السياسات ، وفى هذه المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى فإنه من الضرورى موافقة كل دولة عضو على تقليص سلطتها التنفيذية الذاتية وخضوعها فى كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا [(1)].

(1) Brnda at " Political and Economic Factors in Regional integration.
(2) Johnson Harry 1965 " An Economic Theory of protectionism , Tariff Bargaining and Formation of Custom Union " Journal of political Economy.Vol73.

(1) تيسير عبد الجابر – مرجع سابق.

٢- وبصفة عامة فإن التكامل الاقتصادى بين دولتين أو أكثر يحقق العديد من الآثار الاقتصادية التى يمكن تقسيمها إلى الآثار الاستاتيكية والآثار الديناميكية ، أما الأثار الاستاتيكية Static Effect الناجمة عن الزيادة أو النقصان فى مستوى الرفاهية نتيجة تغير أنماط الإنتاج أو الاستهلاك، والآثار الإنتاجية Production Effect تكون نتيجة تغير التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية وتتكون من تحويل التجارة Trade Diversion وخلق التجارة Trade Creation.

أما الآثار الاستهلاكية Consumption Effect فهى تتمثل فى تغير التركيب النسبى للتجارة الخارجية ، وتغير معدلات التبادل Term of Trade والذى يترتب عليه أثر تحويل التجارة كما يؤدى إلى زيادة القوة التفاوضية لدول الاتحاد [1] ، أما الآثار الديناميكية Dynamic Effect والتى تعنى الإمكانيات المتعددة التى يؤدى إليها التكامل الاقتصادى من خلال التأثير على معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى وتتمثل فى الوفورات الداخلية والوفورات الخارجية والاستثمار والتقدم التكنولوجي وغير ذلك مما سبق الإشارة إليه.

٣- إن النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادى تركز على تقييم النتائج المترتبة على إقامة الاتحاد الجمركى من وجهة نظر العالم ككل وليس من وجهة

(١) نفس المرجع السابق.

نظر دولة واحدة كعضو فى دول الاتحاد ، ولقد اتخذت الآثار الاستاتيكية أساسا للحكم على فوائد الاتحاد الجمركى وهى خلق التجارة وتحويل التجارة كما أشار إليهما " ميد " ، حيث أوضح أن الاتحاد الجمركى يؤدى إلى رفع مستوى رفاهية العالم إذا زاد أثر خلق التجارة عن تحويلها [٢]. كما اقتصر ميد فى تحليلاته على الآثار الإنتاجية فيما أدخل " Gehoels " الآثار الاستهلاكية والتى عرفها بأنها : استجابة المستهلكين إلى انخفاض أسعار الواردات نتيجة إلغاء القيود الجمركية ، ويمكن تفسير اقتصار اهتمام النظرية التقليدية على الآثار الاستاتيكية للتكامل الاقتصادى بعدة أسباب من أهمها أن هذا الأسلوب يتفق مع الأسلوب الاستاتيكى المتبع فى نظرية التجارة الدولية ، وأن موضوع التكامل الاقتصادى ماهو إلا فرع من فروع نظرية التعريفة الجمركية ، ومن ناحية أخرى يتفق هذا الأسلوب مع الوضع فى الدول الصناعية ، إذ أن الآثار الناجمة عن تكامل هذه الدول ستكون آثاره قليلة نسبيا.

٤- إن أثر التكامل فى الدول النامية يجب أن يكون خلق التنمية وليس كما يحدث فى الدول الصناعية " تحقيق أثر خلق التجارة " حسبما تشير إليه نظرية فاينر فى الاتحاد الجمركى ، فالتكامل فى الدول النامية يجب أن يختلف أسلوبه وآلياته عما حدث بين اقتصاديات متقاربة فى المستوى الاقتصادى والبيئة السياسية والاجتماعية ، بعكس البلدان النامية التى تتباين بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أن التكامل

[٢] على الشرعة ١٩٩٧ ، الأسبان وتجربة التعاون الاقليمى : دراسة فى مقومات التجربة وامكانات الاستفادة منها ...

الاقتصادى بين الدول الصناعية جاء وليد التطور الاقتصادى والتكنولوجى بحثا عن الأسواق الكثيفة ، بمعنى أنه يعتمد ويهدف إلى دمج صناعات قائمة وتوسيعها ، بينما التكامل فى الدول النامية كان وسيلة لتحقيق التطور الاقتصادى ، ومع اختلاف الأهداف المرجوة تختلف الأدوات والأساليب المتبعة [(١)] ، [(٢)].

فالتكامل بين الدول النامية ذو منطق إنشائى يقوم على بناء منشآت اقتصادية جديدة لدمج منشآت قائمة. وليس من المنطق أن تأخذ الدول النامية بالمدخل التبادلى فى التكامل ، بينما حجم مبادلاتها مع الدول الصناعية أكبر بكثير من حجم المبادلات فيما بينها ، وذلك نتيجة لتقسيم العمل الدولى الموروث من القرن التاسع عشر ، حيث المراكز الصناعية تصدر السلع الصناعية إلى المستعمرات التى تتخذها مصدرا للمواد الخام وسوقا لتصريف السلع. وتدهور معدل التبادل التجارى للدول النامية كان أهم صور التبادل اللامتكافئ حسب دراسة بريش ، وذلك أساس التكوين التاريخى للتخلف حسب رؤية مدرسة أمريكا اللاتينية فى التخلف والتبعية. وتعدلت الصورة قليلا حسب نظرية هيكشر أهلين بأن أصبحت الدول الصناعية أساسا تصدر السلع كثيفة رأس المالِ ، وبعض الدول النامية تصدر السلع الصناعية كثيفة العمل.

ومن جهة أخرى فإن حجم التبادل التجارى فى السلع الصناعية أكبر ما يكون بين الدول الصناعية نفسها لتشابه هياكل الطلب ومستويات المعيشة فيها

---

(١) على الشرعة ١٩٩٧ ، الأسبان وتجربة التعاون الاقليمى : دراسة فى مقومات التجربة وامكانات الاستفادة منها ..

(٢) صلاح محمد زين الدين ١٩٩٧ ، أثر المشروعات العربية المشتركة فى تدعيم الاقتصاد العربى.

حسب " نظرية ليندر " فى تجارة السلع الصناعية. وهذه الظاهرة هـى السبب الرئيسى فى الفشل النسبى لغالبية محاولات التكامل الاقتصادى بين الدول النامية ومنها تجربة السوق العربية المشتركة. لذلك فإن محاولات التكامل الاقتصـادى بين الدول النامية أيا كان شكلها تنطوى على عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصادياتها بدرجة تتراوح ما بين التعاون الاقتصادى البسيط والتى تصل فـى أقصى درجاتها إلى الاندماج الاقتصادى الكامل لتحقيق الترابط العضوى بـين هذه الاقتصاديات [١]،[٢]،[٣].

٥- إن طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وتقسيم العمل الدولى أثرت فـى الاقتصاديات النامية قبل وبعد الاستقلال السياسى فمعظم الدول الناميـة إن لم يكن كلها كانت مرتبطة سياسيا واقتصـاديا بالـدول الأوربيـة وتشكلت هياكلها الإنتاجية وتكويناتها السياسية والاجتماعية فى نمط من العلاقات الاقتصادية الدولية هو نمط التكامل الاقتصادى الاسـتعمارى " colonial economic integration " الذى تميز قبـل الاسـتقلال بتكوين تاريخى للتخلف فى المستعمرات وتراكم للثـروة فـى الـدول الصناعية ، والتبعية المباشرة للبلد النامى ببلد مستعمر يصدر المـواد الخام للمراكز الصناعية ، ويستورد السلع الصناعية ويفرض على البلد التابع كثيرا من جوانب النظام الاقتصادى للبلد المسيطر كالنظام النقدى

---

(١) صلاح محمد زين الدين ١٩٩٧ – مرجع سابق.
(٢) محمد لبيب شقير ١٩٨٥ – الوحدة العربية تجارتها وتوقعاتها ، مركز دراسـات الوحـدة العربية – بيروت.
(٣) محمود عبد الفضيل ١٩٨٢ ، الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرير والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية.

والمصرفى والتعليم والضرائب ، الخ ، وظلت التبعية الاقتصادية حتى بعد الاستقلال السياسى ، لذلك اتجهت معظم الدول النامية بعد الاستقلال إلى إيجاد إطار جديد من علاقاتها الاقتصادية لدولية بحيث يضمن لها الاستقلال الاقتصادى وتنوعت الآراء حول الأخذ باستراتيجية للاعتماد الجماعى على النفس ، أو فك الارتباط بالسوق العالمية ، أو الاندماج فى السوق العالمية أو تحقيق مشروعات للتكامل الإقليمى [1].

٦- تتمثل منافع التكامل لصالح التنمية كما سبق ذكرها فى اتساع السوق بما يتيح إقامة مشروعات إنتاجية ضخمة تنتفع من مزايا الإنتاج الكبير وتخصيص أفضل للموارد ، وتكثيف التجارة بين الدول المشتركة فى التكامل ، وتوفير إمكانيات أفضل لاستخدام العلم والتكنولوجيا ، وخلق ظروف موضوعية لإقامة نمط جديد ومتكافئ للتخصص وتقسيم العمل الدولى والتكامل الاقتصادى بين الدول النامية منذ عقد الستينيات جاء كممارسة عملية لفكرة التعاون الاقتصادى الدولى التى درست فى مجال اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة UNCTAD ، خاصة المؤتمرين الأول والثانى اللذين نظمتها الأمم المتحدة عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ ، والتعاون المشترك فى مجال الإنتاج يتضمن إقامة مشروعات مشتركة فى مجالات الزراعة والصناعة والخدمات ، وذلك بطرقتين : أولا اندماج المشروعات القائمة فى مشروع إقليمى واحد ، ثانيا إقامة مشروعات جديدة مشتركة ، وتوجد اعتبارات أساسية عند إقامة

[1] صلاح محمد زين العابدين ، ١٩٩٧ ، مصدر سابق.

المشروعات المشتركة أهمها : إيجاد تكامل إنتاجى وزيادة فى الانتاجية، والاستفادة من الخبرات الفنية ، وتنسيق التعاون بين دول لديها فوائض مالية أخرى لديها الثروات الطبيعية والبشرية ، ووضع قواعد عادلة تحكم توزيع الأعباء والفوائد الناتجة عن التكامل [١].

ويرى ميردال " Myrdal " أن المنافع المتبادلة التى هى المبرر الأساسى لقيام التكامل قد تكون موضوعا حساسا فى التكامل بين الدول النامية ، خاصة عندما يتحمل أحد الأطراف أعباء أكبر من الآخرين أو يجنى منافع أدنى منهم مما يؤدى على المدى الطويل إلى حدوث ازدواج اقتصادى " economic dualism" على المستوى الإقليمى ، ويلاحظ أن النماذج الوظيفية الحديثة " new-functional models" تؤكد على دور المؤسسات فى عملية التكامل. وكما سبق ذكره فإن المشروعات المشتركة تشكل إحدى الصيغ الجزئية للتكامل الاقتصادى ولها أهمية خاصة بسبب آثارها الإيجابية الواسعة فى زيادة القدرة الإنتاجية وتعزيز المصلحة الاقتصادية المتبادلة وتزيد أهميتها فى الدول النامية كوسيلة متميزة للتنمية والاعتماد الجماعى على النفس. وطبيعة المشروعات المشتركة التى تتميز بالحجم الكبير لاشك أنها تخلق وفورات اقتصادية ، وتحقق استغلالا أفضل للموارد الاقتصادية المشتركة ، وتتفرد المشروعات المشتركة بميزة إزالة الحدود القائمة بين الأطراف المساهمة من خلال إقامة مناطق تكامل بهدف استغلال الموارد المشتركة ، وذلك يمكنها من حل مشاكل الحدود التى نجمت عن فترة الاستعمار والتى تشكل بين بعض الدول النامية عامل نفور

---

[١] محمد لبيب شقير – مصدر سابق.

وتجزئة ، وتحيله إلى عامل قوة وتوحد. وتزيد فعالية المشــروعات المشــتركة لتميزها عن الوسائل الأخرى للتكامل الاقتصادى بأنها لا تمس إلا أجــزاء مــن النشاط الاقتصادى أو مجالات إنتاجية معينة فتكون بذلك أقل عرضة للمشــاكل السياسية، وأكثر مرونة فى الاتفاق عليها [١].

ويرى البعض أن المشروعات المشتركة تعتبــر دورا هامــا لأنهــا لا تتطلب تحريرا كاملا للتجارة أو عوامل الإنتاج ، بل تقتصر عملية التحرير فى أفضل الأحوال على المنتجات وعوامل الإنتاج الخاصة بهــذه المشــروعات ، فالدول النامية ليست بحاجة إلى خلق التجارة فيما بينها حسب نظرية فاينر فــى الاتحاد الجمركى ، ولكنها تحتاج إلى خلق التنمية. وتمثل المشروعات المشتركة خطوة فى سبيل تحرير عوامل الإنتاج فيما بين الأطراف الأعضــاء بصــورة تدريجية ، طالما أنها تؤدى إلى توسيع نطاق الاســتغلال الجمــاعى للمــوارد الاقتصادية. وللمشروعات المشتركة آثار تشابك عالية وتكفل توزيع المنافع على كافة الأطراف نظير مساهمة محدودة من كل طرف.

ثانيا : الدراسات التطبيقية للتكامل الاقتصادي في الدول النامية :

استكمالا للمرجعية النظرية الخاصة بنظرية التكامل الاقتصــادى بــين الدول النامية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول المنضمة للمجموعة ، فهناك العديد من المحاولات لدراسة تأثير الثر الإنشائى والأثر التحويلى على التكامــل الاقتصادى ، بينما بحثت بعض الدراسات فى تأثير حركة التجــارة بــين دول

---

[١] جامعة الدول العربية ، مصدر سابق.

التكامل على بعض مكونات الاقتصاد الوطنى لدول المجموعة ، واهتم الـبعض الآخر بعلاقة التكامل الاقتصادى ومعدلات النمو الاقتصادى ، وسوف نخصص هذا الجزء لاستعراض أهم النماذج الاقتصادية والنتائج التى توصلت إليها.

تشير معظم هذه الدراسات إلى أن دعم وتنمية التجارة البينية يعتبر من أهم الأهداف التى تسعى إليها التكتلات الإقليمية ، وهناك اعتقاد سائد عند معظم الاقتصاديين ومتخذى القرار بأنه لايمكن الإسراع بالتنمية وخاصة فى إفريقيا بدون تنمية التجارة البينية لهذه الدول كما أشار oyejide 1997 (١،٢،٣) ، أنه من الأفضل دراسة العلاقة والأساليب التى يمكن من خلالها دراسة آثار التجارة البينية من خلال تحرير التجارة على اقتصاديات الدول الافريقية.

يقول الكاتب نقلا عن تقريرا للبنك الدولى (١٩٩١) بأن نظرية التجارة تقدم تفسير للنمو الاقتصادى الناتج عن العاملين الاستاتيكى والديناميكى ، وانطلاقا من هذا الأطار تعتبر التجارة البينية محورا هاما لزيادة حجم السوق ، والتركيز على مبدأ تقسيم العمل ، والكفاءة فى استخدام وتوزيع الموارد ، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار ، كما يؤدى كبر حجم السوق إلى تحقيق الوفورات الاقتصادية وزيادة استخدامات التكنولوجيا الحديثة والتى تعتبر من الأهداف التى تسعى التكتلات الاقتصادية لتحقيقها ، كما أشارت معظم الكتابات

(١،٢،٣) Trade Policy and Regional Integration in the development conmtext : Emerging pattern issues and lessons for sub-Saharan Africa " Journal of African Economies Oyejide, T.A....... Regonal : Integration and Trade Liberalization in sub-Saharan Africa " proviel summery , mimeo AERC. 1996.

القديمة والحديثة ، كما يشير الباحث إلى ضرورة توافر بعض الشروط لتحقيـق النجاح للتكتلات الاقتصادية [1] ، منها : ضرورة توافر شرط التبادل بـين دول المجموعة ، ووجود تكامل بخصوص نمطية السلع وعوامل الانتاج ، والاختلاف فى الانتاج نتيجة اختلاف مستويات الدخول والاستهلاك ، علاوة على ضرورة تواجد قطاع خاص قوى للضغط على التكتلات الاقتصادية لتنفيـذ الاتفاقيـات وخلق سلطة عليا للاندماج الاقتصادى[2].

وهناك اتفاق بين الكثير مـن الكتـاب بـأن جهـود تفعيـل وتقويـة التكتلات الاقتصادية خـلال الفتـرة التـى سـبقت الثمانينـات بـاءت كلهـا بالفشل ، وذلك للعديد مـن الأسـباب مـن أهمهـا : اتبـاع سياسـة إحـلال الواردات ، الاعتماد على سياسة التصنيع كأساس للتنميـة ، الاعتمـاد علـى الصادرات من المواد الخام ، بالاضافة إلـى العديـد مـن العوامـل الخـرى التى سبق الإشارة إليها فى المبحث الثانى.

إن المناقشات حول أهمية التكتلات الاقتصادية لا تخلو مـن الغمـوض وخاصة عند التحدث عن الآثار الاسـتاتيكية واسـتخدام النمـاذج الاقتصـادية البسيطة ، حيث تركز معظم هذه النماذج علـى أن الاسـتفادة مـن التكامـل الاقتصادى تتوقف على الفرق بين التأثير الإنشائى والتأثير التحويلى للتجـارة ، وعليه فإن استراتيجية تنمية الصادرات تكون أكثر فاعلية عنـدما تأخـذ فـى

---

(1) Finde, Jande, Yeo (1995) Regional integration in sub-Saharan Dead Endor Fresh Mimeo, Nairobi, AERC.

(2) المرجع السابق.

الاعتبار التغيرات الديناميكية ، ويتوقف تحقيق هذه الأهداف على المنافسة على المستوى العالمى وعلى الاتفاق على وضع نظـام تعويضـى مقبـول ، هـذا بالإضافة إلى الموقع الجغرافى لبعض الأنشطة الاقتصادية.

تؤكد نظرية " Second Best Theory " لاتفاقية التجارة التفضـيلية أن تأثير أى تكامل من أى نوع بين الدول الإفريقية سيكون ضئيلاً ، وهذا ما أكدته النتائج التى توصل إليها " Oyejide " وآخرون والتى استخدمت نماذج الجاذبية Gravity Model ، يؤكد الباحث بأن العلاقات التجارية بين الـدول الإفريقيـة منخفضة ، ليست بالضرورة نتيجة للقيود المفروضة على التجـارة ، ولكنهـا بطبيعتها ضعيفة ، وأشارت الدراسة إلى أن معدلات التبادل التجارى فى معظم التكتلات الاقليمية كانت ثابتة ، بل ومتناقصة فى معظـم الأحـوال ، ويرجـع " Oyejide" السبب فى ذلك لإختلاف أدوات التكامل ، فمثلا فـى المجموعـة الاقتصادية لدول جنوب إفريقيا ECOWAS ومنطقة التجارة التفضيلية (PTA) كان السبب وراء تدنى التجارة هو التأخير فى تنفيذ بنود الاتفاقية وخاصة فيمـا يتعلق ببنود تحرير التجارة.

وبالنظر إلى الحقائق المتعلقة باقتصاديات إفريقيا تؤكد النظرية ، علـى أن التكتلات لا تؤدى إلى زيادة الرفاهية المحققة وذلك لتشابه طبيعة اقتصاديات الدول الإفريقية وتشير إلى أن المنافع المتولدة نتيجة التكامل الاقتصادى لا تذكر إن لم تكن سالبة [١] ، وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض المفكـرين يـرون أن

[١] Oyejide T.A (1996) Regional Integration and Trade Liberalization In sub-Saharan Africa.

التعاون الاقليمى للدول الافريقية له العديد من الفوائد منها :

وأشار " Easterly and Levime 1995 " إلى أن النمو الاقتصادى فى أى بلد من دول الاتحاد سوف تنعكس آثاره على الدول المجاورة ، وعليه فـإن فكرة التعاون الاقتصادى تقوم على أن معدلات النمو الكبيرة فى بعض الـدول سوف تنعكس آثارها الإيجابية على الدول الأخرى (٢)

أما " Baldwin 1995 " ، فيقول : إن التعاون الاقتصادى يقـوم علـى أساس الموقع الجغرافى وعلاقته بالوفورات الاقتصادية التـى يمكـن تحقيقهـا وتخفيض التكلفة نتيجة قرب الموقع ، وتقوم هذه الفكرة كما يؤكـدها Baldwin على أن اختيار المنتجين للموقع يقوم على الوفورات الاقتصادية الداخلية وتكلفة التجارة وتشمل الأخيرة تكلفة المواصلات والمعلومات وتزيد التكلفة كلما بعدت المسافة ، وعليه فإن التعاون الاقليمى بين دول إفريقيا يؤدى إلى انخفاض تكلفة التجارة البينية ويؤدى أيضا إلى تغيير نمط الانتاج والتجارة (٣) .

أما " Collier and Gunning " فيؤيدان أن الفكرة المنطقيـة لانـدماج الدول الإفريقية ويشير أن إلى عدم ثبات واستقرار السياسات فى الدول الإفريقية ويسميه الكاتب " Agency of Restraint " ، يؤدى إلـى خلـق فكـرة عـدم الاستقرار فى القارة ، ومن ثم فإن المؤسسات الخاصة والاستثمارات الأجنبيـة

---

(2) Easterly and Levine (1995) Africa Growth Tragedy : a Retrospective 1960-1989 policy Research Working paper 1503 World Bank.

(3) B. baldwon R.E (1995) " Review of the Cotical Development on Regional Integration Nimeo, Nairobi, AERC.

سوف تمتنع عن الاستثمار والانتاج فى هذه الدول ، وبناء على ذلك فإن على الحكومات أن تعلب دورا هاما فى دعم واستقرار السياسات وخاصة السياسات التى تدعم فكرة التكتلات [1] ،

والتحليل العلمى الذى يمكن استنتاجه من هذه النظريات يؤكد فكرة التكتلات الاقليمية وتحرير التجارة فى إفريقيا وتتمثل هذه الاقتراحات فى الآتى:

١- هناك تأييد كامل للفكرة المنطقية للتكامل فى هذه القارة.

٢- من الأفضل البدء بدعم فكرة تشجيع التجارة البينية كبداية لتنفيذ اتفاقية التكامل الاقليمى.

٣- تمثل التجارة الاقليمية حجر الزاوية لتحقيق النمو فى الدول الإفريقية وذلك لأن دول إفريقيا تعانى من انخفاض مستويات الدخول ، زيؤدى اندماج العديد من الأسواق المبعثرة إلى زيادة المنافع المحققة فى ظل الرؤية المنطقية لحكومات هذه الدول.

٤- يؤدى التكامل الاقليمى إلى زيادة معدل التجارة البينية ، وقد يكون من الأفضل تحقيق ذلك من خلال زيادة المنتج بدلا من الحد من القيود على التجارة.

٥- إن التعاون الاقليمى لإفريقيا سيساعد القارة على التخلص من أساليب الانتاج وأنماط التجارة مع الدول المستعمرة ، والذى قد يؤدى بدوره إلى الحد من الخلافات بين الحكومات حول معدلات التعويض وهذا لا يتأتى إلا من خلال تكوين الاتحاد الاقليمى.

(1) Collier, P. and J.W Gunniny (1994) Aid exechange Rate Adjustment in Africa Trade liberalization Economic Journal 102-925-39.

٦- لتحقيق الاندماج لابد من وجود السلطة العليا للاتحاد [١].

وفيما يلى استعراض لأهم الدراسات الافريقية التى حاولت دراسة تأثير التكتلات الإقليمية :

١- " The Uruguay Round and Africa : a Global, General Equilibrium Analysis " W. Hartel, W. Masters 1998 "

دراسة مدى تأثير تطبيق اتفاقية أوروجواى على الدول الإفريقية من خلال استخدام النموذج الكلى للتوازن لعشر مناطق فى العالم وأثنى عشر قطاعا، ولقد قامت الدراسة بإجراء التوقع الكمى على نتيجة تطبيق اتفاقية الجات[٢].

أشارت الدراسة أن هناك العديد من الدراسات التى قامت بدراسة تأثير تطبيق أوروجواى على دول وتكتلات اقتصادية مختلفة مثل تأثير الجات على دول النافتا ودول غرب آسيا وأمركيا اللاتينية وغيرها ، إلا أن هناك عددا قليلا من الدراسات الكمية التى حاولت دراسة تأثير اتفاقية التجارة العالمية "GATT" على الدول الإفريقية مثل Peridy (1995), Harrold (1995) and Sorsa (1996). ، ويشير الكاتب إلى أن هذه الدراسة أخذت فى الإعتبار

(1) Oyeijide Ademola (1999) Trade policy and regional Integration in the development Context, Emrging Pattern Issues and L-essons for sub-Sharan Africa , Journal of African Economic, Volance7. Spet 1998.

(2) Thomas, Hertel, W.A Masrers 1996 " The Uruguay Round and Africa : a Global, General Equilbriam Analisis " Journal of African Economic. Vol7

العديد من المحددات مثل التغير فى الانتاجية والثروات الطبيعية خلال فترة تطبيق الاتفاقية ، والأخذ فى الإعتبار المعوقات التى تواجه تصدير منتجات دول إفريقية إلى دول أوربا ، السياسات الإصلاحية فى القارة ، لقد استخدمت الدراسة نموذج التوازن الكلى والذى يعتبر من أهم النماذج التى تستخدم لدراسة تأثير التغيرات الكبيرة على المستوى الكلى ، واعتمد النموذج على المعلومات المستوحاة من Global Trade Analysis project (GTAP) مشروع التجارة العالمى ، قامت الدراسة بإجراء التوقعات لجميع قارات العالم فيما يتعلق بمعدلات نمو السكان ، والعمالة غير الموصلة ، والاستثمارات ، والعمالة الموصلة ، ومعدلات النمو فى الدخول ،

ولقد خلصت الدراسة إلى الآتى :

١- من المتوقع عند التطبيق الكامل للاتفاقية فى عام ٢٠٠٥ سيكون لها أثر سلبى على الرفاهية الاقتصادية فى إفريقيا ، حيث توقعت الدراسة انخفاض الدخل الحقيقى بحوالى ٠,١% أو ما يوازى ٥٦٩ مليون دولار سنويا بأسعار ١٩٩٢ ، فيما توقعت الدراسة زيادة الرفاهية الاقتصادية لمعظم القارات الأخرى حيث توقعت زيادة الرفاهية الاقتصادية الكلية للعالم بحوالى ٠,٦% أى مايوازى ١٩٠ بليون دولار سنويا ، وأكبر نسبة ستكون للدول ذات الدخول المنخفضة فى آسيا.

٢- إن الخسارة التى تتكبدها إفريقيا نتيجة تطبيق العقبات التجارية ، تتمثل فى قيام معظم منافسى القارة بتحرير تجارتهم ، غير أن القارة الافريقية هى الوحيدة التى سوف تتناقص فيها الصادرات والواردات ، كما تتناقص فيها كفاءة توزيع الموارد مما يؤدى إلى تدنى معدلات التبادل

التجارى.

٣- من المتوقع أن تكون صناعات الغزل والنسيج ، وقطاع Apparel أكثر الصناعات تأثرا بتطبيق اتفاقية الجات ، فمن المتوقع أن ينخفض الانتاج بحوالى ١٠% وسوف تتحول القارة إلى الاعتماد على الاستيراد الكثيف، ولقد أشارت الدراسة إلى زيادة طفيفة متوقعة فى إنتاج القارة من الحبوب والألبان وإنتاج الأسماك.

٤- إن تطبيق الاتفاقية سوف يؤدى إلى التوسع فى القطاع الزراعى ، ومن ثم انتاج القارة من الزراعة ، الأمر الذى يؤدى إلى إمكانية توظيف عدد كبير من العمالة ، ومن ثم فإنه يؤدى إلى تقليص نسبة الفقر ، وتشير الأحداث على المستويين العالمى والمحلى بأن اتفاقية التجارة سوف تؤدى إلى الاعتماد على الزراعة ، أى أسلوب كثيف العمل والتى تغطى الطلب المحلى.

٥- إن الخسارة المتوقعة فى قطاع الغزل والنسيج نتيجة تطبيق اتفاقية التجارة يمكن للقارة تعويضها من خلال تطبيق السياسات الاصلاحية فى قطاع التجارة والمواصلات أو زيادة إنتاجية الحبوب.

٦- من المتوقع أن يؤدى الاصلاح الاقتصادى فى دول شبه الصحراء الإفريقية إلى زيادة الدخل الحقيقى للفرد بمعدل ١,٥% سنويا ، أى مايوازى ٧ بليون دولار ، فيما يبلغ العائد المركب بحوالى ٤٠ بليون

دولار ، أى ما يوازى ١٠ أضعاف الخسائر المتوقعة من تطبيق اتفاقية الجات.

مما سبق نستطيع القول : أن الدراسة تشير إلى العديد من النقاط الهام، وهى أن تطبيق اتفاقية " الجات GATT " فى عام ٢٠٠٥ يجعل من الصعب على الدول الإفريقية المنافسة ، وعليه فإن إقامة التكتل الاقليمى قد يؤدى إلى التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن هذه الاتفاقية.

٢- The Impact of ECOWAS on Intregional Trade flow : An Emperical investigation Deme Mamit 1995.

إن التعاون الاقتصادى الاقليمى لدول إفريقيا لم يحقق زيادة التجارة بين الدول بغض النظر عن الأقاليم التى تقع فيها الدول الإفريقية ، فقد قام "Winer" بدراسة تأثير التعاون فى دول غرب إفريقيا خلال الفترة مابين ١٩٧٥ حتى ١٩٩١ ، واستخدم التحليل الإحصائى نموذج " Flow of Trade Model ".

ويشير الكاتب إلى أن هناك ندرة فى الدراسات التطبيقية التى تحاول دراسة مدى نجاح التكتلات الاقتصادية فى الدول النامية ، وقد أرجع السبب فى ذلك أن الأثر الإنشائى الناتج من التعاون الاقليمى قد يكون ضئيلا ، ولقد وجد " Ezenwe ١٩٨٣ " أن الأثر الإنشائى للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية يحتاج لكثير من الوقت حتى تشعر هذه الدول بفائدته ، وعليه فإنه يقترح أن تقييم تجربة التكامل لابد أن يعتمد على الأسلوب الديناميكى ، علما بأنه لاتوجد طريقة سهلة لحساب التأثير الديناميكى إحصائيا ، كما أن معظم الدراسات اعتمدت على الطريقة الاستاتيكية.

أشار الكاتب نقلا عن " Lang Hammer, Hiemenz " بأن هناك العديد من الفوائد الناجمة عن التكتلات الاقليمية بين الدول النامية والذى تتفق مع العديد من الكتاب ، ويمكن الاشارة هنا إلى أن هناك شبه إجماع على الفوائد التى يمكن تحقيقها ، مثل : زيادة عدد الصناعات الجديدة ، وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام ، وزيادة عدد الصناعات التعدينية والصناعات الأخرى المكملة كنتيجة طبيعية لكبر حجم السوق ، الحماية من المنافسة من الدول الأخرى غير الداخلة فى التكتل ، كما أنه من المتوقع أن يقل الاعتماد على تصدير المواد الخام كلما زاد عدد الصناعات التحويلية ، ومن المتوقع أيضا زيادة عدد الصناعات التى تتميز بتناقص التكلفة والتى تعتمد على كثافة رأس المال ، وكل هذا سوف يؤدى إلى انخفاض تكلفة الانتاج لمعظم الدول ، كما أن زيادة حجم الأسواق كنتيجة طبيعية للتكامل سوف تؤدى إلى زيادة الوفورات الاقتصادية ، وعليه فإن المفهوم الديناميكى بدلا من المفهوم الاستاتيكى سيكون له تأثير أفضل خاصة وأنه يعتمد بدوره على مدى المنافسة أو التكامل بين الدول النامية ، وذلك لأن المفهوم الاستاتيكى يعتمد على الأثر الإنشائى والأثر التحويلى الناجم عن التكامل.

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير التكامل بين دول مجموعة جنوب إفريقيا ECOWAS على حركة التجارة البينية بين هذه الدول ، وهناك العديد من الدراسات التى قام بها كل من : Asante , Balassa , Ezenwe , Lang Hammer , Segher and other : حيث اتفقت هذه الدراسات بأن التكامل الاقتصادى بين الدول الافريقية سوف يؤدى إلى المنافع الحقيقية ، كما اتفقت هذه الدراسات على أن تحقيق التعاون الاقتصادى الفعال هو السبيل الوحيد لتحقيق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تهدف لها دول هذه القارة ، كما أشارت الدراسة نقلا عن Remminger 1982 بأن الدول الافريقية هى الأحوج لتحقيق التعاون الاقتصادى بين دولها أكثر من الدول الأخرى ، وذلك لأن دول القارة دول مبعثرة وفقيرة.

أشارت الدراسة نقلا عن Lang Hammer & Hemmey بأن هناك العديد من المزايا الاقتصادية التى تهدف التكتلات الإقليمية إلى تحقيقها :

وكما أشارت الدراسة بأنه بالنسبة للتأثير الاقتصادى فإنه من المتوقع أن يكون تأثيره ديناميكيا وليس استاتيكيا ، أما التأثير الاستاتيكى الناجم عن التكامل الاقتصادى فهو يتكون من التأثير الإنشائى والتأثير التحويلى ، فيما يؤدى التأثير الديناميكى إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والدخل كنتيجة طبيعية للاندماج الاقتصادى ، واشار الكاتب نقلا عن Balassa بأن المنفعة الاستاتيكية المحققة فى الدول النامية تتوقف على مدى التكامل والتنافس فى المنتجات داخل الاقليم ، حجم الإقليم الاقتصادى ، تكلفة النقل والشحن بين دول الاتحاد ، أشار بيلاسا بأن التأثير التحويلى يتحقق فى الصناعات التى تنتج سلعة متنافسة ، أما عن المعايير التى يمكن الاعتماد عليها لدراسة تأثير التكامل فأشار الكاتب نقلا عن بيلاسا بأن الزيادة فى الناتج القومى الاجمالى وخاصة فى القطاع الأساسى ، قال إن التكامل الإقليمى بين الدول النامية سيؤدى إلى زيادة استاتيكية متواضعة ، كما أن التأثير الديناميكى يتأثر بحجم السوق فكلما زاد حجم السوق كلما زادت المنافع المحققة من التكتلات الإقليمية ، أما بالنسبة للقارة الإفريقية فإنها سوف تجنى ثمار التقدم فى حالة دخول الدول فى تكتلات اقتصادية مع بعضها البعض.

أما بالنسبة للمنافع الديناميكية المحققة – مثل الزيـادة المسـتمرة فـى معدلات الدخل من المتوقع تحقيقها ، وأشار إلى أن التكامل الإقليمى سوف يؤدى إلى خلق الوفورات الاقتصادية ، سهولة انتقال الاستثمارات والسلع ، انخفـاض تكلفة الشحن والنقل ، وهو يتفق مع ما سبق الاشارة إليه فـى معنـى الخلفيـة النظرية للتكامل (٤،٣،٢،١).

ولدراسة تأثير التكامل بين دول الاكواس على التجارة البينية بين الدول قام الكاتب بتجميع البيانات (وشملت البيانات ١٦ دولة من الايكواس) خـلال الفترة من ١٩٧٥ ، ١٩٩١ أى حوالى ٢٢٩٥ مشاهدة استخدمت فـى التحليـل الإحصائى ، كما استخدام المتغير الصورى للدلالة إذا كانت الدولة تنتمى لاتحاد CEA.

وتم استخدام The trade flows Model والجدير بالاشارة هنا إلـى أن هذا النموذج قدمه Linnemamm ، كما استخدام بعد ذلك العديد من الدراسـات التى تهدف إلى دراسة تأثير التكتلات الاقليمية على التجارة البينية بين الدول ، وفى عجالة نستطيع القول بأن النموذج المستخدم يقوم على فرضيات أهمها : أن حجم التجارة بين أى دولتين يتحدد من خلال حجم الصادرات الحقيقى ، حجـم

---

(1) S.K.B AS ante 1984 Ecowas.. The EEC and the Lame convention
(2) D.Massoo 1984 " African Regional cooperation."
(3).Ezenwe 1983 " Ecowas and Economic Integration of west Africa. "
(4) B.J Lang Hammer and Hiemen 2. 1990 " Regional Integration."
Among Developing countries. Opportunities. Obstacles and options.

الطلب على الواردات ، والعوامل التى تعوق التجارة بين الدول.

وقد توصلت الدراسة إلى الآتى :

١- علاقة موجبة بين التكامل وحركة التجارة ويعنى ذلك أن التكامل الاقتصادى لدول (ECOWAS) قد أدى إلى زيادة حركة التجارة بين هذه الدول.

٢- كان معدل نمو الواردات من داخل المجموعة أكبر من معدل نمو الواردات من الدول الصناعية خلال ١٩٧٥-١٩٩٢ ، حيث بلغ معدل النمو فى الواردات من الدول الصناعية إلى حوالى ٠,٢٣% مقارنة بـ ٥,٤٩% من داخل المجموعة ، وتشير الدراسة إلى أن هذين المعدلين مخالفان لما اتفقت عليه الأدبيات " برتوكول التعاون " الخاصة بالتكامل الاقليمى.

٣- وجدت الدراسة أن هناك فجوة فى حجم الواردات من الدول الصناعية والواردات من دول المجموعة ، فكلما زادت هذه الفجوة كلما أدى إلى التأثير على مدى فاعلية الاندماج الاقتصادى ، ومن بين هذه المشاكل التى تواجه ECOWAS الاختلاف على كيفية توزيع المنافع بين دول المجموعة ، والذى يؤيد ما أشار إليه " Balassa " أنه بدون تدخل الحكومات فى ايجاد طريقة معينة تؤدى إلى المساعدة فى توزيع المنافع والأعباء فقد يؤدى ذلك إلى تردى فاعلية التكامل الاقتصادى.

٤- هناك علاقة سالبة بين التكامل وحركة التجارة فى بعض الدول مثل نيجيريا ، وأرجعت الدراسة هذه العلاقة السالبة إلى أن بعض هذه الدول كانت تعانى من الركود الاقتصادى وزيادة خدمة أعباء الديون بالإضافة

إلى عدم الاستقرار السياسى.

يقول الكاتب إن الخلفية العلمية للنموذج اعتمدت على النموذج الذى قدمه " Linnerman " والذى يعتمد فى الأساس على أهم العوامل التى تحدد تدفقات التجارة على المستوى العالمى ، فيما استخدام هذه من قبل " Aitken Lowry" لدراسة تأثير التعاون الاقتصادى الإقليمى على التجارة ، ولقد أشار " Linneman" أن أهم العوامل التى تحدد التجارة بين الدول تتمثل فى الآتى : حجم الطلب على الواردات ، العوامل التى تعوق حركة التجارة ، مقدرة الدولة على التصدير. أما معوقات حركة التجارة فهناك نوعان من العوامل التى تعوق حركة التجارة بين الدول ، الأولى المعوقات الطبيعية للتجارة والتى تؤثر تأثيرا كبيرا فى حركة التجارة ، فمثلا البعد الخغرافى للدول يؤدى إلى زيادة تكلفة الشحن التى يتطلب وقتا أطول فى الشحن ، وعدم الدراية بالسوق ، كل هذه العوامل تؤثر تأثيرا سلبيا على حركة التجارة .. والثانية المعوقات غير الطبيعية فيدخل ضمنها السياسات الحكومية مثل التعريفات الجمركية ، وأسعار الصرف ، واتفاقية أفضلية التجارة ، والمقاطعات التجارية ، وعليه فيرى " Linnerman " أنه لابد أن يأخذ النموذج فى الإعتبار العقبات التى تقف أمام حجم التجارة مثل المقاطعة التجارية ، فيما يرى أن العوامل الأخرى مثل أسعار الصرف وعدم الدراية بالأسواق لا تأخذها فى الإعتبار عند تصحيح النموذج الكمى ، وذلك لسببين هامين هما :

١- التعريفة الجمركية لا تفرق بين الدول المختلفة.

٢- وجود عوامل أخرى لا تغير من أنماط حركة التجارة.

تقوم هذه المقولة على أساس أنه فى ظل عدم وجود نظام السوق ،

وتدنى مستوى المواصلات ، والتوزيـــع غيـــر العـــادل للمنـــافع الاجتماعيـــة والاقتصادية ، فإن الدول الأقل تفوقا سوف لاتستفيد سوى القليل إذا استمرت فى توريد المواد الأولية ، وسوف تتأثر صناعتها من حرية التجارة ، وأخيرا يشير الكاتب إلى عدم توافر المكونات الأساسية للبنية فى القارة الإفريقية بصفة عامة، وهذه الدول بصفة خاصة ، وعليه فإنه من أجل تحقيق تكامل اقتصادى نـــاجح لابد من تطوير هذه البنية الأساسية.

٣- وفى دراسة أخرى بعنوان

Has (ECOWAS) Promated Trade among its Members ? H. Ownsu, and M. Hamink 1998.

حاولت الدراسة الإجابة على السؤال التالى : هل التكامل الإقليمى بـــين دول الإيكواس دعم حركة التجارة بين دول هذه المجموعة ، وماهى العوامـــل التى تؤدى إلى إعاقة التجارة بين هذه الدول ؟ ، أشارت الدراسة أن هناك العديد من العوامل التى تعوق حركة التجارة بين دول شبه الصحراء الإفريقية والتـــى تؤدى بدورها إلى إعاقة جهود التنمية فى هذه الدول ، وهيمنة القطاع الزراعى على معظم اقتصاديات هذه الدول إلى ضعف مقدرة القارة على تنويع صادراتها والذى يؤدى بدوره إلى تناقص المنافع من التجارة ، إن حجم التبادل التجـــارى للقارة مع الدول الاوربية والدول الصناعية فى تناقص ، عـــدم وجـــود رغبـــة لزيادة التجارة البينية لتعويض النقص فى تجارة القارة مع الدول الأخرى ، وهذا عكس ما توصل إليه " Foroutan and Prichett 1993 " حيث وجد الكاتبان أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة التجارة البينية بين دول شبه الصحراء الإفريقية.

قام الكاتبان بقياس كثافة التجارة بين الاتحاد الاقتصادى لحكومات غرب افريقيا بهدف قياس كثافة التجارة ومحدداتها بين دول الاتحاد " إيكوس " ويستند تركيب الرقم القياسى لكثافة التجارة لمعيار المزايا النسبية الذى قدمه "Balassa" حيث تم قياس الميزة النسبية لدولة ما إلى إنتاج وتصدير منتج معين " RCA " ويهدف ببساطة إلى مقارنة إنتاج الدولة من السلعة (أ) لإجمالى صادراتها بالقسمة على صادرات العالم من هذه السلعة مقسوما على إجمالى صادرات العالم ، وقال إنه كلما كانت هذه النسبة أكبر فإن المعيار يكون مقبولا، أما إذا كانت أقل من واحد فيكون أقل من المعدل المقبول ، استخدام الباحثان تحليل الجاذبية " Gravity Model " من خلال الرقم القياسى لكثافة الدولة والدولة الأخرى ، والمسافة بين الدولتين ، ومتغير صورى للتغير عن الحدود المشتركة (١) فى حالة وجود حدود مشتركة ، صفر فى حالة عدم وجودها ، متغير صورة للتغير عن وحدة العملة (١) إذا كان طرفا التبادل من البلاد العربية ، (صفر) غير ذلك متغير صورى يأخذ تركيب تكامل داخلى بين دولتين أو أكثر (صفر) فى حالة عدم وجوده.

ثم جمع بيانات عن ٢٥ دولة (١٦ الايكواس ، و٩ دول أخرى منها ٣ دول عربية) ولقد بلغت عدد المشاهدات ٦٠٠ وقد تم تقدير النموذج باستخدام طريقة تقدير أكبر الامكان " توبيتا Maximum Likelihood Tobit "[1].

(1) Foroutan F. and L. Prichett (1993) Intra-sub Saharan African Trade : Is it too Little.

وقد أسفر التحليل عن أن التجارة بين الدول الأعضاء بمنظمة ايكواس لم تتأثر بقيام هذه المنظمة ، وإنما مازالت متشابهة إلى حد كبير مع نمط التدفقات قبل الانضمام ، وتحالف هذه النتائج ما توصل إليه " Deme Manit " في الدراسة السابقة بأن التكامل الاقتصادى بين دول الايكواس كان له الأثر الإيجابى على زيادة التدفقات التجارية بين الدول.

٤- وفى دراسة أخرى بعنوان :

Intra-sub Saharan African Trade : Is it too Little ? by forontan and Pritchett (1993).

طرحت الدراسة السؤال التالى : هل التجارة البينية فى إفريقيا هى بالفعل تجارة متدنية مقارنة بمجموعات من الدول الأخرى المتشابهة ؟ وهل يجب أن يتم التوسع فى هذه التجارة أكثر مما هو عليه الآن ؟ ولقد استخدم الكاتب نموذج الجاذبية " Gravity model " وكانت محددات النموذج : الناتج المحلى الإجمالى ، متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، الاختلاف بين متوسط دخل الفرد ، المسافة بين الدولتين ، ادخال متغير صورى للدولة الساحلية ، ومتغير صورى للحدود المشتركة ومتغير صورى فى حالة وجود ترتيبات تجارية تفضيلية ، ومتغير صورى عن اللغة.

وسبيل تقدير معلمات النموذج تم جمع ٥٠٣٥ مشاهدة للدول الإفريقية لـ ١٩ دولة إفريقية ، ٣٤ دولة غير إفريقية تتشابه فى ظروفها الاقتصادية مع الدول الإفريقية ، (النموذج مرة للواردات ومرة أخرى للصادرات مع استبعاد

الوقود).

لقد استخدم طريقة أكبر الإمكان الاقتصادى لتقدير معلمات النموذج متبعين طريقة المربعات الصغرى تفاديا للحصول على تقديرات متحيزة للأسفل بسبب وجود مشاهدات للتجارة البينية.

تضمنت الورقة عرضا مختصرا لأهم الحجج المؤيدة للتكامل الاقتصادى بين الدول وخاصة فى إفريقيا ، وهو يتفق مع ما تم الاشارة إليه سابقا ، كما تناولت الدراسة أيضا بعض الدراسات التطبيقية التى توصلت إلى انخفاض حجم التجارة البينية بين دول إفريقيا.

إن النتيجة الرئيسية التى توصلت إليها الدراسة هى أن التجارة الفعلية بين دول جنوب شبه الصحراء الإفريقية أعلى من التجارة المتوقعة بين هذه الدول التى هى منخفضة أساسا ، مقارنة بالدول ذات الظروف الاقتصادية المتشابهة ، وترجع الدراسة إلى أن السبب الأول هو تدهور وسائل النقل وإرتفاع التكلفة ، عائق المسافة ، وأخيرا أن ترتيبات التجارة الاقليمية ساعدت على زيادة حجم التجارة البينية من دول إفريقيا وغيرها.

٥- وفى دراسة أخرى بعنوان " العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى " الكوميسا [١] ".

---

[١] فرج عبد الفتاح فرج دراسة :
Imtra-Arab Trade : is It too Little ? H.Al Atrash and T.Yonsef. IMF working

هدفت الدراسة إلى الإجابة على السؤالين التاليين : إلى أى مدى استفادت دول الكوميسا من علاقتها التجارية منذ ١٩٨٥ ، وما هو مستقبل انضمام مصر لهذه السوق فى علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات.

استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية وباستخدام معيار النسبية المقترح من " Hanink and Ownsu " وكثافة التجارة البينية ، حيث قام الباحث بجمع البيانات الخاصة باتجاهات التجارة الخارجية ، واستهدف الباحث قياس تطور الكثافة كل ٥ سنوات منذ التطبيق الفعلى لاتفاق منطقة التجارة التفصيلية.

توصلت الورقة إلى أن الرقم القياسى لتجارة مصر مع دول الكوميسا فى الحدود المقبولة وإن كانت مركزة فى أسواق معينة مثل السودان وكينيا ، كما أن هناك فرصة لتنمية صادرات مصر وفتح أسواق جديدة لها فى هذه الدول، ويرى الباحث أنه غير مجد بالنسبة للمساهمة فى سد العجز فى الميزان التجارى ، أن فائض المستهلك هو نتيجة انضمام مصر للكوميسا ضعيف ، فهو لا يتعدى بضعة ملايين ، أما بالنسبة للرقم القياسى لكثافة التجارة فى الكوميسا فيشير الكاتب بأنه غير مستقر سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول الأخرى خلال السنوات السابقة ، وذلك نتيجة عدم الاستقرار السياسى.

أشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من توافر العديد من مقومات التكامل بين الدول العربية مثل اللغة والدين والثقافة ، غير أن هناك العديد من الاختلافات

paper 2000.

بينها مثل الحجم ، والمساحة ، والثروات الطبيعية ، ومستوى المعيشة ، حيث يعتمد البعض على الزراعة ، فيما يعتمد البعض على تصدير االطاقة ، وجزء منهم يعتبر منالاقتصاديات الناشئة ، ولقد قسمت الدراسة الطن العربى إلى مناطق تبعا للتقسيم الجغرافى ، المغرب العربى ودول مجلس التعاون الخليجى ، ودول المشرق العربى.

وبالرغم من الجهود المبذولة لدعم تحقيق التكامل الاقليمى ، إلا أن حجم التجارة البينية بين الدول العربية مازال ضئيلا ، حيث يمثل ٨% فى عام ١٩٩٨، بينما تمثل نسبة التجارة مع دول الأسيان حوالى ٥% ، أشارت الدراسة نقلا عن العريان (١٩٩٦) ، والنجار (١٩٩٢) ، أن هناك مناطق مثل دول التعاون الخليجى تعتبر منفتحة تجاريا ، بينما هناك دول أخرى تضع العديد من القيود على التجارة ، كما بلغ متوسط التعريفة الجمركية فى الدول العربية حوالى ١٧% مقارنة بالدول الإفريقية ٢٠% ، ١٣% Western hamsphre و ١٢% للباسفيك وآسيا ، علاوة على العديد من القيود الأخرى ، هذا بالاضافة إلى عدم تواجد تكامل بين إنتاج السلع علاوة على الاختلاف فى الثروات الذى يعتبر أيضا من المعوقات ، وذلك لأن الميزة النسبية للمنطقة تعتمد على الموارد الطبيعية سواء كانت تعدينية أو زراعية أو خلافه ، وعدم وجود تنويع فى الصادرات.

تشير الدراسة إلى نقطة هامة أخرى وهى تركيز الصادرات داخل دول معينة فى المنطقة ، فمثلا ٧٥% من صادرات دول التعاون الخليجى مع الدول العربية تذهب لدول التعاون الخليجى و٦٥% من إجمالى صادرات دول المشرق العربى تذهب لنفس المجموعة ، هذا بالاضافة إلى ارتفاع تكلفة النقل والشحن

والمواصلات ، علاوة على الاختلاف فى مستويات الدخول ، تتفق هذه النتائج أيضا مع معظم الأدبيات المتعلقة بالعقبات التى تواجه التكامل أو الاندماج الاقليمى فى الدول النامية.

كما تتفق الدراسة أيضا مع معظم الأدبيات الخاصة بلاندماج الاقليمى وهى تركز على الأثر الإنشائى " Trade Creation " حيث أشارت الدراسة إلى القول بأنه إذا كانت محصلة الأثر الإنشائى أكبر من الأثر التحويلى فإن التكامل الاقليمى سوف يؤدى إلى زيادة الاستفادة من الموارد المتاحة وتشير الدراسة : إلى أنه كلما كان هناك تشابه بين الدول فيما يتعلق بالموارد المتاحة ومستوى التنمية ، فإن المنطقة الناتجة عن الاندماج ستكون أكبر ، وتخلص الدراسة إلى أن معظم الدراسات وجدت أن الأثر التحويلى هو الأكثر شيوعا وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات التفضيلية بين الدول النامية ، قلما اتفقت الدراسة مع كثير من الأدبيات الخاصة بالمنافع المتوقع تحقيقها من الاندماج الاقليمى ، حيث أشارت الدراسة إلى زيادة الكفاءة الناجمة عن كبر حجم السوق والوفورات الاقتصادية ، وزيادة حجم الاستثمارات وجذب الاستثمارات الخارجية ، ولكن المشكلة التى تواجه دول الشرق الأوسط هى عدم وجود أسواق مالية تخدم التنمية والتى قد تساعد على الاسراع بجهود الاندماج ، وزيادة عدد السلع المنتجة وتتفق هذه المنافع مع ما سبق الإشارة إليه.

اعتمدت الدراسة أيضا على نموذج الجاذبية " Gravity Model " لتقدير ما هو متوقع من التجارة فى هذا الجزء من العالم ، علاوة على أن هذا النموذج عادة ما يستخدم لقياس حجم التبادل الثنائى بين الدول ، وخاصة فى حالة الدول العربية.

استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية مع افتراض أن التجارة البينية بين الدول العربية منخفضة ، وبالرغم من الانتقادات الموجهة للنموذج إلا أن الدراسة تقول : أنه استخدام من قبل العديد من الدراسات " Helpman, 1984 Hechscher-ohlin, Bergstand 1985 " ، وهو عادة النموذج المستخدم لنظريات التجارية الدولية ، أما مقدرة النموذج على توقع المستقبل فيعتمد هذا على حجم الدول ، والسكان لكل دولة ، والمسافة ويحاول النموذج إدخال العوامل الثقافية ، ترتيبات التجارة الإقليمية ، ولقد اشتمل النموذج على ٤ مناطق كتحديد لتأثير الترتيبات التجارية (RTA) واللغة الانجليزية والفرنسية والحدود ومدى الانفتاح.

٦- فى دراسة كمية بعنوان **Regional integrastion and Economic Growth (1998)**

لمؤلفها A. Vanvakidis أشارت الدراسة قولها بأن زيادة معدلات النمو الاقتصادية كان نتيجة انفتاح العديد من أسواق الدول النامية على التجارة الخارجية خلال العقدين الأخيرين ، مما أدى قيام كثير من الدراسات لمحاولة دراسة تأثير العلاقة بين النمو الاقتصادى وانفتاح الأسواق ، فلقد أشارت معظم الأدبيات فى السبعينات والثمانينات بأن هناك علاقة قوية وموجبة بين التجارة الخارجية ومعدلات النمو ، والسؤال الذى تطرحه هذه الدراسة هو : هل الاندماج الإقليمى يؤدى إلى زيادة معدلات النمو ؟ وهل تؤثر الاتفاقيات التجارية على معدلات النمو ؟ وتحاول الدراسة تقديم الدلائل والحجج بأن انفتاح الأسواق، وكبر الحجم ، علاوة على أنه كلما ارتفعت نسبة تقدم الدول المنغلقة.

واستعرضت الدراسة بعض الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين النمو والتجارة

الخارجية مثل :

Rome (1991), Balassa (1991), Grossman and Helpman 1989 , 1990,1991.

وذلك لأن النمو فى معدلات التجارة يؤدى إلى الوفورات الاقتصادية من خـــلال زيادة الاختراعات ، علاوة على الاستفادة من التطور التكنولـــوجى ، واشـــار Grossman & Helpman بأن اختراع منتج جديد ما هو إلا نتيجة الاختراعات القديمة ، وعليه فإن التجارة الدولية تعطى الفرصة للاندماج فى الأسواق العالمية من خلال التكنولوجيا الحديثة ، كما أن زيـــادة المعرفـــة تـــؤدى إلـــى زيـــادة الاختراعات ، وعليه فإن الدول تستفيد من التجارة مع الاقتصاديات الكبيـــرة ، كما تشير الأدبيات الحديثة أنه كلما زاد انفتاح سوق دولة ما كلما أدى ذلك إلـــى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ، ويؤدى ذلك إلى تحقيق معدلات مرتفعة مـــن النمو.

أما بالنسبة للدراسات التطبيقية التى حاولت تكميم العلاقة بين التجـــارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادى ، وخاصـــة خـــلال عقـــدى الســـبعينيات والثمانينيات ، وفيما يلى ملخصا لأهم هذه الدراسات أملا فى إكمال الصورة.

فمثلا حاول الكاتب نفسه (1997) Vamakidis دراسة تأثير العلاقة بين التجارة الدولية ومعدلات النمو الاقتصادى خلال ١٨٧٠-١٩٩٠ ووجد أن هناك علاقة ترابطية قوية وموجبة خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات.

أما (1992) Dollar فحاول ايجاد معيار لسعر الصرف ، وحاول الكاتب تطبيق هذا المعيار لمعرفة إذا كانت سياسة الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلى أو

الإنتاج الخارجى ، وبناء على مشاهدات لــ ٩٥ دولة وجدت الدراسة أن الدول التى تتجه للتصدير تنمو بسرعة أكبر ، أما (1992) Ed words فحاول دراسة تأثير العلاقة بين التجارة الدولية ومعدلات النمو من خلال تطبيق ٩ معايير متعلقة بمدى انفتاح الدول ، وأظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين النمو ودرجة الانفتاح على الأسواق الأخرى ، وهناك أيضا العديد من الدراسات الأخرى ، ويلاحظ أن معظم هذه الدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو لم تقم بدراسة العلاقة بين تأثير التكامل الاقليمى ومعدل النمو الاقتصادى إلا من خلال دراسة (1996) Vamakidis حيث وجد أن سياسات التجارة فى الدول التى تقع فى نفس المنطقة لها علاقة بالنمو.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين درجة الانفتاح على الأسواق ، الناتج المحلى الإجمالى ، متوسط دخل الفرد ، ومعدلات النمو فى الدول التى تقع فى نفس المنطقة ، وتقوم الدراسة أيضا بدراسة تأثير ترتيبات التجارة الاقليمية وأثرها على النمو ، ولقد قامت الدراسة بوضع متغير صورى لمعرفة إذا كانت الدولة منفتحة على الأسواق من خلال حجم التعريفة الجمركية ٤٠% وأقل.

وخلصت الدراسة إلى أنه كلما كانت الأسواق المجاورة مفتوحة كلما أدى ذلك إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادية وتتفق هذه النتيجة من أن الانفتاح الاقتصادى ، وكبر حجم الاقتصاد فى الدول المجاورة يؤدى إلى استفادة الدول الأخرى منه ، والعكس أيضا صحيح ، كما وجدت الدراسة علاقة قوية بين درجة الانفتاح على الأسواق الخارجية ومستوى التنمية ودرجة استفادة الدول المجاورة ، فكلما زادت درجة الانفتاح وتقدم درجة التقدم الاقتصادى كلما زادت

استفادة الدول المجاورة.

أما بالنسبة لتأثير ترتيبات التجارة الإقليمية على النمو ، فأشار الدراسة أن معظم هذه الاتفاقيات تمت فى الستينات والسبعينات وكلها معاهدات (جنوب جنوب) ، كلما أنها كانت نابعة من سياسة إحلال الواردات ، وعليه فإن الأثـر التحويلى كان كبيرا وأدى إلى انتقال الاستثمارات الخارجية من الانتاج الأمثل ، بالاضافة إلى صغر أسواق هذه الدول والسياسات الحمائية ، علاوة على التشابه فى الموارد الطبيعية.

وأشارت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين ترتيبـات التجـارة الاقليميـة ومعدلات النمو ، كما أشارت الدراسة إلى أن اتفاقيات التجـارة الاقليميـة فـى عقدى السبعينيات والثمانينيات لم تؤد إلى زيادة فى معدلات النمـو ، وهـذا لا يدعو إلى أن الاتفاقيات فى التسعينيات والثمانينيات لم تؤد إلى زيادة فى معدلات النمو ، وهذا لا يدعو إلى أن الاتفاقيات فى التسعينيات سوف يكون لهـا نفـس الأثر.

٧- وفى دراسة أخرى متعلقة باتفاقية التجارة التفضيلية [١]

Regional Trade Agreement versus liberalization 1995

أشارت الدراسة بأن العولمة أصبحت كلمة مشهورة ، وهناك العديد من المقالات التى تحاول تعريفها ودراسة ما هى الفوائد التى يمكن تحقيقها من خلال

---

(١) Regional trade Agreements versus Bread liberalization : which path leads to faster Growth ? Time series evidence. IMF working paper 1995.

وجود تجارة حرة ؟ وما هو تأثير الاقتصاديات الكبيرة والمنفتحة على مستويات الرفاهية ، النمو ، الاستثمارات ، التكنولوجيا وتوزيع الدخل ؟ وماهى السياسات المطلوبة لتحقيق الاستفادة المثلى من العولمة ؟ بالإضافة إلى هذه تقوم الـدول باعداد اتفاقية تجارة اقليمية كما أشارت إلى العديد من الأدبيات الأخرى المتعلقة بنفس الموضوع ، ولقد غطت الدراسة الفترة ما بين ١٩٥٠ حتى ١٩٩٢ ، حيث قامت الدراسة بتقدير معدلات النمو للدول التى قامت بتحرير تجارتها ، أو التى دخلت فى اتفاقيات تجارية إقليمية ، وشملت الدراسة ١٠٩ حالة لاتفاقية التجارة الإقليمية ، ٥١ حالة تحرير تجارة خلال الفترة ١٩٦٠ حتى ١٩٨٩ وخلصـت الدراسة إلى أن التحول من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح وفتح الأسواق ربما يصادف بعقبة العولمة أو الإقليمية ، وعليه تقترح الدراسة أن يأخذ المسار الأول ، كما وجدت الدراسة أن اقتصاديات الدول قد تنمو نموا كبيرا بعد تحرير الاقتصاد فى المدى القصير والبعيد ، ولكن ليس بالضـرورة بعـد الانضـمام لاتفاقية التجارة الإقليمية ، كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة سالبة بين اتفاقية التجارة الإقليمية ومعدلات النمو الاقتصادية ، علاوة على ذلـك فقـد وجـدت الدراسة نتيجة هامة أخرى مؤداها بأن تحرير الاقتصـاد يـؤدى إلـى زيـادة الاستثمارات ، فيما تؤدى اتفاقيـة التجـارة الإقليميـة إلـى تـدنى مسـتوى الاستثمارات.

وتشير الدراسة إلى أن النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة تخـالف المتعارف عليه فى الاقتصاد الدولى ، وهو أن الانفتاح يؤدى إلى زيادة معدلات النمو ، وعليه تقترح الدراسة أن الدولة التى تريد أن تتحول من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح فإنه من الأفضل أن تندمج فى الاقتصاد العالمى أولا مثل

التفكير للانضمام للتكتلات الإقليمية عن الاندماج الاقليمى.

٨- وفى دراسة أخرى للكاتبين M. schiff & Winters

" Dynamics politics in Regional integration (1998) "

أشارت الدراسة إلى العديد من العوامل الهامة وراء نتائج التعاون الإقليمى والتى أدت إلى العديد من المناقشات بين رجال الفكر ورجال السياسة ، ومن المشاكل التى تواجه هذه المناقشات هو عدم وجود دراسات كمية ، غير أن هناك بعض الدراسات الاحصائية التى تدعم التعاون الإقليمى بين الدول النامية.

أما بالنسبة للانفتاح على الأسواق العالمية وأهميته ، أشارت الدراسة إلى أن هناك العديد من الظواهر التى تؤيد العلاقة بين الانفتاح على الأسواق العالمية، ومعدلات النمو ، فهناك العديد من الدول النامية قد اتخذت العديد من الخطوات لتحرير اقتصاديها وتحرير التجارة والاستثمارات ، وفى نفس الوقت لجأت العديد من هذه الدول إلى الانضمام فى اتفاقيات التجارة الإقليمية وعليه فإن معظم الدول تنظم أو فى طريقها للانضمام لإحدى هذه الاتفاقيات ، والدليل على ذلك أن حوالى ٥٠% إلى ٦٠% من التجارة الدولية تتم من خلال هذه التجمعات.

تناولت الدراسة العديد من الموضوعات الهامة التى تتعلق بالانضمام للتكتلات الإقليمية مثل ديناميكية العلاقة ، الاستثمارات ، مصداقية السياسات الاقتصادية ، الموقع الخغرافى للصناعات ، الدبلوماسية العالمية ، وأخيرا الاقتصاد السياسى الداخلى ، وسوف نتطرق باختصار لكل هذه القيود لإعطاء فكرة عن مدى تشعب موضوع التكتلات الإقليمية ، تلعب الديناميكية دورا هاما

فى اقتصاديات التكامل بعدما وجد أن الآثار الاستاتيكية قد تكون ضعيفة أو سالبة ، وعليه فإن مؤيدى الاتفاقيات الإقليمية والتجارية يؤيدون فكرة المنافع الديناميكية ، غير أن هناك صعوبة كبيرة فى توضيح أو قياس العلاقة بين المنافع الديناميكية والتكتلات الإقليمية ، وعليه فإن الديناميكيين يرون بأنها مثل أى شئ آخر يؤثر فى النمو الاقتصادى فى المدى المتوسط وتشمل الديناميكية الزيادة المستمرة فى النمو الاقتصادى وليست الزيادة المؤقتة.

أما فيما يختص بموضوع الاستثمار ومصداقيته Investment and credibility حيث اعتمد Baldwin 1989, 1992 على النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادى والتكامل الإقليمى ، وذلك من خلال تطبيقها على الدول الاوربية بمحاولة ايجاد علاقة بين النمو والاستثمار ، وأشار بأن اتفاقية التجارة الإقليمية تجعل حركة التجارة أسهل ، ومن ثم تزيد العائد على الأقل لأحد عناصر الإنتاج ، ولقد وجد Baldwin وآخرون بأن التكامل الاقتصادى يؤدى إلى زيادة العائد على رأس المال ، ولقد أشارت الدراسة نقلا عن Baldwin and scghezz 1996 , Forslid and Haaland 1996 بأن اتفاقية التجارة الإقليمية تؤدى إلى تخفيض تكلفة النقل Transactional cost على السلع أكثر من الخدمات ، وعليه فإذا كان إنتاج السلع يعتمد على كثافة رأس المال أكثر من الخدمات ، فإن تحرير التجارة سوف يؤدى إلى زيادة الطلب على رأس المال أكثر من الطلب على عنصر العمل ، وكما أن هذه الاتفاقيات تؤدى إلى تخفيض التعريفة الجمركية ، وتخفيض تكلفة الواردات من المعدات وزيادة كفاءة القطاع المالى ، وتحسين مناخ الاستثمار.

تشير الدلائل بأن اتفاقيات التجارة الإقليمية قد أدت إلى حدوث طفرة فى

الاستثمارات فى دول المجموعة الأوربية ، وحدث نفس الشئ فى اتفاقية النافتا ، وتشير الدراسة أنه فى حالة الدول النامية فإن الاستثمارات الأجنبية تمثل جزءا هاما من إجمالى الاستثمارات ، وعليه فهناك احتمالان من تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية على الاستثمارات الأجنبية ، الاحتمال الأول أن تؤدى هذه الاتفاقية إلى انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول ، وذلك لأنها تجعل التجارة أكثر منفعة ، الاحتمال الثانى هو زيادة الاستثمارات من خارج المنطقة ، وذلك لوجود العديد من الفرص الاستثمارية كما حدث فى اتفاقيـــة النافتـــا ، ويشـــير Ferandez & Portes بأن سياسات الإصلاح الاقتصادى والسياسى فى الـــدول النامية ينقصها المصداقية ، وذلك لتناقض السياسات فى حل هذه المشـــكلات ، كما يؤكد الكاتبان بأن هذه الاتفاقيات تركز على الحوافز الناتجة عـــن تحريـــر الاقتصاد.

أما بالنسبة لموقع الصناعات ، فتشير الدراسة إلى أن الآثار الديناميكية لها تأثير مباشر على مواقع الصناعات ، عن طريق أن السياسات التجارية تؤثر على توزيع المناطق الصناعية من خلال ثلاث طرق : تأثير التعريفة الجمركية على مدخلات الانتاج من الحارج ، من خلال التعريفة على المبيعات الخارجية ، أو من خلال زيادة المنافسة فى الأسواق الداخلية ، وتضيف الدراسة بقولها بأن المنافع المتوقعة من العلاقات جنوب جنوب تكون أقل مـــن العلاقـــات جنـــوب شمال.

أما بالنسبة للنمو الاقتصادى فتشير الدراسة أيضا إلى العديد من الأدبيات بخصوص العلاقة بين النمو ومدى الانفتاح ، ففـــى دراســـة Wal 1995, 1997 يحاول الكاتب ربط النمو والأسلوب الاستاتيكى الخاص بالأثر الانشائى والأثـــر

التحويلى للتكامل ، ويقول أنه كلما كانت هناك ميزة نسبية لدولة ما بخصوص (R&D) فإن اتفاقية التجارة الإقليمية سوف تؤدى إلى زيادة الأثر الإنشائى – نمو القطاع ذى الميزة النسبية– وعليه فإن الدولة سوف تحقق معدلات نمو مرتفعة ، أما إذا حدث الأثر التحويلى– التوسع فى القطاعات التقليدية– فإن الانفاق على الأبحاث والدراسات (R&D) سوف ينخفض ويؤدى هذا أيضا بدوره إلى انخفاض النمو الاقتصادى ، ويذهب الكاتب بقوله أنه إذا كان لدى دولة ما ميزة نسبية فى القطاعات التقليدية فإن الأثر الإنشائى يؤدى إلى زيادة معدلات النمو ، أما الأثر التحويلى فيؤدى إلى انخفاض النمو.

أما بالنسبة لأثر الاتفاقية الإقليمية التجارية على معدلات النمو الاقتصادية ، فهناك تضارب بين النتائج ، وتتفق أيضا مع ما سبق ذكره ، فمثلا: وجد (1993) Rodrik بأنه لا توجد علاقة قوية بين اتفاقية التجارة ومعدلات النمو ، فيما توصلت دراسة أجراها (1993) David بأن هناك علاقة قوية بعد الانضمام لاتفاقية التجارة تؤدى إلى زيادة حركة التجارة بين الدول والدخل ودول المجموعة الاوربية EFTA .

وفى دراسة تطبيقية أخرى تحت عنوان " العوامل السياسية والاقتصادية فى التكامل الاقتصادى الاقليمى :

٩- Political and Economic Factors in Regional Integration 1993 , Kyklos.

إن تحرير التجارة العالمية من خلال اتفاقية الجات قد يعوقه الزيادة المطردة فى الاتفاقيات التكاملية الجديدة بين الدول ، فمثلا فى قيام الاتحاد الأوربى سوف

يؤدى إلى زيادة الترابط بين دول المجموعة ، كما هو الحال فى اتفاقية التجارة الحرة (النافتا) بين أمريكا وكندا والمكسيك ، أما فى أمريكا اللاتينية فهناك تجديد ورغبة أكيدة لتقوية أواصر التكامل الاقتصادى بين هذه الدول ، كما أشارت الدراسة إلى أن الآثار الاقتصادية الناتجة عن التكامل الاقتصادى قد حظيت بكثير من التحليل فى حين أن تأثير العوامل السياسية لم يحظ بالقدر الكافى منه.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية التى تؤثر على الانضمام فى التكامل الاقتصادى الإقليمى ، شملت الدراسة ٣٤ دولة تابعة لمجموعة الدول الأوربية والدول التابعة للنافتا والدول التابعة للمنطقة الحرة لأمريكا اللاتينية LAFTA ، ودول أمريكا الوسطى ، ولقد تم استخدام طريقة تقدير أكبر الإمكان (توبيتا) Maximum Litelihood Tobit حيث يحاول النموذج إعطاء تفسيرا للتكتلات الإقليمية فى الخمسينات والسبعينات على أساس الحدود الجغرافية ، حجم السوق على انفتاح التجارة ، وجود علاقات سياسية متقاربة بين الأطراف.

قدم الكاتب الأساس النظرى لنظرية التكامل الاقتصادى وذلك بالتعرض لأهم النقاط التى جاءت فى نظرية فاينر والذى تقول بأن إزالة القيود التجارية بين أى دولتين سوف تؤدى إلى زيادة الرفاهية المحققة نتيجة الأثر الانشائى ، نتيجة تحويل الموارد إلى الأنشطة ذات الميزة النسبية لكل دولة ، الأمر الذى يؤدى إلى الاستخدام الأمثل للموارد ، ويؤدى أيضا إلى زيادة رفاهية المستهلكين من خلال انخفاض الرفاهية ، وتعتبر نظرية الاتحاد الجمركى هى الأساس النظرى للتكتلات الاقتصادية ، وعليه فإن التكامل بين الدول قد يؤدى إلى زيادة

الرفاهية نتيجة زيادة الأثر الانشائى على الأثر التحويلى ، ويشير الكاتب بـــأن الدول التى تؤدى التجارة فيها إلى زيادة المنافع المحققة.

وتشير الدراسة إلى أن هناك بعض الإشكاليات فى هذه النظرية وخاصة فيما يتعلق بالأثؤ الانشائى والأثر التحويلى والناتج عن التنافسية والتكاملية بـــين اقتصاديات دول التكتل ، فطالما كانت اقتصاديات الدول المنظمـــة اقتصـــاديات متنافسة ، كلما أدى ذلك إلى إمكانية إنتاج سلع مختلفة بتكلفة مختلفة ، مما يؤدى إلى زيادة الأثر الانشائى ، مثال ذلك الدول الصناعية ، أما الأثر التحويلى فينتج عندما تكون اقتصاديات هذه الدول متكاملة مثل حالة الدول النامية. وبناء علـــى ذلك نجد أن الاتحاد الجمركى ، أو أى شكل آخر من أشكال التكامل الاقتصادى بين دولتين صناعيتين – سوف يؤدى إلى الاستفادة من حركة التجارة – ويزيد هنا الأثر الانشائى ، أما إذا كان الاتحاد بين دولة زراعية وأخرى صناعية فهذا يؤدى إلى زيادة الأثر التحويلى ، وعليه فبناء على نظريـــة Heckscher-ehlin فإن الدول التى حباها الله بنفس الموارد الطبيعية يمكن لها الانضمام للتكـــتلات الاقتصادية ، فيما أن الدول التى تختلف فيما بينها يجب أن لا تدخل فى اتفاقيات لدول متشابهة اقتصاديا ، وخلاصة نظرية فاينر هى : أن الدول ذات الأســـواق الكبيرة والموارد الطبيعية المتشابهة ، والتى تتبع سياسات حمائية كيتو ، وهناك حدود جغرافية متقاربة ، فإن هذه الدول سوف تستفيد مـــن التكامـــل الاقليمـــى وسوف يكون الأثر الانشائى أكبر من الأثر التحويلى.

على عكس نظرية " فاينر " ، فهناك رأى آخـــر لكـــل مـــن Johnson Cooper and Massel وتقوم الانتقادات الموجهة من هؤلاء الكتـــاب لنظريـــة فاينر على أساس التوزيع العادل للمنافع والتكاليف على الدول الأعضاء ، حيث

يشير Johnson إلى المنافع ، أو الخسارة الناجمة عن الأثر التحويلى ، أو الأثر الانشائى إذا كانت هناك حوافز للدخول فى الاندماج الاقليمى ، مثل : الرغبة المشتركة للتجميع.

إن التعاون الاقليمى يهدف إلى : الاستفادة من الوفورات الاقتصادية ، تشجيع ودعم الاستثمارات والمنافسة وخاصة فى القطاع الصناعى فى الدول النامية ، أما الأهداف الأخرى التى تسعى التكتلات الاقتصادية لتحقيقها فهى تحسين معدلات التبادل التجارى بين هذه الدول ودول العالم الأخرى ، وزيادة القوة التفاوضية.

وعليه فإن نظرية جونسون للاتحاد الجمركى تعنى الاتحاد الجمركى من خلال دول صغيرة ونامية يمكن أن تحقق الأهداف التى تسعى لها هذه الدول.

إن العوامل أو الأهداف الاقتصادية وحدها لا تكفى لتحقيق التكامل بين الدول المختلفة ، ويقول Cavese Jones أن الدول تختار شركاءها فى التكتل الإقليمى على الأساس السياسى وليس على الأساس الاقتصادى ، وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك مثل : الاتحاد الأوربى ، ودول المنطقة الحرة لأمريكا اللاتينية NAFTA قامت على أساس محاولة الاستقلال الاقتصادى والسياسى من أمريكا.

خلصت العلاقة إلى أن العلاقات الطيبة بين الدول تزيد من فرص تحقيق التكتلات الإقليمية وخاصة إذا استوفيت النواحى الاقتصادية ، وأن البعد الجغرافى يؤثر سلبا فى حين أن الدول المتجاورة ترتفع فيها حركة التجارة وتؤيد الافتراضات السابقة نظرية فاينر ، كما خلصت الدراسة بأنه كلما اعتمدت

هذه الدول على الانفتاح على الأسواق الأخرى كلما أدى ذلك إلى زيادة نجاح فكرة الاتحاد ، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية فاينر أيضا ، كما خلصت الدراسة إلى أن الاختلاف فى الموارد الطبيعية يساعد على عملية التكامل ، وأخيرا أشارت الدراسة إلى أهمية العوامل السياسية فى تحقيق التكامل الاقتصادى ، ويوضح الجدول المرفق ملخصا لكل هذه الدراسات التى تناولها هذا الجزء من المبحث :

الخلاصة :

أولا : يتضح من العرض السابق عن الدراسات الكمية بأن معظم الدراسات اعتمدت على استخدام نموذج الجاذبية Gravity Model ، وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذا النموذج مقياس من علوم الطبيعة وخاصة معادلة نيوتن الديناميكية ، ويقوم على أساس منطقها على وجود علاقة سببية بين الجاذبية والكتلة وينطبق ذلك على التجارة الخارجية حيث نجد أن هناك علاقة مباشرة بين تدفقات التجارة الثنائية بين الدول من جهة وبين أحجام اقتصادياتهم والمسافة المكانية بينهم من جهو أخرى ، ويقوم هذا النموذج على فرضيات أساسها أن الحجم الاقتصادى يؤثر إيجابيا على التجارة الخارجية على أساس أن الدول ذات الحجم الكبير تكون فى العادة أكثر تخصصا وتتجر بنسبة أكثر ، كما ينطبق المبدأ على الدول ذات الدخل المرتفع للفرد والتى أيضا تتجر بنسبة أكثر بالمقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض [1].

---

(1) عصام منتصر " الاقليم الاقتصادى العربى والدور الاقتصادى لدول اعلان دمشق " ،

ويشير عصام منتصر نقلا عن M.Asilis 1994, Frankel 1995, Bayoumi 1995 ، بأن النموذج يقوم على فرضية أخرى تتعلق بتدفقات التجارة بين دولتين متلاصقتين جغرافيا ، أى لهما حدود مشتركة ، والأساس الاقتصادى لهذه الفرضية هو أن البعد الجغرافى يرفع تكلفة النقل مما يؤثر سلبا على تدفقات تجارتهم البينية ، وعليه يدخل هذا النموذج عنصر المسافة فى قياس أنماط التوجهات الجغرافية للتجارة الخارجية ، ولقد تم إدخال العديد من التطوير على هذا النموذج منها التفرقة بين المسافة المكانية والمسافة الاقتصادية حيث تلعب التطورات الحديثة فى التكنولوجيا دورا هاما فى تقريب البعد المسافى ، كما تم إدخال عنصر الاشتراك فى الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية للدول موضع القياس وأثر ذلك على تجارتهم البينية ، وأخيرا لقد تم إدخال اعتبارات التخصص الاقتصادى وهيكل الموارد الاقتصادية والميزة النسبية ، كما أمكن إدخال عوامل أخرى غير اقتصادية كعنصر اللغة وتأثيرها على تدفقات التجارة البينية(١).

ولقد تم تطبيق هذا النموذج الإحصائى كما سبق فى الدراسات السابقة على عدد آخر من التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، ولقد تبين أن التجمعات الإقليمية الاقتصادية لها أثر كبير على تدفقات التجارة البينية ، فينطبق النموذج على أمريكا الجنوبية ، وتبين أن وجود دولتين فى نفس المنطقة الجغرافية فإن التجارة البينية بينهما ترتفع بنسبة ٨٦% بالمقارنة لعلاقتها مع الدول الأخرى

المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين العرب ، صور التعاون الاقتصادى المطروحة على الدول العربية.

(1) Frankel, J. al (1995) Trading Bloc and the Amevicas : the natural and unnatural and super natural , Journal & development Economic vol 1997.

غير المجاروة ، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار آثار الجاذبيــة والمســافة ، كمــا توصل إلى نفس النتيجة عند تطبيق النموذج على منطقة ميركوسور Mercosur والانديان باك Andean pact فى أمريكا الجنوبية ، وكذلك فى أمريكا الشــمالية NAFTA ولكن بدرجة أقل ، كما توصل النموذج إلى نفس النتيجة فيما يتعلــق بالتكتلات الاقتصادية الآسيوية ودول الاتحاد الاوربى والذى وصل فيهــا أثــر التكتل التجارى على التجارة البينية لدول هذه المنطقة إلى ثلاثة أضعاف حجــم تجارتها مع الدول غير الأعضاء (٢).

ثانيا : وبمحاولة تطبيق ذلك على الدول العربية نجد أن هناك نقصا واضحا فى الأدبيات والأساليب الكمية المستخدمة لقياس أهمية التكامل العربى على التجارة البينية ومعدلات النمو الاقتصادى لهذه الدول ، كما أنه يمكن القول بأنه لا يوجد إقليم اقتصادى عربى بالمعنى الصحيح ، بالرغم من توافر المقومات الأساســية لذلك ، ويرى البعض أنه لا يمكن تحقيق ذلــك إلا بعــد تحقيــق الاصـــلاحات الاقتصادية فى الدول العربية كهدف على المدى القصــير وتحقيــق الأهــداف الإقليمية فى المدى البعيد ، ووجود الرغبة بين قادة هذه الدول.

ثالثا : هناك اتفاق فى الأدبيات خاصة فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية التى تسعى التكتلات الاقليمية الاقتصادية إلى تحقيقها وخاصة الأهداف الاقتصادية ، كمــا اتفقت أيضا معظم الأدبيات على أهم معوقات التكامل الاقتصادى.

رابعا : باستعراض أهم النتائج للتكتلات الاقتصادية فى إفريقيا ، آسيا ، أمريكــا

---

(٢) عصام منتصر – مرجع سابق.

الشمالية والدول العربية نستطيع القول أنه بالنسبة لتأثير التكامل الاقتصادى على الدول الإفريقية نجد أن هناك تضاربا بين نتائج الدراسات المحققة ، وهناك اتفاق بأن الاقتصادات المتشابهة لا تؤدى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، كما لا تؤدى إلى زيادة التجارة البينية بين هذه الدول ، كما أن هناك شبه اتفاق بين معظم الدراسات على أن القارة الإفريقية تعتبر أفقر القارات ، وأكثر القارات اعتمادا على الصادرات من الموارد الدولية ، كما أن تكلفة النقل بين دولها مرتفعة ، وذلك لعدم وجود شبكة للبنية الأساسية التى تربط دول القارة بعضها البعض ، علاوة على ارتفاع الديون الخارجية لهذه القارة وعدم الاستقرار السياسى.

أما بالنسبة للدول العربية فهناك شبه اتفاق بين معظم المفكرين بتوافر المقومات الأساسية لنجاح فرص التكامل الإقليمى لهذه الدول ، وللأسف فإن التجارة البينية بين الدول العربية لا تتعدى ٦% ، وتمثل السياسات التجارية العقبة أمام نمو التجارة البينية بين الدول العربية ، إضافة إلى انعدام الدوافع السياسية فى تحقيق التكامل بين هذه الدول.

أما النموذج الآسيوى ويمثل آسيا والباسفيك ، حيث تضم هذه المجموعة نصف سكان العالم تقريبا ، وتمتاز هذه الدول بالارتفاع المستمر فى حجم إجمالى التجارة البينية ، الأمر الذى أدى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية بين هذه الدول ، وعليه فقد حقق نموذجهم الاقتصادى هدفى النمو القطرى والتكامل الاقتصادى الاقليمى ، وكانت المحصلة الأساسية لذلك هو تحقيق

معدلات النمو المرتفعة وتكوين فائض كبير للتصدير [1].

أما نموذج دول أمريكا الجنوبية وهى نمـوذج مغـاير عـن النمـوذج الآسيوى ، حيث تعانى معظم الدول فى أمريكا الجنوبية من وجود العجز المزمن فى ميزانيات حكومات هذه الدول ، بالاضافة إلى ارتفاع معـدلات التضـخم ، الأمر الذى أدى إلى التركيز على تحقيق الإصلاح الاقتصادى أملا فى التوجـه نحو تحقيق أهداف التكامل الاقليمى ، ولقد اعتمدت معظـم هـذه الـدول فـى محاولاتها على جهود المؤسسات.

---

[1] عصام منتصر – مرجع سابق.



الفصل الثالث

العولمة والتكتلات الاقليمية

العولمة أصبحت كلمة يرددها الاكاديميون ورجال السياسة والفكر ورجال الاعلام والأعمال ومختلف طبقات الشعب ، ولكن كل فئة من هذه الفئات تنظر إليها بنظرة مختلفة عن الفئة الأخرى ، ويرجع هذا إلى عدم وجود تعريف محدد لهذه الظاهرة ، كما أن هناك خلطا واضحا بين ماهية العولمة كظاهرة والعوامل التى تساعدها على انتشارها والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها وخاصة الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية من جعل العالم كقرية صغيرة.

ولقد شهد العالم منذ النصف الثانى لحقبة الثمانينيات العديد من التطورات على المستويين السياسى والاقتصادى والذى يرجعه البعض إلى ما يسمى بالتدويل Internationalization أو العولمة Globalization ، ومن أهم مظاهر هذه التطورات هى إنهيار الكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفييتى مما أدى إلى تفرد الولايات المتحدة والقدرة على توجيه دفه الأمور على المستوى العالمى فى مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والبيئة وخلافه ، وبانهيار الكتلة الشيوعية انتهت حقبة الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفييتى وظهور فلسفة السوق كبديل للتخطيط المركزى ولدور الدولة ، حيث أصبحت فلسفة المنافسة الحرة والتوزيع الأمثل للموارد لا يتم إلا من خلال قوى الطلب والعرض.

وشهدت هذه الفترة أيضا بزوغ لاعبين جدد فى الاقتصاد العالمى

وخاصة فى منطقة شرق آسيا واليابان والصين وعدد آخر من الدول النامية مثل مصر والمغرب ودول أخرى التى أطلق عليها الدول الناشئة والتى تسعى إلى أن تأخذ مكانا مرقوقا فى الاقتصاد العالمى من خلال اتباع العديد من السياسات الاقتصادية التى تهدف إلى تشجيع الاستثمار والتصدير وخلق سوق مالية قوية والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ، هذا بالاضافة إلى بزوغ علاقات اقتصادية تبادلية جديدة تتعلق بالاستثمار والتجارة وتتركز فى الولايات المتحدة ، أوربا ، ودول شرق وجنوب آسيا من خلال ظهور ما يسمى بالشركات عابرة القارات.

من أهم التطورات التى حدثت منذ منتصف الثمانينيات أيضا هو الاندفاع نحو تكوين التكتلات الاقليمية كإجراء وقائى لحماية دول المجموعة من الآثار السلبية المتوقعة من العولمة مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا ١٩٩٤) ، ومبادرة النصف كرة الغربى Western-Hemsiphre والسوق الجنوبى ميركوسور فى عام (١٩٩١) ومحفل آسيا والباسيفيك إبيك (١٩٨٩) ، وإنشاء السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى كوميسا (١٩٩٤) والسوق الأوربية المشتركة ، وخلافه من التكتلات الاقليمية ، ويمكن القول هنا بأن التكتلات الاقليمية والترتيبات الاقليمية التجارية لها أهداف اقتصادية تتمثل فى الاستفادة من كبر حجم السوق وجذب الاستثمارات والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة ، بينما أيضا هناك أهداف غير اقتصادية مثل تعزيز التماسك السياسى الإقليمى.

تغير دور وسياسات المؤسسات التمويلية العالمية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية أصبحت أيضا من أهم السمات الرئيسية لهذه الحقبة من الزمن ، حيث أصبحت سياسات الصندوق والبنك تتركزان على

سياسات الإصلاح الاقتصادى من خلال سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، وذلك لمحاولة إخراج الدول النامية من الحلقة المفزعة ومساعدتهم على اتباع سياسة السوق والتركيز على سياسات الصادرات بدلا من سياسة إحلال الواردات التى أثبتت فشلها ، كما تحاول المؤسسات العالمية إقناع الدول النامية لترشيد الإنفاق الحكومى وخاصة الانفاق على الصحة والتعليم والبنية الأساسية ، تخفيض الإنفاق العسكرى ، ومن ثم تهدف كل هذه السياسات إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادى والسياسى للدول النامية ، وتحاول هذه المؤسسات أيضا تشجيع الدول النامية إلى تكوين التكتلات الاقليمية فيما بينها بمالا يضر بمصلحة الاقتصاد العالمى ، ويرى البعض بأن هذه المؤسسات تخدم مصالح الدول المتقدمة من خلال جعل هذه الدول النامية أسواقا لمنتجات الدول المتقدمة، بينما تعتمد الدول النامية على الدول المتقدمة فى استيراد السلع الرأسمالية التى لا تستطيع انتاجها.

أما العوامل التى تساعد على انتشار العولمة وجعل عناصر الانتاج تنتقل بسهولة ويسر بين أرجاء المعمورة ، فهناك العديد من العوامل مثل التغير المستمر والسريع للتكنولوجيا فى مجالات المعلومات والاتصالات والانتاج ، مما أدى إلى إحداث تغيرات كثيرة فى أشكال وأنماط ونوعية السلع ، كما يؤدى التطور التكنولوجى السريع إلى تخفيض تكلفة الشحن والنقل ، ومن ثم يؤدى إلى تقليل تكلفة الحصول على المعلومات ، فعلى سبيل المثال انخفاض تكلفة الاتصال بين الدول بمعدل ٩٥% ويرى البعض أن من العوامل المساعدة على انتشار التكنولوجيا الحديثة هو التغير فى السياسات الاقتصادية ، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى خلق البيئة الملائمة لاستغلال الامكانيات المتاحة ، أيضا من

العوامل التى تساعد على انتشار ظاهرة العولمة كما سبق وأن أشرنا إليه ظهور التكتلات الإقليمية والانتهاء من جولة أورجواى وتكوين منظمة التجارة العالمية WTO ، حيث تهدف هذه المنظمة إلى تسهيل وإزالة كافة القيود علـــى انتقـــال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء والذى بلغ عددهم حوالى ١٣٢ دولة حتـــى الآن.

ومن العوامل المهمة فى انتشار هذه الظاهرة هو انتشار الشركات التـــى تسمى عابرة القارات Transnational Corporations (TNC) حيث أصبحت الوسيلة الأكثر فاعلية فى انتقال السلع والخدمات والمعلومات.

إن ظاهرة العولمة ليست بالظاهرة الجديدة ، حيث بـــدأت فـــى القـــرن التاسع وأخذت فى التطور حتى وقتنا هذا ، ويرى بعض المحللين إن التغير فى الاقتصاد الدولى فى هذه الحقبة يرجع إلى التغير فى حركة رأس المال ولـــيس التجارة فى السلع والخدمات ، حيث أصبحت حركة المال هى أداة قيادة الاقتصاد العالمى ، أما ظاهرة العالمية فى فترة النصف الثانى من الثمانينات فإنها تميزت بالتدفق المستمر للاستثمارات الأجنبية بقيادة الشركات.

ولا يوجد تعريف محدد للعولمة فهى أصبحت ظاهرة لا تهم الأكاديميين فقط بل امتدت على مستوى أجهزة الاعلام والرأى العام والتيـــارات السياســـية والفكرية المختلفة ، ومن ثم فلا يوجد تعريف محدد لها ، فالبعض ينظر إليهـــا بأنها ظاهرة اقتصادية مثل التكامل الاقتصادى ، أو اندماج بين الأســـواق ، أو اتساع نطاق التجارة والاستثمارات ، فيما يرى البعض الآخـــر بأنهـــا ظـــاهرة اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية ، ومن ثم فإن هناك حاجة لإلقاء بعض الضـــوء

على هذه الظاهرة.

ينظر البعض للعولمة كأنها عملية " Process " تهدف إلى خلق اقتصاد عالمى واحد يقوم على أساس الاستثمارات الخاصة ، حرية تنقل رأس المال ، وخاصة فى القطاعات الخدمية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا [١] ، ويتفق هذا الرأى أيضا مع رأى محمد العريان (١٩٩٩) بأن العولمة ما هى إلا عملية تتمثل فى زيادة اعتماد الدول بعضها على البعض الآخر اقتصاديا من خلال الزيادة المطردة فى عدد ونوعية السلع العابرة للحدود وزيادة التدفقات الاستثمارية العالمية ، زيادة انتشار واستخدام التكنولوجيا بالإضافة إلى الارتباط المؤسسى لمختلف المؤسسات فى مختلف الدول [٢] ،

فيما يرى البعض الآخر بأن العولمة ما هى إلا نوع من أنواع الاندماج الاقتصادى فيرى (1997) Quattara بأن العولمة ما هى إلا اندماج بين الاقتصاديات فى العالم من خلال التجارة والتدفقات المالية وتبادل التكنولوجيا والمعلومات ، بالإضافة إلى حرية انتقال الأفراد ، ويشير إلى أن هذا الاندماج يظهر آثاره من خلال أهمية التجارة ورأس المال [٣]. ويتفق مع نفس رأى Todaro حيث يرى أن العولمة ماهى إلا عملية اندماج للاقتصاديات الوطنية فى سوق عالمية واحدة [٤].

---

(١) Britten Sirteon 1997 " Globalization vs sovereignty. "
(٢) محمد العريان التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى ١٩٩٨.
(٣) Globalization vs sovereignty " Brittan Sirteen " 1997.
(٤) محمد العريان التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى ١٩٩٨.

فيما أرجع (1996) De-long بأن ظاهرة اتساع النطـــاق Bandwidth للتجارة والاستثمارت ، حيث أشار إلى أن العولمة فى الوقت الحاضر تختلــف عن العولمة فى القرن التاسع عشر ، حيث تتميز العولمة فى الوقـــت الحاضـــر بأنها امتداد الاتصالات عبر الحدود والتى تعطى للشركات القدرة على الانتـــاج خارج حدودها وتصدير أنماط من النظم الإدارية والانتاجية تؤهلها للقيام بالانتاج الجيد فى الدول الأخرى ، وأشار إلى صعوبة حدوث هذه الأشياء فى الأوقـــات السابقة.

أما الذين ينظرون إلى العولمة بأنها ظاهرة سياسية واجتماعية وثقافيـــة فيرون العولمة من منظور آخر يختلف عن منظورها الاقتصادى أو منظورهـــا كسوق عالمية ، فمثلا يرى Ritchele 1996 بأن استغلال الثروات لتحقيق منافع خاصة وخلق نوع من المركزية فى اتخاذ القرار يصدران عن إرادة الشـــعوب وهذا يمثل البعد الحقيقى للعولمة ، فيمـــا يـــرى Peter Martin , Sehuman 1996 [1] ، أنه مع نمو العولمة يزداد تركيز الثروة وتتسع الفروق بين البشـــر والدول اتساعا لا مثيل له ، ويشير الكاتبان إلى أن ٣٥٨ مليارديرا فى العـــالم ، يمتكلون ثروة تضاهى ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة ، أى ما يزيـــد قليلا عن نصف سكان العالم وأن هناك ٢٠% من دول العـــالم تســـتحوذ علـــى ٨٥% من الناتج المحلى الاجمالى ، وعلى ٨٤% من التجارة العالمية ، ويمتلك سكانها ٨٥% من مجموع المدخرات العالمية.

---

[1] فخ العولمة والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمـــة د. عـــدنان عبـــاس علـــى.
H.Peter Martin & Harold Scguman.

الثقافات والعادات الوطنية ، كما تؤدى إلى زيادة تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، مما قد يؤدى إلى تدمير البيئة نتيجة الاستغلال السيئ للموارد المتاحة.

كما يرى البعض بأن العولمة تعنى تقليص دور الدولة فى إدارة شئون الاقتصاد ، وعليه فسوف نعرض بإيجاز شديد الآراء المؤيدة للدور الإيجابى للعولمة والآراء المعارضة.

الرأى الأول ، والذى يرى أن العولمة سوف تؤدى إلى زيادة الرفاهية واعطاء التنمية دفعة قوية وخاصة للدول النامية من خلال :

(١) زيادة الاعتماد

(٢) المتبادل والمنافسة العالمية بين الدول مما يؤدى إلى تشابه السياسات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء [١].

(٣) تؤدى العولمة إلى تمكين الدول النامية من الوصول إلى السواق العالمية ، وإلى الاستفادة من التطورات التكنولوجية الهائلة ، وإلى استفادتها من التدفقات الرأسمالية من الأموال الأجنبية ، كل هذه العوامل ستؤدى إلى زيادة مستوى الرفاهية [٢].

(٤) إن التقدم التكنولوجى المتلازم مع العولمة يؤدى إلى تخفيض تكلفة النقل والصفقات المالية ، كما أن إزالة القيود على التجارة سوف

---

[١] تقرير OECD ١٩٩٨.
[٢] محمد العريان مصدر سبق ذكره.

فيما يقول أسامة المجذوب إن البعض يرى العولمة بأنها تغريب Westernization العالم بأسره ونقل الثقافة والحضارة ونمط التنمية الغربى إلى كافة الدول باعتباره النمط الأمثل ، فيما ينظر إليها البعض الآخر بأنها مجرد غطاء لتحقيق مزيد من تنامى الرأسمالية توليد هيمنة متزايدة ، وتخدم فى المقام الأول مصالح القوى الكبرى والمؤسسات عبر الوطنية [1] ، ويذهب إلى أن العولمة ما هى إلا بديل عن الاستعمار ، فهى تهدف إلى هيمنة الدول الصناعية والمتقدمة على الدول النامية وسيطرة الشركات عابرة القارات على الاقتصاديات الوطنية للدول النامية والصغيرة.

مما سبق نستطيع القول بأن العولمة ظاهرة ليست بالجديدة وتهدف إلى خلق نوع من التكامل بين اقتصاديات وأسواق الدول المختلفة من خلال سهولة انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج ، ويساعدها فى ذلك التقدم الهائل فى التكنولوجيا ، ومن ناحية أخرى فإن العولمة سوف تؤدى إلى تقليص دور ومفهوم الدولة ، كما تؤثر على المفاهيم الثقافية والسياسية والاجتماعية للعالم وخاصة الدول النامية.

كما نجد أيضا من العرض السابق بأن مفهوم العولمة ليس مفهوما محايدا ، بل هو مفهوم مفعم بالأيدلوجية ، حيث يرى البعض إن العولمة كعملية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وزيادة الرفاهية لدول العالم من خلال زيادة وتنويع التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا ، بالإضافة إلى انتشار المعلومات والحرية الثقافية ، فيما ينظر إليها كظاهرة سوف تدمر

---

[1] أسامة المجذوب العولمة والإقليمية ، ١٩٩٩.

يؤدى إلى زيادة فرص الانتاج للدول التى تسعى لتصدير منتجاتها ، إضافة إذا تم استخدام التدفقات الرأسمالية الخارجية فى زيادة المعروض وزيادة المقدرة على المنافسة العالمية : وسوف يؤدى إلى زيادة معدلات الانتاجية والتصدير ومن ثم فإنه يؤدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى [1] .

(٥) إن تدويل الخدمات والزيادة المطردة فى التقدم التكنولوجى يساعدان الدول النامية فى خلق فرص جديدة للتصدير وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، كما أن التقدم التكنولوجى سوف يمكن الدول النامية من تحقيق معدلات عالية من التنمية وخاصة فى مجالات البنية الأساسية.

(٦) تساعد العولمة الدول النامية إلى اتخاذ العديد من السياسات الاصلاحية المتعلقة بتحرير الاقتصاد الوطنى ، حيث وجد أن هناك علاقة ترابطية قوية بين تحرير التجارة ومعدلات النمو الاقتصادية ، حيث وجدت العديد من الدراسات أن السياسات التجارية المتمثلة فى إزالة القيود والتعريفة الجمركية تؤدى إلى تمكين الصناعات من المنافسة ، كما تساهم فى جذب الاستثمارات المحلية والعالمية ، والاستفادة من الوفورات النسبية ، بالإضافة إلى سهولة انتقال التكنولوجيا ، وعلى العكس فإن الدول التى تفرض القيود على التجارة تؤدى بها إلى تدهور ميزان المدفوعات وتدنى معدلات النمو

[1] مرجع سابق.

الاقتصادية ، كما أن سياسات الحماية فشلت فى تخفيض البطالة فى الدول المتقدمة والنامية.

الرأى الثانى : يرى أن للعولمة تأثيراتها السلبية على التنمية فى الدول النامية التى يمكن إيجازها فى النقاط التالية :

- تؤدى العولمة كما سبق وأن أشرنا إلى تقليص دور الدولة مما قد يؤدى إلى إعاقة النمو الاقتصادى ، فمثلا الولايات المتحدة الامريكية ، أنجلترا، اليابان جنوب كوريا ، حققوا معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ، وذلك للدور الهام والفاعل الذى تلعبه الدولة والتدخل فى الشئون الاقتصادية واعداد القوانين المنظمة للتجارة الخارجية ، ويقول Mac Ewan بأن اليابان قد تحكمت فى الاستيراد وتدفقات الاستثمارات الأجنبية ، ومن ثم فإن الصناعة اليابانية قد حققت معدلات نمو عالية جدا.

- ويقول أيضا Mac Ewan أنه من الصعب إثبات وجود علاقة بين العولمة والنمو الاقتصادى ، فمثلا بعد الحرب العالمية الثانية حققت الولايات المتحدة معدلات نمو مرتفعة من خلال إعادة البناء بعد الحرب والتقدم التكنولوجي بالإضافة إلى زيادة الطلب الحكومى ، إضافة إلى أنه من الصعب أن تضمن اتفاقية النافتا والجات تحقيق أى نجاحات اقتصادية.

- يشير بيد مارتن وهارولد شومان إلى أن تسارع فكرة العولمة أدى إلى تجاهل العديد من المصطلحات الهامة التى شغلت الكثير من المفكرين

الاقتصاديين ومتخذى القرار مثل : العالم الثالث ، التقدم ، حوار الشمال والجنوب ، التنمية الاقتصادية ، وعليه فإن العالم المتقدم أصبح يتجاهل مشاكل دول العالم الثالث ، كما أن عملية الانفتاح الاقتصادى والـدعوة إلى استخدام السياسات التى تؤيد تحرير الأسواق المالية والنقدية والتـى يدعو إليها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، تـؤدى إلـى خـروج ودخول الأموال على نطاق واسع وبالمليارات فى لحظات سريعة جدا ، ومن ثم فإن السلطات النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية فى البورصات ، وعليـه فـإن العالم تحول إلى رهينة فى قبضة حنفة من المضاربين [1].

- أشار تقرير 1997 UNCTAD الانكتاد التابعة للأمم المتحدة إلى العديد من المحاذير المتعلقة بالعولمة منها : أن الفجوة بـين الـدول الناميـة والدول المتقدمة تزداد ، كما أن الفجوة بين الدول النامية تزداد أيضـا ، حيث بلغت نسبة متوسط الدخل لأعلى ٢٠% من سكان العالم حـوالى ٣٠ مرة لأفقر ٢٠% فى عام ١٩٩٥ ، وبلغت هذه النسبة ٦٠ مرة فى عام ١٩٩٥ ، كما أن الفجوة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة أصبحت مشكلة عالمية ، إضافة إلى انخفاض المستوى الحقيقى للأجور للعمالـة غير الماهرة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠- ٣٠%.

- هناك اتفاق عام بأن من بين الأهداف التى تسعى العولمة إلى تحقيقهـا زيادة السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، وحسب آخر إحصائيات البنك

---

[1] بيتر مارتن وهارولد شومان ١٩٩٦ فتح العولمة والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية.

الدول فإن إجمالى رؤوس الأموال للدول النامية بلغت فى عـام ١٩٩٧ حوالى ٢٤٣,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٤٤,٤ بليون دولار فـى عـام ١٩٩٠ ، أى أن هناك حوالى ٥٤٩% زيادة فى رؤوس الأموال المتجهة إلى الدول النامية ، ولكن هناك عدة ملاحظات هامة ، حيـث أن ٧٩% من هذه الأموال فى عام ١٩٩٧ ذهبت إلى الصين والمكسيك وأندونيسيا والأرجنتين والهند وتركيا ، فيما حصلت دول شبه الصحراء الإفريقيـة ودول الشرق الأوسط على نسبة متدنية للغاية ، كما أن نسبة مسـاهمة الدول النامية لإجمالى الصادرات الصناعية بلغت حوالى ٢٣,٨% فـى عام ١٩٩٣ ، أى أنها نسبة أيضا متدنية للغاية.

بعد الاستعراض لأهم الآراء المؤيدة والمعارضة للعولمة فـأن هنـاك العديد من التحديات التى تواجه العولمة كظاهرة ، كما أن هناك أيضا العديد من التحديات التى تواجه الدول النامية بصفة عامة ، فبالنسبة للتحديات التى تواجه العولمة فيرى البعض [١] ، بأن التوزيع العادل للمنافع على الـدول ، حيث أن هناك ٤ بليون فرد يعيشون فى الدول النامية بمتوسط دخل سنوى يقل عن ١٥٠٠ دولار فى العام ، وعليه فإن أهم التحـديات التـى تواجـه العولمة ، تتمثل فى القضاء على الفقر لهذه الفئة وتحويلهم إلى مستهلكين ، أما التحدى الثانى وهو إزالة الخوف من عدم استمرارية تحقيـق معـدلات مرتفعة وهو ما حدث لدول آسيا ، حيث أدت المشاكل المالية التى تعرضت لها هذه الدول فى بداية ١٩٩٧ ، إلى الخوف من عـدم الاسـتمرارية فـى

(1) P. Suherland al 1998 : Aglobalization summit overseas development council.

تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، لإضافة إلى أن هناك اتجاه قوى فـــى الـــدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة وأوربا الغربية بأن المنافسة مـــع الـــدول النامية ستؤدى إلى تخفيض مستويات الأجور فى الدول المتقدمـــة ، هنـــاك أيضا العديد من المشاكل الناجمة من عولمة التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والاتصالات ، وتتمثل هذه المشاكل فى مشاكل بيئية وانتشـــار الأمـــراض الهجرة ، ارتفاع معدلات الجريمة.

ويقول Quauaro 1997 بأن النتيجة النهائية للعولمة بأن تحقيق المكاسب فى أى دولة لا يكون على حساب بعض الدول الأخرى Is not Zoro sum Game ، وعليه فإن هناك العديد من التحديات التى تواجه الـــدول الناميـــة وخاصة إفريقيا وتتمثل هذه التحـــديات فـــى المحافظـــة علـــى الاســـتقرار الاقتصادى الكلى والاسراع فى إحداث الاصـــلاحات الهيكليـــة ، القطـــاع المالى، الإصلاح الإدارى والإصلاح الحكومى ، أما بالنسبة للدول العربيـــة فإن هناك إجماع بين المفكرين الاقتصاديين بأن تحقيق التكامل الاقتصـــادى بين الدول العربية والاسراع فى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية على مستوى الاقتصاديات الوطنية ستؤدى بالدول العربية فى أن تأخذ الوضع اللائق بها فى الاقتصاد العالمى.

التكتلات الإقليمية والعولمة :

يشهد العالم فى الوقت الحاضـــر العديـــد مـــن التغيـــرات الاقتصـــادية والسياسية والثقافية أيضا وكلها ترجع إلى سرعة انتشار مـــا يســـمى بظـــاهرة العولمة ، كما سبق تعريفها ، ولقد شهد العالم مظاهر اقتصادية عدة منها عولمة الاقتصاد ، زظهور منظمة التجارة الدولية وظهور العديد من التكتلات الاقليمية

وغير الاقليمية مثل منظمة النافتا ، السوق الأوربية المشتركة ، الأسيان والباسفيك وغيرهم من التكتلات بين الدول النامية من جهة وبين الدول النامية والصناعية من جهة أخرى ، ولقد أدت هذه التطورات إلى زيادة دور المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين فى ترشيد السياسات الاقتصادية فى الدول النامية والدول المتحولة للاقتصاد الحر ، وذلك من خلال التركيز على سياسة الاصلاح الاقتصادى وتقوية الممارسات الخاصة بتكامل السوق والدخول فى التكتلات الاقتصادية وذلك للاستفادة من المزايا التى سوف تعود إليها من جراء ذلك.

ولقد شهدت معظم قارات العالم صورة أو أخرى من التكتلات الاقتصادية والإقليمية وشبه الاقليمية وغير الاقليمية ، غير ظاهرة تكوين التكتلات على المستوى العربى لم تحظ بالنجاح بالرغم من توافر الشروط اللازمة لإنجاحها ، وقد أرجع البعض عدم نجاح هذه التكتلات باستثناء التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى إلى انعدام الحافز السياسى ، إضافة إلى التشابه الواضح بين اقتصاديات هذه الدول.

تتشابه أهداف التكتلات الإقليمية والعولمة فى بعض الأوجه ، وتختلف فى البعض الآخر ، أما عن تأثير التكتلات الاقليمية على العلاقات متعددة الأطراف ، كأحد صور العولمة فإنه يخضع للعديد من الآراء ، ولكن بصفة عامة هناك رأيان مختلفان : الرأى الأول : وهو الرأى المعارض للتكتلات الإقليمية حيث يرى أنصاره بأن التكتلات الإقليمية من خلال المزايا والأفضليات التى تقدمها للدول الأعضاء تتعارض مع ما تهدف إليه منظمة التجارة الدولية ، ومن ثم فإن التكتلات الإقليمية ستؤدى إلى تفتيت النظام التجارى العالمى ، أما

الرأى الثانى : وهو الرأى المؤيد لقيام التكتلات الإقليمية ، ويرى أنصار هـذا الرأى بأن هذه التكتلات ستسهم فى تعزيز حركة التجارة العالمية مـن خـلال تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

ويرى البعض بأن العولمة كعملية Process أدت إلى زيادة الرغبة بين الدول إلى تحقيق التكتلات الإقليمية مثل النافتا ، ميركوسور والاسيان والاتحـاد الاوروبى وغيرهم من التكتلات ، ويذهب Quattara 1999 بأن الدول النامية لا تستطيع بأى حال من الأحوال أن تتجنب العولمة ، بل على العكس يجب عليهـا محاولة التعرف على أنسب الطرق للتغلب على الآثار السلبية الناجمة عنهـا ، ويرى الكاتب بأن التعاون الإقليمى يتطلب تحقيق تحرير التجارة والاندماج فـى الاقتصاد العالمى كخطوة هامة وضرورية للدول الناميـة وذلـك لأن تحقيـق التعاون الإقليمى سوف يؤدى إلى الاستفادة من الحجم الكبير للسوق والاسـتفادة من البنية الأساسية ، ويشير الكاتب أيضا إلى أن نجـاح التكـتلات الإقليميـة وخاصة فى إفريقيا يتوقف على اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادى وعلى الدعم السياسى له ، ويتفق أيضا مع هذه الرؤية لسمير رضوان إذ يقـول أيضـا أن العولمة قد أدت إلى الإسراع لتحقيق التكـتلات الاقتصـادية للتجـارة الحـرة والاستفادة من الوفورات النسبية الناتجة من اقتصاديات الحجم الكبير ، ومن ثم فإن الكاتب يرى الاتجاه للاقليمية Regionalism كأحد الوسائل للانـدماج فـى الاقتصاد العالمى.

يتفق أيضا مع هذا Lubbar 1997 حيث يرى أن التطور فـى اتفاقيـة الجات والذى أدى إلى انشاء منظمة التجارة الدولية وتحقيق الاتفاقيات التجارية الإقليمية لها الأثر الإيجابى الكبير فى زيادة التكتلات الإقليميـة الاقتصـادية ،

وأشار إلى تجربة النافتا ، ميركوسور ، الآسيان وغيرها ، ويشير الكاتب إلى أن العولمة الاقتصادية أصبحت تتلاءم مع زيادة عدد الشركات العابرة للقارات ، وفى هذا الصدد حاول الكاتب التفرقة بين الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات ، والشركات التى أسماها Global enterprise ، حيث تهتم الشركات العالمية بالأنشطة خارج حدود الدولة التى تنتمى إليها وتقوم بأنشطة مثل التصدير والاستيراد واستخراج المواد الأولية ، بينما تعمل الشركات المتعددة الجنسيات فى العديد من الدول وتخضع لقوانين هذه الدول ، أما الشركات العالمية كما أسماها الكاتب فهى تنظر وراء الاقتصاد العالمى ككل ووراء كل الفرص الجديدة وتختار خطة العمل المناسبة أصبحت الصفقات الغالبة على هذه الشركات.

أما فيما يتعلق باعلاقة الإقليمية بالعولمة فيرى الكاتب Labber بأن اللجوء إلى الإقليمية Regionalism كان نتيجة للعديد من المشكلات المتعلقة بالتجارة الخارجية ، حيث تريد هذه الدول فتح أسواقها للتجارة الحرة والاستفادة من الوفورات النسبية للحجم الاقتصادى الكبير ولكن تصدفها العقبات الإدارية والسياسية ، وعليه فإن اللجوء إلى الإقليمية يؤدى من وجهة نظر الكاتب إلى التخلص من الاختلاف بين مستويات التنمية الاقتصادية ، والاختلاف فى الأهداف السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى التباين فى الحلقة الثقافية والاجتماعية.

وهناك شبه إجماع بين الاقتصاديين وصانعى القرار وخاصة على مستوى الدول بأهمية مبدأ تحرير التجارة الخارجية على مستوى العالم وبين كافة الدول فى إطار التعددية Multiateralism وتعميم مبدأ الدولة الأولى

بالرعاية (MFN).

وبالرغم من ذلك شهد العالم وخاصة فى الفترة الأخيرة العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية Regional Trade Arrangments ، فقد بلغ عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية والتى أبلغت إلى منظمة الجات ومنظمة التجارة الدولية أكثر من ٢٠٠ اتفاقية ، منها ١٣٠ اتفاقية سارية المفعول حتى الآن ، ومنذ ١٩٩٥ كان هناك حوالى ٩٥ اتفاقية غطت السلع والخدمات [١] ، [٢] ، [٣] ، [٤] وعلى صعيد التنظيم الدولى نجد أن ميثاق الأمم المتحدة الصادر ١٩٤٥ قد أقر مبدأ قيام المنظمات الإقليمية ولم ير فيه تعارضا مع نظام الأمن الجماعى الذى أتت المنظمة الدولية به ، فنصت المادة (٢٥/١) على أنه ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام منظمات أو وكالات تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولى ما يكون العمل الإقليمى صالحا فيها ومناسبا ، وما دامت هذه المنظمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

كما يلاحظ أن المادة (٢٤) من اتفاقية الجات تشجع تكوين التكتلات التجارية بين الدول الأعضاء فيها شريطة إلا يتضمن التكتل إجراءات جمركية وغير جمركية ضد الدول الأعضاء فى الجات وغير الأعضاء فى التكتل ،

(1) D. Quattara 1999, Regional Integration in Africa, An important step toward Global Integration IMF.
(2) R. F. E. Lubbors 1997 , the Globalization of Economy and society Harvard University.
(3) R. F. E. Lubbors 1997 , the Globalization of Economy and society Harvard University.
(٤) عصام منتصر – مرجع سابق.

وتتحقق هذه المعادلة إذ كان محصلة تحرير التجارة بين مجموعة الدول الداخلة فى التكتل هو خلق التجارة بينها ، ويستند هذا التفسير على ما يسمى فى النظرية الاقتصادية بوجهة نظر التجاريون Mercantalists ، وينظر التجاريون إلى التجارة كظرف من ظروف الحرب ، وعليه تصبح حرية التجارة نزعا للتسلح ، فإذا قررت مجموعة من الدول نزع أسلحتها تجاه بعضها البعض ضمن تكتل تجارى بدون اتخاذ إجراءات مناوئة للدول خارج التكتل يصبح الأخير وسيلة من وسائل تحرير التجارة [1].

ويثور هناك تساؤل مؤداه : هل كان للجات على مدى تاريخها الطويل تأثير على الترتيبات الإقليمية ؟ يرى أحمد سعيد دويدار : أن قواعد الجات مقطوعة الصلة عن الكيفية التى تعالج بها الأطراف المتعاقدة للترتيبات الإقليمية، حيث أن المادة ٢٤ من الجات تخص الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة من متطلبات الدولة الأولى بالرعاية شريطة أنها تستطيع إثبات أنها قد أوفت بمقاييس الجات بالنسبة للتجارة الحرة ، أو أ، تقدم جدولا مفصلا بالخطوات التى تتخذها ، ويمثل فشل الجات فى التأثير على الترتيبات الإقليمية فى تكرار خسارته للمعركة فى النزاع الذى كان يقوم بينها وبين الجماعة الاوربية ، وكذلك معالجتها للترتيبات الإقليمية بين الدول ... وكان مأزق المآزق الذى وصلت إليه المفاوضات المتعلقة بالتجارة العالمية يقضى إلى ترتيبات تجارية إقليمية حول أمريكا وأوربا واليابان والذى أطلق عليه الثالوث وإذا ما نشب نزاع بين هذه التكتلات فسوف يؤدى إلى خسائر فادحة للاقتصاد

---

[1] نكاء الخالدى ١٩٩٧ ، أهمية التكامل العربى فى ظل اتفاقية التجارة العالمية والشراكة الأوربية المتوسطية.

العالمى [٢].

ومن ثم فإن هناك مشكلتين قد تؤثران على مبدأ التعايش بين النظام المتعدد الأطراف ونظام التكتلات الإقليمية ، وذلك عندما تؤدى التكتلات الإقليمية إلى انتكاس النظام المتعدد الأطراف بدلا من دفعه إلى الأمام ، والمشكلة الأولى عندما تصبح الجهات المستفيدة من تحويل التجارة المصاحبة للتكتل مناهضة لأى تطور باتجاه الانفتاح على الاقتصاد العالمى من أجل الحفاظ على مكاسبها من التكتل ، والمشكلة الثانية عندما تستنفيد الجهود الادارية والفنية التى صرفت باتجاه دعم التكتل وتطوير كل الطاقات ولا يبقى منها ما يستخدم لتطوير النظام متعدد الأطراف ، وعليه فإن هذه المخاوف تدعو إلى السماح بإنشاء التكتلات الإقليمية تحت نظام التجارة متعددة الأطراف [١].

فى حقيقة الأمر هناك تداخل وتضاد بين الإطارين العولمة والإقليمية ، حيث تهدف منظمة التجارة العالمية إلى تشجيع وتحرير التجارة العالمية من خلال وضع القواعد والتنظيمات فى الإطار متعدد الأطراف لتسهيل حركة التجارة الدولية فيما يتعلق بالسلع المختلفة صناعية أو زراعية أو الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الاستثمار ، إضافة إلى وضع القواعد لمكافحة الإغراق ، فيما تهدف التكتلات الإقليمية إلى تسهيل حركة التجارة بين الدول الاعضاء من خلال العديد من الإجراءات المتفق عليها ، وقد يسفر ذلك

---

[٢] أحمد سعيد دويدار ١٩٩٧ ، التنمية الاقتصادية والتعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA.

[١] ذكاء الخالدى – مرجع سابق.

على اتخاذ بعض الاجراءات الحمائية ضد الدول غير الأعضاء فـــى التكتـــل ، وهنا يظهر التعارض بين المنظمات العالمية التى تساهم فى دعم جهود العولمة والتكتلات الاقليمية كوسيلة تلجأ إليها الدول لتخفيف الآثــار المتوقعــة منهـــا ، والجدير بالذكر هنا أن هناك ضغوطا من قبل رجال الأعمال والصــناعة فـــى الدول الصناعية على حكوماتهم بالإسراع فى إزالة القيود المتبقية على التجــارة والاستثمارات من خلال الدخول فى تكتلات إقليمية متوافقة ، خاصة وأن معظم التحركات الإقليمية الجديدة قد ركزت على مجالات جديدة مثل تحرير الاستثمار والعلاقة بين التجارة البينية وسياسات المنافسة وأسواق العمل وعدد من القضايا الاقتصادية والنقدية والسياسية وكلها موضوعات جديدة يصعب التفاوض عليها ، أما الدول النامية والدول المتحولة اقتصاديا فتسعى أيضا إلـــى الوصـــول إلـــى الأسواق الرئيسية ، كما تسعى إلى جذب الاستثمارات والدخول كشـــركاء فـــى التعاون الصناعى والتكنولوجى[1].

ظهور بعض الاتجاهات الجديدة فى التكتلات الإقليمية منها :

ظهور التكتلات التى تضم دولا نامية ودولا متقدمة ، وظهور تكـــتلات غيـــر إقليمية ، غلبت عليها الطبيعة التصاعدية للتكامل الاقتصادى لتصل إلـــى حالـــة التكامل الاقتصادى الكامل ، كما أصبح التكامل متعدد الأوجه الذى يدخل ضمن أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية ومتعدد القطاعات أيضا ، اتســـاع نطـــاق الترتيبات التكاملية الإقليمية لتشمل أمورا جديدة ، فمثلا ركزت اتفاقيـــة النافتـــا وهى تضم دولا متقدمة صناعية ودولا نامية – على تشجيع الاستثمار وســـوق

[1] أسامة المجذوب – مرجع سابق.

العمل والتعاون العلمى والتكنولوجى والتعاون فى السياسات المالية والنقدية.

ولقد أخذ محفل الباسفيك (أبيك) نفس الخطوات السابقة ، فيما هدف الاتحاد الاوربى فى تحقيق اتفاقيات مشاركة مع دول المتوسط والشرق الأوسط والاتفاقية التفضيلية مع الدول النامية ، وأخيرا أصبحت هذه التكتلات كما سبق الاشارة إليها بأنها وسيلة للتغلب على القيود المتبقية على التجارة منذ إنشاء منظمة التجارة الدولية WTO ، وتوسعت أهداف الترتيبات الإقليمية لتشمل الاتصالات والنقل الجوى وتجانس المعايير.

وعليه فإن القضية الأساسية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية فى إطار منظمة الجات تكمن فى مدة ملاءمة القواعد الحالية للمنظمة بحيث تكفل أو تضمن التوافق والتكامل بين الإطارين ولتصبح الترتيبات الإقليمية بمثابة قوة لتعزيز تحرير التجارة ، ويمكن القول هنا أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية اصبحت تهمين بدرجة كبيرة على التجارة العالمية حيث تستحوذ صادرات الدول الصناعية الرئيسية الأعضاء فى منظمة التجارة والتعاون OECD على ٦٦% من إجمالى صادرات العالم فى عام ١٩٩٦.

إن الحكم على التكتلات الإقليمية ليس بالأمر السهل ويستوجب النظر إلى أربعة أبعاد أساسية تتمثل فى البعد القانونى والبعد الاقتصادى والبعد السياسى وأخيرا بعد القانون الدولى [1].

يتمثل البعد القانونى للتكتلات الإقليمية فى مدى التشابه أو التعارض بين

[1] أسامة المجذوب – مرجع سابق.

الأهداف التى تسعى التكتلات الإقليمية لتحقيقها ومدى تعارضها مع الاتفاقيات متعددة الأطراف ، وذلك لأن التكتلات الإقليمية تعتمد إلى حد كبير على مدى التجاوب بين الدول لتحقيق الاندماج ، حيث تهدف كلا من التكتلات الإقليمية والاتفاقيات متعددة الأطراف إلى تحرير التجارة.

يتمثل البعد الاقتصادى فى مدى مساهمة التكتلات الإقليمية فى خلق وتحويل التجارة بين الدول الأعضاء ، فإذا أدى التكامل بين الدول إلى خلق التجارة Trade Creation فإنه بذلك يكون قد ساهم مساهمة إيجابية فى دعم اقتصاديات الدول الأعضاء ، والعكس أيضا صحيح فإن التكامل الإقليمى قد يؤدى إلى تحويل تجارة أحد أعضائه من شركاء أكفاء خارج الإقليم إلى شركاء أقل كفاءة داخل الإقليم ، ويعتبر هذا من الآثار السلبية للتكامل الإقليمى والتى تحد من فرص الرخاء سواء العالمى أو داخل الإقليم ، أما الحالة الأخرى فإنه يؤدى إلى تحويل العضو من شركاء أقل كفاءة داخل الإقليم إلى شركاء أكثر كفاءة داخل الإقليم ، ويعد ذلك أثرا إيجابيا ، وبالتالى فإن التكامل الإقتصادى الإقليمى يؤدى إلى زيادة رفاهية المجتمع الدولى [١] ، وإضافة إلى ذلك فإن التكامل الإقليمى يؤدى إلى استغلال الميزات النسبية للدول الأعضاء ، ومن ثم فإن ذلك يساعد على زيادة القوة التفاوضية للأعضاء.

أما البعد السياسى للتكامل فيرجع إلى الوضع السياسى والجغرافى والأمثلة على ذلك كثيرة ، فمثلا تحقيق الاتحاد الاوربى لا يهدف فقط إلى تحقيق أهداف اقتصادية وإنما يهدف أيضا إلى تحقيق أهداف سياسية ومالية ونقدية وفقا

---

[١] أسامة المجذوب – مرجع سابق.

لما أسفرت عنه معاهدة ماستريخت ، كما يوجد لاتفاقية النافتا أهداف سياسية تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها ، ويمكن القول أن البعد السياسي وراء التكامل يكمن فى سعى الحكومات لضمان استقرار النظم السياسية من خلال تحقيق المنافع والمكاسب الاقتصادية المرجوة من التكتل ، وكسب تأييد الرأى العام فى حالة تحسن الأداء الاقتصادى وتناقص معدل البطالة وتزايد معدلات نمو التجارة وتقرير التعاون الأمنى ، ومن ثم تحقيق الأمن المشترك القومى بمفهومه الأشمل [١].

أما بعد القانون الدولى فكما سبق وأن أشرنا أن المادة (٢٤) من الجات تتيح لترتيبات التكتلات الإقليمية الإعفاء من شرط الدولة الأولى بالرعاية للدول خارج الإقليم ويمثل هذا استثناء رئيسيا من أهم أحكام اتفاقية الجات ، ويوجد ثلاثة أسباب وراء ذلك ، السبب الأول : أن الدول التى تطبق منطقة التجارة الحرة يكون لديها من الخصائص المشتركة ما يجعلها بمثابة دولة واحدة من المنظور الاقتصادى ، وبالتالى فإن القواعد التجارية لهذه الدول يجب أن تخضع للوائح الداخلية وليست تلك التى يفرضها النظام العالمى ، السبب الثانى ينظر العالم للتكامل الإقليمى على أنه خطوة هامة فى طريق الرخاء العالمى ، أما السبب الثالث فيرجع إلى الاعتقاد بأن التكتلات الإقليمية تسعى لتحقيق نفس الأهداف التى تسعى الجات إلى تحقيقها [٢].

---

[١] أسامة المجذوب – مرجع سابق.
[٢] أسامة المجذب – مرجع سابق.

المراجع

المراجع العربية:

- إبراهيم إبراهيم (١٩٨٣) " مزايا ومنافع المشاريع الصناعية المشتركة ومشاكل تحليلها " ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة – الدوحة – قطر.
- إبراهيم شحاته (١٩٦٨) " المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة ، دراسة لمشاكلها القانونية وتطبيقاتها فى العالم العربى – الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، الكويت.
- أحمد الغندور (١٩٧٠) " الاندماج الاقتصادى العربى " جامعة الدول العربية – معهد البحوث والدراسات العربية.
- أحمد سعيد دويدار (١٩٩٧) " التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " كتاب الأهرام الاقتصادى.
- أسامة المجذوب (١٩٩٩) " العولمة والإقليمية : مستقبل العالم العربى فى التجارة الدولية " ، الدار المصرية اللبنانية.
- برهان الدجانى (١٩٦٢) " تحليل بعض أوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية " جامعة الدول العربية – معهد الدراسات العربية العالمية.
- بيتر مارتن وهارولد شومان ١٩٩٦ فخ العولمة والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية.

- تقرير OECD ١٩٩٨.
- تيسير عبد الجابر (١٩٧٢) " التكامل الاقتصادى العربى " قسم البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية. "
- جارى بيرتس وآخرون – كتاب ترجمة كمال السيد (١٩٩٨) " جنون العولمة تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة " – مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- جامعة الدول العربية (١٩٨٢) " استراتيجية العمل الاقتصادى المشترك: منطلقاتها ، أهدافها ، أولوياتها ، برامجها ، آلياتها – تونس.
- جلال أمين " العولمة " دار المعارف – سلسلة ثقافية شهرية رقم ٦٣٦.
- حمدى عبد العظيم (١٩٩٧) " جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع – المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين.
- خالد سعد زغلول ١٩٩٧ " منطقة التجارة الحرة : صور أولوية للتعاون الاقتصادى العربى "
- خالد محمد خالد (١٩٨٣) " المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادى " ندوة منهجة التخطيط القومى وإعداد المشروعات العربية المشتركة – الكويت.
- ذكاء الخالدى " أهمية التكامل العربى فى ظل اتفاقية التجارة العالمية

والشراكة الأوربية المشتركة " المؤتمر السنوى الثانى ، مركز دراسات المستقبل- جامعة أسيوط ، ١٩٩٧.

- سعيد النجار (١٩٦٤) " التعاون الاقتصادى بين الدول النامية – مصر المعاصرة – عدد رقم ٣١٨.

- سليمان المنذرى (١٩٩٥) " الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادى والتنمية العربية " ، مكتبة مدبولى – القاهرة.

- سليمان المنذرى (١٩٩٧) " السوق العربية المشتركة " دروس الماضى وتحديات المستقبل " – جامعة أسيوط – مركز دراسات المستقبل – المؤتمر السنوى الثانى.

- سيد سيد عيسى (١٩٩٧) " السوق العربية للأوراق المالية فى مقدمة صور التعاون الاقتصادى المطروحة على الدول العربية " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع – المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين.

- صلاح محمد حسنى الحملاى (١٩٩٧) " تجاه رؤية مستقبلية لدور المؤسسات المالية العربية فى ظل التكتلات الاقتصادية الدولية " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع – المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين.

- صلاح محمد زين الدين (١٩٩٧) " أثر المشروعات العربية المشتركة فى تدعيم التعاون الاقتصادى العربى " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع – المؤتمر العلمى السنوى العشرين

للاقتصاديين المصريين.

- عدنان عباس على ورمزى زكى (١٩٧٨) " فتح العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية " ، المجلس الوطنى للثقافـــة والفنـــون والآداب- الكويت.

- عصام منتصر " الاقليم الاقتصادى العربى والدور الاقتصـــادى لـــدول اعلان دمشق " ، المؤتمر العلمى السنوى العشرين لللاقتصاديين العرب، صور التعاون الاقتصادى المطروحة على الدول العربية.

- عصام منتصر (١٩٩٧) " الإقليم الاقتصادى العربى والدور الاقتصادى لدول إعلان دمشق " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع – المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين.

- على الشرعة ، الانسان وتجربة التعاون ، دراسة فى مقومات التجربـــة وإمكانات الاستفادة منها.

- على لطفى (١٩٩٧) " إقتصاد الوطن العربى علـــى مشـــارف القـــرن الحادى والعشرين " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصـــاء والتشريع – المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين.

- فخ العولمة والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة د. عـــدنان عباس على. H.Peter Martin & Harold Scguman.

- فرج عبد الفتاح فرج (١٩٩٩) " العلاقات التجارية بـــين مصـــر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى – الكوميسا " معهد البحوث

والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، نشرة دورية محكمة.

- محمد العريان التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى ١٩٩٨.
- محمد كمال السيد صابر (١٩٩٥) " تأثير قيام السوق الأوربية الموحدة على مستقبل ارتباطاته مع مجموعة دول الاتفاقيات " دراسة تطبيقية على مصر ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة – رسالة دكتوراة.
- محمد لبيب شقير ١٩٨٥ – الوحدة العربية تجارتها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.
- محمود عبد الفضيل ١٩٨٢ ، الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرير والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مركز دراسات المستقبل " السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى " – المؤتمر السنوى الثانى – جامعة أسيوط.
- مصطفى الكفرى ١٩٩٧ ، السوق العربية المشتركة ، وتفعيل العمل الاقتصادى المشترك.
- مصطفى محمد العبد الله الكفرى (١٩٩٧) " السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك " – المؤتمر السنوى الثانى – مركز دراسات المستقبل – جامعة أسيوط.
- معتصم رشيد (١٩٩٧) " منطقة التجارة الحرة العربية الأسس النظرية– إمكانية التطبيق " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع – المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين.

- ممدوح محمد المصرى " دور التجارة العربية البينية فى تنمية الاستثمار والتكامل الاقتصادى فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى فى الـــدول العربية ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية "

- هيئة المعونة الكندية ١٩٩١.

المراجع الأجنبية:

- Among Developing countries. Opportunities. Obstacles and options.

- B. Balassa 1960 : The Theory of Economic Integration.

- B. baldwon R.E (1995) " Review of the Cotical Development on Regional Integration Nimeo, Nairobi, AERC.

- B.Balassa 1961 " The Theory of Economic Integration ", London.

- B.Balassa 1961 " The Theory of Economic integration ".

- B.J Lang Hammer and Hiemen 2. 1990 " Regional Integration."

- Brnda at " Political and Economic Factors in Regional integration.

- Collier, P. and J.W Gunniny (1994) Aid exechange Rate Adjustment in Africa Trade liberalization Economic Journal 102-925-39.

- D.Massoo 1984 " African Regional cooperation."

- Dennis Swann 1992 " the Economics of the common market".

- Easterly and Levine (1995) Africa Growth Tragedy : a Retrospective 1960-1989 policy Research Working paper 1503 World Bank.

- Ezenwe 1983 " Ecowas and Economic Integration of west Africa. "

- Finde, Jande, Yeo (1995) Regional integration in sub-Saharan Dead Endor Fresh Mimeo, Nairobi, AERC.

- Foroutan F. and L. Prichett (1993) Intra-sub Saharan African Trade : Is it too Little.

- Frankel, J. al (1995) Trading Bloc and the Amevicas : the

natural and unnatural and super natural , Journal & development Economic vol 1997.

- Gerry Nkombo al 1998 " impediments to Economic integration, the case of Africa.
- Imtra-Arab Trade : is It too Little ? H.Al Atrash and T.Yonsef. IMF working paper 2000.
- J. Viner 1950 " The Custom Union issue. New York.
- Johnson Harry 1965 " An Economic Theory of protectionism , Tariff Bargaining and Formation of Custom Union " Journal of political Economy.Vol73.
- Oyeijide Ademola (1999) Trade policy and regional Integration in the development Context, Emrging Pattern Issues and L-essons for sub-Sharan Africa , Journal of African Economic, Volance7. Spet 1998.
- Oyejide T.A (1996) Regional Integration and Trade Liberalization In sub-Saharan Africa.
- Peter Robson 1968 " Economic integration in Africa
- Peter Robson 1996 " Economic of International integration

4th edition.

- Regional trade Agreements versus Bread liberalization : which path leads to faster Growth ? Time series evidence. IMF working paper 1995.

- Richard E. Caves. Jeffeny A. Frankel and R.W. Jons 1992 " World trade and Pagnent ".

- S.K.B AS ante 1984 Ecowas.. The EEC and the Lame convention

- Thomas, Hertel, W.A Masrers 1996 " The Uruguay Round and Africa : a Global, General Equilbriam Analisis " Journal of African Economic. Vol,7

- Trade Policy and Regional Integration in the development conmtext : Emerging pattern issues and lessons for sub-Saharan Africa " Journal of African Economies Oyejide, T.A....... Regonal : Integration and Trade Liberalization in sub-Saharan Africa " proviel summery , mimeo AERC. 1996.

- United Nations : 1967 : Trade expansion and economic Inrgration amage developing countries.

- United Nations 1975 : Current problems of economic integration.
- Vener Jacob 1950 " The Customs Union assue, New York.
- Donges and Heimenz (1991) " Export Liberalization " Gerry Nkombo al 1998 Impediments to Economic integration in Africa : The case of COMESA journal of business in developing nation valume.
- Guy Martin 1992 " African Regional cooperation and integration: Achievement problems and prospects.
- UN UNCTAD " 1967 " Trade expansion and economic integration among developing countries.
- UN UNCTAD " 1971 " Current problems of economic integration
- UN. UNCTAD 1967 Main Problems of Trade. Expansion and Economic Integration.
- UN. UNCTAD 1972 Main Problems of Trade. Expansion and Economic Integration.
- Gummor Myrdal 1963, " An Introduction Economy", New

York, 1963.

- Bela Balassa 1970, " The Theory of Economic Integration", 1970.
- Peter Robson 1968, " Economic Integration in Africa", 1968.
- Our Salvation 1968: Economic Integration in Africa 1968.
- Our Salvation 1961: Is Economic – Co – Operation with this free trade idea African Units is her?
- Herbet G. Grabel 1977 , International Economics Richard-Irwin., INC , USA , 1977.
- Britten Sirteon 1997 " Globalization vs sovereignty. "
- D. Quattara 1999, Regional Integration in Africa, An important step toward Global Integration IMF.
- Globalization vs sovereignty " Brittan Sirteen " 1997.
- P. Suherland al 1998 : Aglobalization summit overseas development council.
- R. F. E. Lubbors 1997 , the Globalization of Economy and

society Harvard University.

- R. F. E. Lubbors 1997 , the Globalization of Economy and society Harvard University.

الفهـــرس